

دور قسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة مولانا مالك إبراهيم

الإسلامية مالانج في تطوير علم الاقتصاد الإسلامي

رسالة ماجستير

إعداد: عطية ميهوب بشير الأمين

رقم التسجيل : 15800033



جمهورية إندونيسيا

وزارة الشؤون الدينية

جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بمالانج

كلية الدراسات العليا - قسم الاقتصاد الإسلامي

2017-2016م

إقرار الطالب

أنا الموقع أدناه، وبياناتي كالتالي :

الاسم : عطية ميهوب بشير الأمين

رقم التسجيل : 15800033

العنوان: دور قسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية مالانج في تطوير علم الاقتصاد الإسلامي.

أقر بأن هذه الرسالة التي حضرتها لتوفير شرط للحصول على درجة الماجستير في قسم الاقتصاد الإسلامي كلية الدراسات العليا بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج.

قد حضرتها وكتبتها بنفسني وما زورتها من إبداع غيري أو تأليف الآخر وإذا ادعى أحد استقبالاً أنها من تأليفه وتبين أنها فعلاً ليست من بحثي فأنا أتحمل المسؤولية على ذلك، ولن تكون المسؤولية على المشرف أو على كلية الدراسات العليا بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج.

هذا، وحررت هذا الإقرار بناءً على رغبتي الخاصة ولم يجبرني أحد على ذلك.

مالانج، 2017م

الطالب المقر: عطية ميهوب بشير الأمين

جمهورية إندونيسيا

وزارة الشؤون الدينية

جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج

كلية الدراسات العليا - قسم الاقتصاد الإسلامي

تقرير المشرفين

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين .

بعد الاطلاع على البحث التكميلي الذي حضره الطالب.

اسم الطالب: عطية ميهوب بشير الأمين

رقم التسجيل : 15800033

موضوع البحث: دور الجامعة في تطوير الاقتصاد الإسلامي تحليل تجربة جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية مالانج، وافق المشرفان على هذا البحث لتقديمه إلى مجلس الجامعة.

المشرف الثاني

الدكتور : محمد طريق الدين

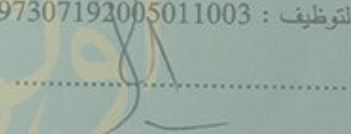
رقم التوظيف : 197303062006041001



المشرف الأول

الدكتور: أحمد جلال الدين

رقم التوظيف : 197307192005011003



اعتماد

رئيس قسم الاقتصاد الإسلامي

الدكتور نور أسناوي

رقم التوظيف : 197112111999031003



الموافقة واعتماد لجنة المناقشة

إن رسالة الماجستير تحت العنوان : دور قسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية مالانج في تطوير علم الاقتصاد الإسلامي، التي أعدها الطالب.

الاسم : عطية ميهوب بشر الأمين

رقم التسجيل : 15800033

قد دافع الطالب عن هذه الرسالة أمام مجلس المناقشة وقرر قبولها شرطاً للحصول على درجة الماجستير في قسم الاقتصاد الإسلامي، وذلك في يوم الخميس، بتاريخ 09-3-2017م.

ويتكون مجلس المناقشة من التسادات :

رئيساً مناقشاً

الدكتور عون الرفيق

رقم التوظيف : 196709282000031001

مناقشاً أساسياً

الدكتور مصباح المنير

رقم التوظيف : 197507071005011005

مشرفاً مناقشاً

الدكتور أحمد جلال الدين

رقم التوظيف : 197307192005011003

مشرفاً مناقشاً

الدكتور محمد طريق الدين

رقم التوظيف : 197303062006041001

اعتماد

مدير الدراسات العليا

الأستاذ الدكتور بكر الدين

رقم التوظيف 195612311983031032

الاستهلال

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

1 ﴿وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾

صدق الله العظيم

¹ - من الآية رقم (105) سورة التوبة.

الإهداء

إلي طبيب القلوب ودوائها، وعافية الأبدان وشفائها، ونور البصائر
وضيائها إلي سيد المرسلين من بعثه الله رحمة للعالمين..... سيدنا محمد
صلي الله عليه وعلي آله وصحبه وسلم.

إلي الحزن الذي سقاني الحنان، والقلب الدافئ الذي غمرني بالأمان
واللسان الذي لا يفتر عن الدعاء لي، فسبحان من وضع تحت قدميها الجنة
..... أمي رعاها الله.

إلي من نحت الصخر فجعله حيا ينطق بلسان، وزرع الفضيلة في نفسي
لتكبر بتفان وعلمي الصبر والأمل بكل عفوان أبي حفظه الله.

إلي من رافقني روحا وجسدا، وكانوا لي في كل خطوة سندا إلي من تذوقت
معهم طعم الحياة حلوا ومرًا..... إلي أهل بيتي الذين عايشوني رحلة الألم
والأمل. إخوتي و أخواتي.

إلي أخوة لي لم تلدهم أمي، إلي من أمضيت بينهم أجمل أيام حياتي وعشت
معهم أجمل ذكرياتي..... أصدقائي الأعزاء.

الناشر
2014

كلمة شكر

الشكر لله أولاً على ما أنعم عليّ من نعم كثيرة ومنن عظيمة، أما بعد فإن لساني ليقف عاجزاً على الشكر والتقدير والاحترام إلي أساتذتي الأفاضل الذين أناروا لي طريق البحث، وأشرفوا عليه، الذين شقوا لي المسافات ومدوني بالمعلومات والتوجيهات فجزاهم الله على كل حرف حلاوة وكل كلمة كرامة وأطال الله في أعمارهم ورفع من شأنهم وحفظهم الله تعالى، وأخص منهم بالذكر:

- فضيلة الأستاذ الدكتور موجيا راهرجو، مدير جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بمالانج.

- الشكر الجزيل لفضيلة الأستاذ الدكتور بحر الدين، عميد كلية الدراسات العليا بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بمالانج.

- أجمل عبارات الشكر وأرقى كلمات الامتنان إلى أستاذي الفاضل أحمد جلال الدين، المشرف الأول الذي قدم لي النصح والإرشاد والتوجيه المفيد منذ الخطوة الأولى في البحث وحتى اكتماله.

- كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان والقدر الهائل من التقدير إلي الدكتور الفاضل محمد طريق الدين المشرف الثاني لقبول اشرافه على هذا البحث وتقديم ملاحظاته القيمة.

- وأتقدم بوافر الشكر وجزيل الاحترام إلى الدكتور الفاضل مصباح المنير رئيس لجنة المناقشة وإلى الدكتور الفاضل عون الرفيق عضو لجنة المناقشة لما أبدياه لي من ملاحظات قيمة في مناقشة هذا البحث.

- والشكر إلي آبائي الدكاترة الذين كرسوا جهودهم ليلاً ونهاراً الذين هم حريصين علينا من أجل الرقي بهذا المنبر العلمي.

- وإلي كل من ساهم معي ولو بكلمة طيبة في إخراج هذا البحث.

الباحث

مستخلص البحث

عطية ميهوب بشير الأمين، دور قسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية مالانج في تطوير علم الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، مقدمة لقسم الاقتصاد الإسلامي، كلية الدراسات العليا جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية. مالانج المشرف الأول: الدكتور: أحمد جلال الدين، المشرف الثاني: الدكتور: محمد طريق الدين.

يهدف البحث إلى وصف تميز تجربة قسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج في تأصيل مبادئ وقيم ومناهج علم الاقتصاد الإسلامي. تقييم وتطوير تجربة قسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج في مجال علم الاقتصاد الإسلامي. معرفة المعوقات التي تواجه قسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج.

ومنهج البحث هو المنهج الوصفي النوعي وأدوات جمع البيانات هي المقابلة والملاحظة والوثائق والاستبيان.

وتشير النتائج إلى أن جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج ممثلة في قسم الاقتصاد الإسلامي عملت على تأصيل مبادئ علم الاقتصاد الإسلامي كمبدأ العدالة ومبدأ التكافل الاجتماعي وساهم في توسيع قاعدة التخصصات العلمية وفي مجال القيم الإسلامية الاقتصادية وحقق القسم التأكيد على القيم الاقتصادية الإسلامية وتطبيقها في الواقع مثل ربانية المصدر ودعم شمولية فكرة الاقتصاد الإسلامي وأنه اقتصاد رباني أخلاقي كما أكد على مبدأ واقعية نظريات علم الاقتصاد الإسلامي وكرس قيمة إنسانية الاقتصاد الإسلامي ومن ناحية المنهج المعمول به تميز منهج القسم بأنه مغطي لكل موضوعات الاقتصاد الإسلامي وبأنه متأصل بالشريعة الإسلامية وعلومها كالفقه وعلم الأصول والمقاصد وإنه معتمد على النظريات الإسلامية الاقتصادية المبنية على الاجتهاد الفكري والمتأصلة بمصادر الشريعة، وفي تقييم تجربة الاقتصاد الإسلامي تبين أن القسم قد نجح في العمل على استراتيجية تطوير المجتمع من خلال ما يقدمه القسم من مخرجات علمية متخصصة في الاقتصاد الإسلامي ومن أشكال المساهمة في تطوير المجتمع هو القيام بدعم مراكز خيرية وتنموية في المجتمع مثل مركز الزكاة، كما نجح القسم في تقديم التنوع في البحوث العلمية التي تتناول قضايا علم الاقتصاد الإسلامي. وبالبحث في معوقات قسم الاقتصاد الإسلامي تبين أن أول تلك المعوقات مرتبط بالتمويل كما توجد معوقات تتمثل في ضعف إلمام الطلبة في جانب فقه المعاملات ومن المعوقات عدم وجود مكتبة متخصصة وقصر فترة إجراء مشروع التخرج.

ABSTRAK

Atia Mihoub Bashir Al-Amin. 2016, *Peran Jurusan Ekonomi Islam di Universitas Islam Negeri Maulana Malik Ibrahim Malang dalam Mengembangkan Ilmu Ekonomi Islam*. Tesis. Jurusan Ekonomi Islam, Fakultas Pascasarjana, Universitas Islam Negeri Maulana Malik Ibrahim Malang. Pembimbing I: Dr. Ahmad Jalaluddin. Pembimbing II: Dr. Muhammad Thoriquddin.

Kata Kunci : Peran Jurusan Ekonomi Islam, Pengembangan Ilmu Ekonomi Islam.

Penelitian ini bertujuan untuk mendeskripsikan keunggulan uji coba jurusan ekonomi Islam di Universitas Islam Negeri Maulana Malik Ibrahim Malang dalam menanamkan prinsip-prinsip, nilai-nilai dan metodologi ilmu ekonomi Islam. Evaluasi dan pengembangan jurusan ekonomi Islam di Universitas Islam Negeri Maulana Malik Ibrahim Malang di bidang ekonomi Islam. Mengetahui kendala yang dihadapi oleh jurusan ekonomi Islam di Universitas Islam Negeri Maulana Malik Ibrahim Malang.

Metodologi penelitian yang digunakan adalah metode deskriptif kualitatif, sedangkan alat pengumpulan data terdiri dari interview, observasi, dokumentasi dan kuesioner.

Hasil penelitian menunjukkan bahwa 1) Universitas Islam Negeri Maulana Malik Ibrahim Malang dalam hal ini diwakili oleh jurusan ekonomi Islam telah menanamkan prinsip-prinsip ilmu ekonomi Islam; seperti prinsip keadilan dan solidaritas sosial. Memberikan kontribusi terhadap pengembangan disiplin ilmu dan dalam bidang nilai-nilai Islam serta ekonomi. Jurusan juga telah fokus terhadap nilai-nilai ekonomi Islam dan penerapannya di dunia nyata; seperti bersumber pada Allah, mendukung keuniversalan gagasan ekonomi Islam dan bahwasanya hal itu adalah ekonomi yang bersumber kepada Allah serta bermoral. Sebagaimana menekankan kepada prinsip teori ilmu ekonomi Islam dan nilai kemanusiaan menurut sudut pandang metodologi yang digunakan. Kurikulum di jurusan tersebut memiliki keunggulan dalam mencakup semua topik ekonomi Islam yang semuanya bersumber dari hukum Islam (*syariah*) dan keilmuannya; seperti *fiqih*, *usul fiqih* dan *maqasid syariah*. Dan juga berpedoman pada beberapa teori ekonomi Islam yang dibangun dari hasil *ijtihad* yang mengambil dasar dari beberapa sumber *syariah*. 2) Hasil evaluasi menunjukkan keberhasilan uji coba jurusan ekonomi Islam dalam melaksanakan strategi pengembangan masyarakat melalui apa yang telah diberikan, seperti karya ilmiah. Bentuk dari kontribusi tersebut adalah mensupport lembaga amal dan pembangunan yang ada di tengah-tengah masyarakat, contoh lembaga zakat. Sebagaimana pula telah berhasil memberikan keragaman penelitian ilmiah tentang isu-isu ekonomi Islam. 3) Hambatan yang dihadapi oleh jurusan antara lain adalah hal yang terkait dengan pendanaan, rendahnya minat mahasiswa terhadap *fiqih muamalah*, tidak tersedianya perpustakaan yang khusus dan durasi waktu yang terbatas dalam mengerjakan tugas akhir.

ABSTRACT

Atia Mihoub Bashir Al-Amin. 2016, *The role of the Department of Islamic Economics at the State Islamic University of Maulana Malik Ibrahim Malang in Developing Islamic Economics*. Thesis. Department of Islamic Economics, Faculty of Graduate Studies, States Islamic University of Maulana Malik Ibrahim Malang. Supervisor I: Dr. Ahmad Jalaluddin, MA. Supervisor II: Dr. Muhammad Thoriquddin, Lc., M.HI

Keywords: Role of the Department of Islamic Economics, Development Economics Islam.

This study aimed to describe superiority trials Islamic economics department at the State Islamic University of Maulana Malik Ibrahim Malang in instilling the principles, values and methodology of Islamic economics. Evaluation and development of Islamic economics department at the State Islamic University of Maulana Malik Ibrahim Malang in Islamic economics. Knowing the constraints faced by Islamic economics department at the State Islamic University of Maulana Malik Ibrahim Malang.

The research methodology in this research use descriptive qualitative method, while the data collection consists of interview, observation, documentation and questionnaires.

The results showed that 1) the State Islamic University of Maulana Malik Ibrahim Malang in this case represented by the Department of Islamic economics has instilled the principles of Islamic economics; such as the principles of equity and social solidarity. Contributed to the development of disciplines and in the field of Islamic values as well as economic. Programs also have been focused on the economic values of Islam and its application in the real world; as rooted in God, support the idea of the universality of Islamic economy and that it is the economy that comes from God and moral. As stressed by the principles of the theory of Islamic economics and human values according to the viewpoint of the methodology used. The curriculum in the department has advantage in covering all Islamic economic topics which are all derived from Islamic law (sharia) and scientific; such as jurisprudence, proposals and jurisprudence of maqasid syariah. And also guided by some Islamic economic theory built from the results of ijtihad which took the basis of several sources of sharia. 2) The results of the evaluation showed successful trial of Islamic economics department in implementing community development strategy through what has been given, such as scientific papers. The shape of these contributions are supporting charity and development that is in the midst of society, e.g. zakat institution. As also has managed to provide a diversity of scientific research on issues of Islamic economics. 3) Barriers faced by the department include matters related to funding, low interest of students towards jurisprudence of muamalah, unavailability of dedicated library and duration limited time in doing the final.

الفهرس

الصفحة	الموضوع
أ	صفحة العنوان
ب	إقرار الطالب.....
ج	تقرير المشرفين.....
د	الموافقة واعتماد لجنة المناقشة.....
هـ	الاستهلال.....
و	الإهداء.....
ز	كلمة شكر.....
ح	مستخلص البحث.....
ك	الفهرس.....
م	قائمة الجداول.....
ن	قائمة الأشكال.....
*	الفصل الأول : المقدمة
1	أ- خلفية البحث.....
7	ب- أسئلة البحث
7	ج- أهداف البحث.....
8	د- أهمية البحث.....
9	هـ- حدود البحث.....
9	و- تحديد مصطلحات البحث
13	ز- الدراسات السابقة.....
*	الفصل الثاني : الاطار النظري
22	أ- تعريف علم الاقتصاد الإسلامي.....
23	ب- تاريخ الاقتصاد الإسلامي ونشأته.....
24	ج- علاقة علم الاقتصاد الإسلامي بعلم الاقتصاد.....
26	د- علاقة علم الاقتصاد الإسلامي بعلم فقه المعاملات.....
27	هـ- مبادئ الاقتصاد الإسلامي.....
31	و- مزايا الاقتصاد الإسلامي

36ز- التمويل في الاقتصاد الإسلامي
40ح- المشكلة الاقتصادية وموقف الاقتصاد الإسلامي منها
42ط- تجارب جامعات إسلامية في تطوير الاقتصاد الإسلامي
50ي- تطور الاقتصاد الإسلامي في إندونيسيا
*	الفصل الثالث : منهجية البحث
56أ- منهج البحث
56ب- مصادر البيانات
57ج- أدوات جمع البيانات
58د- أسلوب تحليل البيانات
59هـ- خطة البحث
*	الفصل الرابع : عرض البيانات وتحليلها واستخلاص النتائج
60أ- فكرة عن قسم الاقتصاد الإسلامي التأسيس والهدف
62ب- تميز تجربة قسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكوميةمالانج في تأصيل مبادئ وقيم ومناهج علم الاقتصاد الإسلامي
78ج- تقييم وتطوير تجربة قسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلاميةالحكومية مالانج في مجال علم الاقتصاد الإسلامي
95د- المعوقات التي تواجه قسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلاميةالحكومية مالانج
*	الفصل الخامس : النتائج والتوصيات
103أولاً: النتائج
105ثانياً : التوصيات

قائمة الجداول

رقم	العنوان	الصفحة
.1	مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة	21
.2	المقررات الدراسية ببرنامج مرحلة الماجستير في قسم الاقتصاد الإسلامي	73
.3	كشف بموضوعات رسائل الماجستير في الاقتصاد الإسلامي	81
.4	توزيع الأبحاث في قسم الاقتصاد الإسلامي على التخصصات والمجالات الاقتصادية	86
.5	الاستبيان الاستطلاعي للآراء بشأن تقييم تجربة قسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية	89
.6	الاستبيان الاستطلاعي للآراء بشأن العقبات التي تواجه قسم الاقتصاد الإسلامي في جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية	98

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم
21	توزيع الأبحاث في قسم الاقتصاد الإسلامي حسب المجالات	1.
73	المعوقات التي تواجه قسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج	2.



الفصل الأول

المقدمة

أ-خلفية البحث:

يعد البحث العلمي القوى المحركة والدافعة لنمو المعارف العلمية، وذلك لما له من دور في تطوير النظريات داخل الحقول العلمية والاستجابة للتحديات والمشكلات التي تواجه المجتمع والحياة بمختلف مناحيها، ولذلك تنجح الدول والمجتمعات التي تولي العناية بهذه الطريق والبحث بهذه الطريقة وتجنّي ثمار التقدم والازدهار، وتعد الجامعات حقول خصبة لغرس لقاح البحث وبذور الإبداع فالجامعات تقدم عبر كوادرها العلمية المؤسسة تأسيساً علمياً حقيقياً من خلال النظريات التي يتم تحويلها إلى تطبيقات عملية وإلى مزيد من الحياة الطيبة والكرامة للإنسان المسلم ومن تلك المجالات مجال علم الاقتصاد الإسلامي المنبثق من نواة الشريعة الإسلامية وأصولها.

ولقد شهد البحث في علم الاقتصاد الإسلامي تطوراً ملحوظاً خلال العقدتين الأخيرين في جوانب متعددة وفي موضوعات شتى، حيث تم إثراؤه نظرياً بمجموعة من البحوث الأكاديمية، وعملياً بإخضاع كثير من مبادئه وقواعده إلى التطبيق، مع ما يضاف إلى ذلك من تكييف فقهي، وتأصيل شرعي لكثير من المعاملات المعاصرة مع إدماجها بعد تعديلها في فروع الاقتصاد الإسلامي².

وقد سعت جامعة مولانا مالك إبراهيم بمالانج منذ إنشائها بخطى حثيثة وبرؤية واثقة وإرادة صادقة وإدارة جادة في تقديم دراسات متميزة في مناهج التعليم العالي

² - عبد الرزاق وورقية، التطور المصطلحي في الاقتصاد الإسلامي، بحث مقدم لجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس، المغرب، ص561.

لسد الثغرات والاحتياجات في بعض التخصصات، واستحداث مناهج جديدة، لتواكب التطورات والمستجدات في سوق العمل مساهمة منها في النهوض بهذا البلد لتمكن مخرجات التعليم من المشاركة في رقيه وتقدمه وفي ضوء ذلك بادرت إدارة الجامعة بإنشاء كلية الدراسات العليا بها لتشمل الدراسات الإسلامية وتعلم اللغة العربية والإدارة الإسلامية والشريعة والقانون، ثم جاء التتويج العلمي والنجاح الاكاديمي بإضافة قسم علم الاقتصاد الإسلامي ليعطي باكورة التطور في هذه الجامعة من ناحية إمامها بالعلوم الشرعية العصرية التي تخدم وتفيد الفرد والمجتمع والدولة في آن واحد. وهذا ما دفع الباحث للخوض في هذا الموضوع بالذات وكان في الحقيقة استجابة لجانبين مهمين :

الجانب الأول: إن هذه الجامعة الإسلامية جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية مالانج ممثلة بالتحديد في قسم الاقتصاد شكلت تجربة مميزة في كل اندونيسيا وربما من التجارب الفريدة في العالم الإسلامي فهي جامعة تدرس هذا العلم وتتناول القضايا الواقعية المرتبطة بعلم الاقتصاد الإسلامي سواء من النواحي النظرية أو العملية وقد فتحت الجامعة أبوابها للطلاب من كل العالم الإسلامي وغيره، ففيها طلاب من ليبيا ومن اليمن ومن السودان وغيرها من الدول وهذا من شأنه أن يمنح الدراسات الاقتصادية بعداً عالمياً فظلاً على بعده الإسلامي، ورغم قصر هذه التجربة والتي انطلقت منذ ثلاث سنوات تقريباً إلا أن النجاحات لا تقاس بالزمن قصراً وطولاً عادةً وإنما بقيمة الإنجازات والمساهمات العلمية وتأتي هذه الدراسة وهي الأولى من نوعها في هذه الجامعة لكي تعطي مراجعة علمية وصفية لمسيرة قسم الاقتصاد الإسلامي من حيث تحديد الاتجاهات التي اهتم بها في تطويره لنظريات علم الاقتصاد الإسلامي

واكتشاف نوعية الدراسات والإبداعات الفكرية والبحوث الأكاديمية وغيرها من مساهمات في معالجة المشكلات والتحديات التي تواجه علم الاقتصاد الإسلامي أو تلك الدراسات التي هدفت لتطويره أو حتى لتأصيل مبادئه وربطها بقواعد وأحكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها الواضحة.

حيث تعتبر تجربة جامعة مولانا مالك إبراهيم بمالانج من التجارب التي سعت نحو التأصيل الإسلامي لعلم الاقتصاد على مستوى الإجازة العلمية البكالوريوس والدراسات العليا الماجستير، حيث تم أولاً ومن ناحية زمنية تأسيس قسم الاقتصاد الإسلامي بمرحلة البكالوريوس في كلية الاقتصاد، ثم تم إنشاء قسم الاقتصاد الإسلامي لمنح درجة الإجازة العلمية الماجستير وتوسع في المستقبل بعون الله في منح الإجازة الدقيقة الدكتوراة في هذه المجال³.

الجانِب الثاني: أن الدراسات العلمية والمسيرة الأكاديمية ككل لقسم الاقتصاد في أي مؤسسة تعليمية أو مؤسسة اقتصادية سيكون مستقبلها غامضاً دون أن تهتم بعملية مراجعة وتقييم مسيرتها في مجال تناول النظرية الاقتصادية وكذلك في مجال الممارسات والتطبيقات العملية في مجال الدراسات العليا من أجل التطوير ومواكبة الواقع ومشاكله وتعقيداته وبالأخص مدى اهتمامها بالمجتمع الذي تعمل في نطاقه.

حيث أن اتصال الجامعات بمجتمعها وتقديم مجموعة من الأدوار والأنشطة والخدمات لهذا المجتمع أصبح أمر ضروري تفرضه المتغيرات المعاصرة قلم بعد قيام الجامعة بخدمة مجتمعها أمراً اختيارياً كما أن عضو هيئة التدريس مطالب بدور حيوي في تقديم الخدمات المجتمعية ويجب أن يراعى ذلك عند اختياره وإعداده وتقويمه

³ - تحصل الباحث على هذه المعلومات من دراسته لدليل هذه الجامعة.

والوقوف على أهم المعوقات التي تحول دون قيامه بهذه الأدوار على الوجه الأمثل واقتراح الحلول لتلك المعوقات بهدف تفعيل دور عضو هيئة التدريس بالجامعات في مجال خدمة المجتمع⁴

ومن المعلوم أن الإسلام نظام شامل كامل فيه الحلول المناسبة لكل ما يحدث للناس من الأفضية والحوادث، ذلك أن الإسلام لا يعرف ذاك المفهوم الكنسي للدين والذي يحصره في مجموعة من الشعائر التعبدية المنفصلة عن سياسة الدنيا وأمور الحياة بل جاء الإسلام لينظم للبشرية كل أمور حياتها ويضبطها وفق المنهج الإلهي الحكيم، قال تعالى (مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ)⁵. وقال عز وجل (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا)⁶ فإذا تقرر هذا فإنه يجب النظر للاقتصاد الإسلامي على أنه جزء من هذا النظام الإسلامي العام، ولا يصح فصله عن عقيدة الإسلام وشريعته والنظر إليه كما ينظر للاقتصاد عند الغربيين باعتباره أمراً مستقلاً عن الدين يقوم على المنفعة ولا يضع في اعتباره قضية القيم والأخلاق⁷. والاقتصاد في الإسلام لا ينفصل ولا يتجزأ عن كلية وشمول الإسلام لضروب الحياة المختلفة، وجوانبها العديدة بشريعته وعقيدته على السواء⁸.

ويعتبر علم الاقتصاد الإسلامي في العصر الحاضر من العلوم الهامة التي يؤمل منها الكثير، فهذا العلم ينتمي إلى العلوم الشرعية ولا يمكنه الانفصال عن العلوم

4 - إبراهيم عبد الرافع السمدوني، وسهام ياسين أحمد، تفعيل دور عضو هيئة التدريس بالجامعات المصرية في مجال خدمة المجتمع، مجلة التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر مصر، ع127، جزء أول أكتوبر 2005م، ص30.

5 - الأنعام الآية 38.

6 - المائدة الآية 3.

7 - عبد الآخر حماد، خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي، دراسة ميسرة، د-ت، ص7.

8- عبد الحميد محمود البعلي، أصول الاقتصاد الإسلامي، دار الراوي، الدمام المملكة العربية السعودية، 2000م، ص21.

الاقتصادية، وقد كان ظهور علم الاقتصاد الإسلامي من العوامل التي ساهمت في تطوير علم الاقتصاد الوضعي من خلال إدخال القيم إلى كثير من جزئياته وفروعه⁹.

في المقابل نجد من انتقد صراحة عدم التطور لهذا العلم فبعد القفزة الأولى شهد تكاسلاً علمياً من جانب القائمين عليه الذين يؤمل أن يقدموا له طاقة التطوير وشعلة الاستمرارية في مواكبة الواقع وهذا ينسجم مع من يقول إن معظم علم الاقتصاد عند من يصفه بأنه إسلامي هو مجرد فقه يقوم في قسط كبير منه على التجارب التاريخية للقرون الأربعة الأولى للإسلام، في البقعة الجغرافية التي تُعرف في الغالب باسم منطقة الشرق الأوسط أما الخبرات التاريخية للألف سنة التي تلت تلك الحقبة، وبخاصة في أماكن كالأندلس والمغرب والهند وجنوب شرق آسيا، فإنها لم تخضع للدراسة الصحيحة، فضلاً عن أنه لم يسمح بأن يكون لها ذلك الأثر الكامل في الفقه الإسلامي¹⁰.

وأمام الرأيين فلا بد للباحث الأكاديمي في مجال الاقتصاد أن لا يغفل هذه القضايا ولا يكون شغله الشاغل البحث عن مسائل تتعلق بممارسات علم الاقتصاد دون الولوج والغوص في النظرية الأساسية لهذا الفن، والبحث في مدى الاستفادة من البحوث المتعلقة بالفروع في خدمة الأصول لهذا العلم، ولذا تكتسب هذه الدراسة قيمة تقييمية هدفها التعرف على الاتجاهات الفكرية التي كانت خلف الإدارة المعرفية لهذا الحقل والوقوف على أوجه الخلل والقصور التي تسهم في إضعاف الدور المأمول لمساهمات هذه القسم في زيادة معدل النمو المعرفي والمنهجي، وفي تدويل هذه البحوث

⁹ - كمال توفيق حطاب، اتجاهات البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 2007م، ص98.

¹⁰ - الفهارس التحليلية للاقتصاد الإسلامي، 5 أجزاء، مكتبة صالح كامل والجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، مؤسسة آل البيت، عمان، الأردن، 1986م.

ونشرها على مستوى العالم الإسلامي لتعم الفائدة، ومحاولة التنبيه إلى أهمية صياغة استراتيجية لبناء منهجي ومعرفي لهذا الحقل العلمي والمعرفي الإسلامي المهم. وعليه جاءت هذه الدراسة لتعكس هموم المهتمين الكثيرة بعلم الاقتصاد الإسلامي الذين حاروا في إيجاد إجابة شافية ووافية عن ما هو قدر مساهمة المؤسسات الأكاديمية الجامعية في النهوض بهذا العلم وبنظرياته وقواعده وتأصيله أم إنها مؤسسات للأسف لا تعدو أن تكون مراكز لتخريج خريجين يعملون في بعض تلك المؤسسات كالمصارف الإسلامية أو لتدريس العلم الشرعي الاقتصادي في أقسام الجامعات الإسلامية المختلفة.

لقد كشف الماضي والحاضر عن عجز النظم الوضعية عن تحقيق الاستقرار الاقتصادي والرفاه الروحي، فضلاً عن عجز الدول النامية وفي مقدمتها الدول الإسلامية عن تقليل الفجوة الاقتصادية بينها وبين الدول المتقدمة، بل ومعاونة العديد من الدول الإسلامية من ازدياد حدة المشكلات الاقتصادية في شكل عجز مستمر في موازين المدفوعات وارتفاع غير عادي في الدين العام بنوعيه الداخلي والخارجي، واشتداد حدة التضخم، وارتفاع وتنامي نسبة الفقر، وهو ما دفع العديد من الدول الإسلامية والغربية على السواء في واقعنا المعاصر إلى الاهتمام بالاقتصاد الإسلامي فكراً وتطبيقاً.¹¹ كما إن البحث في علم الاقتصاد الإسلامي تكتفه معوقات وصعوبات فليس بالأمر اليسير دائماً وهذه المعوقات لا بد من الاطلاع عليها والبحث فيها بوسيلة البحث العلمي وهكذا تعتبر هذه الدراسة محاولة من الباحث للبحث في

11- أشرف محمد دوابه، الاقتصاد الإسلامي، مدخل ومنهج، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة،

2010م، ص19.

قضايا حساسة ومهمة من واقع ممارسة علم الاقتصاد الإسلامي في هذه الجامعة فكان عنوانها : دور قسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية مالانج في تطوير علم الاقتصاد الإسلامي.

ب- أسئلة البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة التالية :

- 1- بماذا تميزت واختصت تجربة قسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج في تأصيل مبادئ وقيم ومناهج علم الاقتصاد الإسلامي؟
- 2- كيف يمكن تقييم وتطوير تجربة قسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج في مجال علم الاقتصاد الإسلامي؟
- 3- كيف هي المعوقات التي تواجه قسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج؟

ج- أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة للوصول إلى الأهداف التالية :

- 1- وصف تميز تجربة قسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج في تأصيل مبادئ وقيم ومناهج علم الاقتصاد الإسلامي.
- 2- تقييم وتطوير تجربة قسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج في مجال علم الاقتصاد الإسلامي.
- 3- معرفة المعوقات التي تواجه قسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج.

د- أهمية البحث:

1- الأهمية النظرية :

وهي تنبع من أهمية موضوع البحث لأنها تقوم بدراسة الاقتصاد الإسلامي الذي يتميز عن غيره من أنواع الاقتصاد الأخرى كالاقتصاد الرأسمالي والاقتصاد الماركسي أو الاقتصاد المختلط بين الاقتصاد الرأسمالي والاقتصاد الماركسي وبالتالي فهذه الدراسة تعطي جانب نظري مهم لتقريب هذه المفاهيم للقارئ والكاتب الأكاديمي ولكل المتابعين للاقتصاد الإسلامي وتطوره وهو في المحصلة يعطي نتائج تساهم في تقييم نظرية الاقتصاد الإسلامي وحتى نقد جوانب من الواقع فيها لمعالجة أي قصور في التطبيق مثلاً.

2- الأهمية التطبيقية :

- تنبع الأهمية النظرية في هذه الدراسة من خلال أنها تقدم فحص دقيق وبشكل شامل لتجربة مؤسسة إسلامية تعليمية في مجال تطويرها لمفهوم الاقتصاد الإسلامي وبشكل عملي فهذه المؤسسة نقلت النظريات والمفاهيم الاقتصادية من الكتب ومن أرفف المكتبات إلى التطبيق سواء من خلال دراسات ميدانية أو من خلال تخريج دفعات لها أثر في تطبيق المبادئ والمفاهيم الإسلامية في الاقتصاد.
- كما تنبع أهمية الدراسة من خلال أنها تمثل جزء من دراسات استطلاعية وميدانية مختلفة على المستوى المحلي، والإقليمي، ثم العالمي لتسهيل عملية المقارنة بين البرامج المختلفة للوقوف على عوامل الضعف والقوة في هذه التجارب حتى يتسنى البناء عليها بغرض الوصول إلى قدر معين من الموضوعية لتحقيق الحد المعرفي الأدنى في هذه البرامج لأن البناء لا يزال في بدايات مراحله. ولهذا تستمد هذه الدراسة

أهميتها ولكونها الدراسة الأولى التي سيتم من خلالها القيام بتقييم علمي يمكن أن تمثل لإدارة العملية البحثية في هذا الحقل مدخلاً لصياغة استراتيجية ورسم سياسة علمية تحقق الأهداف العليا وما يتفرع منها من أهداف مشتقة.

هـ- حدود البحث:

عمد الباحث إلى تناول الحدود التالية :

- 1- الحد الموضوعي: مفاهيم تأصيل وتقييم وتطوير علم الاقتصاد الإسلامي.
 - 2- الحد المكاني: قسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج
 - 3- الحد البشري: أساتذة وطلاب قسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج.
 - 4- الحد الزمني: العام الدراسي 2016م-2017م.
- و- تحديد مصطلحات البحث :
- 1- علم الاقتصاد الإسلامي :

ورد لفظ الاقتصاد في القرآن الكريم والسنة بمعنى الاستقامة والتوسط والاعتدال وعدم مجاوزة الحد، وعَرَّفَهُ العز بن عبد السلام بأنه رتبة بين ربتين، ومترلة بين مترلتين والمنازل ثلاثة التقصير في جلب المصالح والإسراف في جلبها والاقتصاد بينهما¹². وقد جاء في الكتاب والسنة أحكامٌ متعلقةٌ بالاقتصاد الإسلامي بشكلٍ عام، وأحياناً إيراد بعض الأحكام التفصيلية فكل ما يتعلق بالاقتصاد الإسلامي ينبع من الشريعة

12 - عز الدين العز بن عبد السلام السلمي، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، تحقيق: نزيه كمال حماد وعثمان جمعة ضميرية، دار القلم، دمشق، 2000م، ص340.

الإسلامية، لذلك يمكن القول بأن الفكر الاقتصادي في الإسلام قديم قدم الإسلام نفسه، فنصوص القرآن الكريم والسنة المطهرة غنية بالأحكام والتوجيهات اللازمة لتنظيم النشاط الاقتصادي ليناسب كل الظروف الزمانية والمكانية¹³.

وأما ما يتعلق بالاقتصاد بمعنى الاعتدال والتوسط في التعامل مع الثروة المادية فقد جاء في أكثر من آية، ومنها قوله تعالى: ﴿وَأْتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تَبْذُرْ تَبْذِيرًا﴾¹⁴ وقال تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾¹⁵.

وجاء في السنة أحاديث تدل على أهمية الاعتدال والتوسط في التعامل مع الثروة المادية ومن ذلك قول النبي ﷺ: (كُلُوا وَاشْرَبُوا وَالْبَسُوا وَتَصَدَّقُوا فِي غَيْرِ إِسْرَافٍ وَلَا مَخِيلَةٍ)، وورد عنه ﷺ قوله (الاقتصاد نصف المعيشة)¹⁶. ولعل خير تعريف يمكن ايراده لمصطلح الاقتصاد الإسلامي ما عرّفته به الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية بأنه : علم وسائل استخدام الإنسان لسد حاجات الفرد والمجتمع الدنيوية طبقاً لمنهج شرعي محدد¹⁷. وعرف الدكتور محمد عبد المنعم الجمال الاقتصاد الإسلامي بأنه : مجموعة الأصول العامة الاقتصادية التي نستخرجها من القرآن الكريم والسنة، وهو البناء الاقتصادي الذي يقام على أساس تلك الأصول بحسب كل بيئة

13- سعيد سعد مرطان، مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1986م، ص47.

14 - الإسراء الآية 26.

15 - الإسراء الآية 29.

16 - البيهقي في الشعب، والعسكري في الأمثال، وابن السني، والديلمي من طريقه، والقضاعي، كلهم من حديث مخيس بن تميم عن حفص بن عمر، حدثنا إبراهيم بن عبد الله بن الزبير عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً بهذا.

17- الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية والمعهد الدولي للبنوك والاقتصاد الإسلامي، الموسوعة العلمية والعملية في البنوك الإسلامية، الأصول الشرعية والأعمال المصرفية في الإسلام، القاهرة، ج5، الجزء الشرعي، المجلد الأول، 1982م، ص82.

وكل عصر¹⁸. كما عرف بأنه العلم الذي يبحث في كيفية إدارة واستغلال الموارد الاقتصادية النادرة لإنتاج ما يمكن إنتاجه من السلع والخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية التي تتسم بالوفرة والتنوع في ظل إطار معين من القيم الإسلامية والتقاليد والتطلعات الحضارية للمجتمع¹⁹.

2- الجامعة :

عرفت الجامعة بأنها : مؤسسة تعليمية تحتل قمة السلم التعليمي وتقبل طلابها بعد استكمال دراستهم في التعليم العام ولها ثلاث وظائف أساسية هي التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع²⁰. كما عرفت بأنها مؤسسة رسمية ذات طابع علمي، تتمثل وظائفها الرئيسية في: نشر العلم و المعرفة عن طريق التعليم، وتتركز وظيفتها الثانية على إجراء البحوث الأساسية والتطبيقية، يقوم بها أساتذة و باحثين مدربين ومكونين تكويناً عالياً، أما وظيفتها الثالثة فهي خدمة المجتمع، من خلال تقديم الاستشارات العلمية و الخبرات لمختلف قطاعات المجتمع، وتزويد هذه القطاعات بإطارات بشرية متخصصة وبتحويل البحوث العلمية إلى سلع وخدمات تسد حاجات المجتمع أو القطاعات التنموية الأخرى²¹.

18 - محمد عبد المنعم الجمال، موسوعة الاقتصاد الإسلامي، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1986م، ص 112.

19 - إبراهيم فاضل الدبو، الاقتصاد الإسلامي دراسة وتطبيق، دار المناهج، الأردن، 2008م، ص 16.

20 - فاروق فلية وأحمد عبد الفتاح الزكي، معجم مصطلحات التربية لفظاً واصطلاحاً، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، 2004م، ص 145.

21 - فتيحة جغحوف، معوقات البحث الاجتماع معوقات البحث الاجتماعي في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين، دراسة ميدانية في جامعات سطيف، قسنطينة، رسالة الماجستير تخصص إدارة وتنمية الموارد البشرية، الجزائر، 2008م، ص 24.

3- جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية مالانج :

جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج إندونيسية وباللغة

الإندونيسية 'Universitas Islam Negeri Maulana Malik :

(Malang Ibrahim) هي مؤسسة التعليم العالي تقع في مدينة مالانج، جاوى

الشرقية، إندونيسيا افتتحت رسمياً في 21 يونيو 2004²².

4- تطوير علم الاقتصاد الإسلامي:

لقي علم الاقتصاد الإسلامي أيضاً دفعة كبيرة في الجانب المؤسسي من خلال التعليم الجامعي أو الدراسات العليا في العديد من الجامعات بالدول الإسلامية، كجامعة أم القرى وجامعة الإمام بالمملكة العربية السعودية، وجامعة أم درمان الإسلامية وغيرها بالسودان، والمعهد العالي للاقتصاد الإسلامي في إسلام آباد بباكستان، والجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا، وجامعة الأزهر وجامعة الإسكندرية بمصر، وجامعة اليرموك في الأردن، وجامعة الأوزاعي في لبنان²³.

ولم يقتصر الأمر على الجامعات بالدول الإسلامية بل تعداه للجامعات ومراكز الأبحاث بالدول الغربية، فعلى سبيل المثال، فإن جامعة هارفارد Harvard في الولايات المتحدة لها اهتمامات منذ فترة ليست بالقصيرة على مستوى الملتقيات الدورية، ولديها قاعدة بيانات عن البحوث في مجال علم الاقتصاد الإسلامي، كما تُعد بريطانيا من الدول المتقدمة في هذا المجال عبر البرنامج الأكاديمي للماجستير

22- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين (الطبعة الأولى)، القاهرة

،مجموعة النيل العربية، 1999م، ص 19.

23 - من موقع الجامعة على الانترنت.

والدكتوراه الذي تقدمه جامعات دُرم Durham ، ولافبرا Loughborough ،
 ودندي Dundee ، ونيو كاسيل New Castle ، وريدينج Reading ، وبانقور
 Bangor. وهناك أيضاً معهد المصرفية الإسلامية والتأمين في لندن IIBI ، والمعهد
 العالمي للفكر الإسلامي في الولايات المتحدة IIIT كما يوجد برنامج للماجستير في
 المالية الإسلامية في جامعة باريس دوفن Paris–Dauphine University في
 فرنسا، وجامعة لا تروب La Trobe في أستراليا²⁴.

ز- الدراسات السابقة:

1- مدى نجاح تجربة جامعة أم القرى في الاقتصاد الإسلامي، من المملكة العربية
 السعودية الكاتب : خلف بن سليمان بن صالح النمري، السنة: 2003م²⁵.
 وقد كان هدف الدراسة هو معرفة مدى نجاح تجربة شعبة الاقتصاد الإسلامي
 بقسم الدراسات العليا الشرعية بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية- مكة
 المكرمة في الفترة من عام 1398-1424هـ وما أحدثته من تغيرات وما
 أسهمت به من فرص اتاحتها للباحثين والمتخصصين وتأمين متطلبات سوق
 العمل من الكوادر البشرية ونشر مبادئ الاقتصاد الإسلامي وقد نهج الباحث في
 دراسته المنهج الوصفي والتاريخي والتحليلي، وقد تطلبت الدراسة الاعتماد على
 إصدارات جامعة أم القرى ، وكلية الشريعة والدراسات الإسلامية واللوائح
 والرسائل العلمية التي تمت إجازتها في الاقتصاد الإسلامي ونتائج الاستبيان وقد

²⁴ - أشرف محمد دوابه، كتاب الاقتصاد الإسلامي، مدخل ومنهج، المرجع السابق، ص 19.

²⁵ - خلف بن سليمان بن صالح النمري، مدى نجاح تجربة جامعة أم القرى في الاقتصاد الإسلامي المملكة العربية السعودية،
 2003م.

شملت الدراسة البيئة العلمية لنشأة شعبة الاقتصاد الإسلامي وأهميتها ومراحل تطور برامج الدراسة فيها، وتنوع الدارسين بها، وتوزيع الأبحاث على التخصصات الاقتصادية، ومن ثم تحليل استبانة التقويم، وكان المنهج المتبع في البحث هو المنهج الوصفي الكمي ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن تجربة جامعة أم القرى في الاقتصاد الإسلامي ناجحة، ومتميزة بنسبة 77% وقد أحدثت تغيرات إيجابية بنسبة 61.5%، وأسهمت إلى حد كبير في تحقيق رغبة الأمة الإسلامية في الكشف عن علم الاقتصاد الإسلامي ونشر مبادئه، بنسبة 77% كما أسهمت في إيجاد الباحثين والمتخصصين في الاقتصاد الإسلامي بنسبة 100%، وتأمين متطلبات سوق العمل المصرفي الإسلامي بنسبة 46% من الكوادر البشرية.

2- اتجاهات البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي، جامعة اليرموك، من الأردن، الكاتب: كمال توفيق خطاب، السنة 2007م²⁶، قد هدفت هذه الدراسة إلى رصد الاتجاهات والمناهج والأدوات والطرق التي يمكن إتباعها أو استخدامها في عملية البحث في علم الاقتصاد الإسلامي، من أجل إضاءة طريق البحث في هذا العلم وتمكين الباحثين من السير على الاتجاه الصحيح بما يؤدي إلى توظيف هذا العلم بما يخدم المجتمع، من خلال تركيز وتضافر جهود الباحثين وفق منهجية واضحة ومحددة وللوصول إلى هذا الهدف وسار البحث على منهجية بدأت ببيان أهم أدوات البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي، وأهم الأساليب والأشكال والمنهجيات المتبعة في هذا العلم، ثم توضيح مهام ووظائف الباحثين في الاقتصاد

²⁶ - كمال توفيق خطاب، اتجاهات البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي، جامعة اليرموك، الأردن، 2007م.

الإسلامي يلي ذلك تحديد واقع هذا العلم في الجامعات والأوساط الأكاديمية وقد استخدم الباحث أسلوب البحث الوصفي الأقرب لمنهج دراسة الحالة أي حالة البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي وقد خلص البحث إلى وجود عدد محدد من الموضوعات الهامة التي تندرج تحت علم الاقتصاد الإسلامي وعدد محدد من المراحل التي يمكن للباحثين في الاقتصاد الإسلامي تركيز جهودهم فيها خلال السنوات العشرين القادمة، بما يؤدي إلى استقلالية هذا العلم وتقدمه بما يخدم الأمة.

3- الاقتصاد الإسلامي في إطار نظرية المعرفة الإسلامية، من العراق، الكاتب :

جاسم الفارس، السنة 2007م²⁷. انطلقت الدراسة من فكرة أن بناء النسق الحضاري الإسلامي المعاصر إنما هو جهد يهدف إلى إعادة الأمة إلى طريقها الصحيح، ومكونها الحضاري الفعال، ويقول الكاتب: لما كان بناء النسق الحضاري، وتصحيح مسارات الحضارة هو جهد الأمة عبر علمائها ومفكرها، اخترنا (الاقتصاد الإسلامي) - أحد أهم عناصر هذا النسق - موضوعاً نطرح من خلاله رؤيتنا لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، ونبين مكانته في تصحيح مسارات الاقتصاد والحضارة، إيماناً منا بأن الاقتصاد هو تكتيف للحضارة مؤكداً على البعد المعرفي في معالجة قضايا الاقتصاد الإسلامي واستخدم الباحث المنهج الوصفي الوثائقي فتوزع البحث على تمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة وتناول التمهيد طبيعة العلاقة بين نظرية المعرفة والعلوم الاجتماعية بعامة، والاقتصاد بخاصة في حين تناول المبحث الأول المفاهيم وأثرها في

²⁷ - جاسم الفارس، الاقتصاد الإسلامي في إطار نظرية المعرفة الإسلامية، العراق، 2007م.

تكوين الوعي والممارسة، وتناول المبحث الثاني المنهج وآثاره المعرفية والعملية أما المبحث الثالث فتناول توضيح الإطار النظري للاقتصاد الإسلامي، وخلصت الدراسة لنتائج على شكل أفكار من أهمها: لا بد من بناء نظرية معرفة إسلامية تنبثق من أعماق القرآن الكريم والسنة النبوية لتحديد في ضوئها منظومة المفاهيم التي تشغل العقل المسلم في ضوء الوحي وحاجات العصر وآفاق المستقبل ولا بد من تحديد منظومة المفاهيم الإسلامية التي تعيد تشغيل العقل المسلم في الواقع في ضوء معطيات الوحي والمنجز العلمي الإسلامي، وإبراز دور العلم والعقل في هذه المنظومة وأن نعيد في ضوء ذلك نقد المنجز الحضاري الإسلامي من أجل تشغيل أفضل للزمن الحضاري الإسلامي، وفي ضوء هذا لا بد من الاهتمام بالآتي:
اقتصاديات التربية والتعليم واقتصاديات الإصلاح الاجتماعي واقتصاديات العدالة واقتصاديات البحث العلمي والتطوير الحضاري.

4- معوقات البحث في الاقتصاد الإسلامي، من المملكة العربية السعودية، الكاتب : محمد نجاه الله صديقي، السنة 2007م²⁸. قدمت هذه الورقة البحثية ضمن فعاليات المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي - جامعة الملك عبد العزيز - جدة - 2007م، وهدفت للتركيز على ستة عوائق رئيسة تعترض تقدم البحث في الاقتصاد الإسلامي، وهي غياب الدراسات التاريخية الملائمة والذي أسماه غياب الإحساس بأهمية التاريخ، وغياب الدراسات التحريية، وغياب الدعم المؤسسي الكافي وأن البحث يحتاج إلى المال، وعدم

28 - محمد نجاه الله صديقي، معوقات البحث في الاقتصاد الإسلامي، ورقة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة المملكة العربية السعودية، 2007م.

الالتزام بالقواعد الأخلاقية المتعلقة بالبحث والنشر، ووضع نظرة المجتمع والاقتصاد بين الإسلاميين الذين أحققوا في التمييز بين ما هو أساسي وهامشي، وأخيراً الإخفاق في التمييز بين ما هو من عند الله وما هو متصل بالإنسان في التراث الإسلامي وتناقش الورقة كل عائق، آخذاً في الاعتبار أدبيات الاقتصاد الإسلامي الراهنة ثم تقترح الأساليب الممكنة للتخلص من هذه العوائق لدعم تقدم البحث في الاقتصاد الإسلامي وقد تناول الباحث بالتفصيل تلك الأسس التي رأى أنها تمثل تحديات راهنة لفي البحث في علم الاقتصاد الإسلامي وكل ذلك باتباع الباحث للمنهج الوصفي الوثائقي.

5- تجربة مركز الاقتصاد الإسلامي بجامعة السودان العالمية في مجال البحث في

الاقتصاد الإسلامي، من السودان، الكاتب: صديق طلحة رحمة- السنة 2008م²⁹. وقد هدفت الدراسة إلى شرح وتحليل أهداف مركز الاقتصاد الإسلامي المنشودة في جامعة السودان العالمية في مجال الدراسات المصرفية والمالية وفق منظور إسلامي، والذي يختص بتقديم دراسات متميزة في مناهج التعليم العالي لمواكبة مستجدات العصر، مستهدفة التأصيل والإسهام في تحقيق نهضة البلاد من خلال البحوث والدراسات والتدريب، وبناء القدرات لترسيخ تجربة المصارف الإسلامية التي انتظمت السودان والبلاد العربية وبعض البلدان الأخرى منذ سبعينيات القرن العشرين وكان المنهج المتبع من الباحث هو المنهج الوصفي المكتبي وخلص الباحث إلى نتائج أهمها وهي : للمركز نشاطه من خلال عدد من الوحدات كوحدة البحوث والتطوير ووحدة التدريب ووحدة الاستشارات وقد

29 - صديق طلحة رحمة، تجربة مركز الاقتصاد الإسلامي بجامعة السودان العالمية في مجال البحث في الاقتصاد الإسلامي، السودان، 2008م.

قدم المركز منذ إنشائه العديد من البرامج والدورات التدريبية وورش العمل، استفادت منها جهات كثيرة كما أن المركز يشرف على تقديم مواد منهج الاقتصاد الإسلامي بالجامعة عبر تحديد المنهج وتحديد الساعات الدراسية لمرحلي البكالوريوس والماجستير.

6- أهمية تكوين الإطار المتخصص في الاقتصاد الإسلامي: تجربة قسم الاقتصاد بجامعة الأمير عبد القادر نموذجاً، من الجزائر، الكاتب : السعيد دراجي، السنة 2011م³⁰. وهي مشاركة بحثية ضمن الملتقى الدولي بعنوان الاقتصاد الإسلامي الواقع ... ورهانات المستقبل من تنظيم المركز الجامعي بغرداية الفترة 23-24 فبراير، 2011م وتناول فيها الباحث وصفاً دقيقاً وموثقاً لتجربة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بالجزائر في فتح قسم الاقتصاد الإسلامي وتناول تلك التجربة واصفاً المواد الدراسية سواء الفقهية كعلم المقاصد وفقه المعاملات المالية وآيات الاحكام وأحاديث الأحكام والزكاة والوقف، وكان منهج هذه الدراسة هو المنهج الوصفي المكتبي والفقهي وخلص الباحث إلى أن هذه المواد الفقهية كفيلة بضمان تخرج طالب اقتصاد ملم بالمواد الشرعية التي لها علاقة مباشرة بالاقتصاد مما يعطي إطاراً متخصصاً في الاقتصاد الإسلامي يكون متكوناً تكويناً نوعياً يأخذ بعين الاعتبار التكفل بتلبية الطلب الاجتماعي الشرعي ومتفتح على التطور العالمي وعلى وجه الخصوص في مجال العلوم والتكنولوجيا، وخلصت الدراسة إلى أن تجربة قسم الاقتصاد والإدارة بجامعة الأمير عبد القادر تعد فريدة

³⁰ - السعيد دراجي، أهمية تكوين الإطار المتخصص في الاقتصاد الإسلامي: تجربة قسم الاقتصاد بجامعة الأمير عبد القادر نموذجاً، الجزائر، 2011م.

على مستوى جامعات الوطن في تكوين الإطار المتخصص في الاقتصاد الإسلامي بفتحها شعبة في هذا المجال وهي تجربة أولية قد تشوبها بعض النقائص وبالتالي فهي قابلة للتصحيح والإثراء، والتجديد كلما دعت الضرورة للتكيف مع التطورات الحاصلة في البحث العلمي مستقبلاً.

الخلاصة من الدراسات السابقة:

يلخص الباحث بعد أن قام باستعراض الدراسات السابقة والتي في حكمه الأول عليها أنها تتشابه كثيراً مع فكرة دراسته لكنها عموماً تختلف معها من حيث منهج الدراسة وفي محل الدراسة ولذلك وجد الباحث منها ما يسد حاجته في الجانب النظري والإمام عن قرب بالموضوع الذي يزمع الخوض فيه والبحث في مسأله وتقفي مسالكه ولذا يمكن تلخيص وجه استفادة هذه الدراسة من الدراسات السابقة فيما يلي :

- 1- في تطوير فهم وتقريب البحث في مسائل البحث العلمي لقسم الاقتصاد الإسلامي في ميدان هذه الدراسة وهو جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج.
- 2- في تطوير فهم البحث في مسائل دعم وتقييم التجربة في مجال الدراسات المصرفية والمالية وفق المنظور الإسلامي كما في هذه الجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج.
- 3- في تطوير فهم البحث في مسائل الإمام بالمواضيع الفقهية لقسم الاقتصاد الإسلامي في ميدان هذه الدراسة وهو جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج.

4- في تطوير فهم البحث في مسائل ومواضيع مبادئ وتطوير نظرية الاقتصاد الإسلامي في ميدان هذه الدراسة وهو جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج

كما يوضح الجدول التالي رقم (1) نقاط الاتفاق والاختلاف مع الدراسات السابقة الصفحة التالية.



جدل رقم (1) مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة

رقم	اسم الدراسة	وجه الاتفاق	وجه الاختلاف
1	خلف بن سليمان بن صالح النمري- مدى نجاح تجربة جامعة أم القرى في الاقتصاد الإسلامي، المملكة العربية السعودية.	إن الدراستين تتناولان تجربة مؤسسة تعليمية للاقتصاد الإسلامي	الدراسة السابقة قد استخدمت المنهج الوصفي الكمي بينما الدراسة الحالية تستخدم المنهج الوصفي وبالتالي الاختلاف أيضاً في طريقة التحليل للبيانات
2	كمال توفيق حطاب - اتجاهات البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي، الأردن.	إن الدراستين تتناولان موضوع البحث العلمي في مجال علم الاقتصاد الإسلامي	الدراسة السابقة مهتمة بموضوع البحث العلمي أكثر من غيره من المواضيع بينما هذه الدراسة تركز على البحث العلمي والاختلاف في المنهج البحثي حيث الدراسة الحالية تستخدم المنهج الوصفي الكيفي
3	حاسم العارص - الاقتصاد الإسلامي في إطار نظرية المعرفة الإسلامية، العراق.	إن الدراستين تتناولان موضوع تطوير الاقتصاد الإسلامي ونظريته الإسلامية.	الدراسة السابقة قد استخدمت المنهج الوصفي الوثائقي بينما الدراسة الحالية تستخدم المنهج الوصفي الكيفي
4	محمد نجاة الله صديقي - معوقات البحث في الاقتصاد الإسلامي، المملكة العربية السعودية.	إن الدراستين تتناولان موضوع الاقتصاد الإسلامي وتطويره	الدراسة السابقة قد استخدمت المنهج الوصفي الوثائقي بينما الدراسة الحالية تستخدم المنهج الوصفي النوعي كذلك إن الدراسة السابقة تركز أكثر على التحديات في البحث العلمي لعلم الاقتصاد الإسلامي.
5	صديق طلحة رحمة- تجربة مركز الاقتصاد الإسلامي بجامعة السودان العالمية في مجال البحث في الاقتصاد الإسلامي، السودان.	إن الدراستين تتناولان تجربة مؤسسة تعليمية للاقتصاد الإسلامي	الدراسة السابقة مهتمة بدراسة تجربة مركز اقتصادي في مؤسسة تعليمية إسلامية بواسطة المنهج المكتبي بينما الحالية مهتمة بمؤسسة اقتصادية تعليمية في اندونيسيا وتتبع المنهج الوصفي الكيفي.
6	السعيد دراجي - أهمية تكوين الإطار المتخصص في الاقتصاد الإسلامي: تجربة قسم الاقتصاد بجامعة الأمير عبد القادر نموذجاً، الجزائر.	إن الدراستين تركزان على موضوع تحليل تجربة مؤسسة تعليمية للاقتصاد الإسلامي	الدراسة السابقة مهتمة بموضوع البحث العلمي الفقهي كما أنها استخدمت المنهج الوصفي المكتبي والفقهي بينما الدراسة الحالية تستخدم المنهج الوصفي الكيفي

الفصل الثاني

الاطار النظري

أ- تعريف علم الاقتصاد الإسلامي :

في الاصطلاح العربي الاقتصاد هو المشي الذي ليس فيه غلو ولا تقصير³¹ وأيضاً الاقتصاد رتبة بين رتبتين ومترلة بين مترلتين والمنازل ثلاثة التقصير في جلب المصالح والإسراف في جلبها والاقتصاد بينهما³² وقيل فيه أيضاً القصد استقامة الطريق ومنه الاقتصاد وهو فيما له طرفان إفراط وتفريط³³. ولتعريف علم الاقتصاد الإسلامي على الخصوص قال الدكتور محمد عبد المنعم الجمال: الاقتصاد الإسلامي هو مجموعة الأصول العامة الاقتصادية التي نستخرجها من القرآن الكريم والسنة، وهو البناء الاقتصادي الذي يقام على أساس تلك الأصول بحسب كل بيئة وكل عصر³⁴. ويرى الدكتور محمد عبد الله العربي رحمه الله أن علم الاقتصاد الإسلامي هو مجموعة الأصول الاقتصادية العامة التي نستخرجها من القرآن والسنة، والبناء الاقتصادي الذي نقيمه على أساس تلك الأصول بحسب كل بيئة وكل عصر³⁵. بينما يعرفه الدكتور عبد الكريم عثمان بأنه: علم يعتني بقواعد النشاط الإنساني في الحصول على حاجاته

³¹ - ابن عبد البر النمري التمهيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، وزارة الأوقاف، المغرب، 1387هـ، ص78.

³² - عز الدين بن عبد السلام، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، دار الكتب العلمية، بيروت، د-ت، ص174.

³³ - محمد عبد الرؤوف المناوي التعاريف، تحقيق محمد رضوان الدينة، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر، بيروت دمشق، 1410هـ، ص538.

³⁴ - محمد عبد المنعم الجمال، موسوعة الاقتصاد الإسلامي، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1968م، ص15.

³⁵ - عبد الآخر حماد، خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي، دراسة مسيرة، د-ت، ص2.

المتعددة الضرورية والكمالية وعناصر الإنتاج والتداول والتوزيع وحقوق الأفراد الاقتصادية وحدود مصلحتهم تجاه مصلحة الجماعة³⁶.

وعرف الاقتصاد الإسلامي بأنه العلم الذي يبحث في أفضل استخدام ممكن للموارد الاقتصادية المتاحة لإنتاج أقصى قدر ممكن من السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع وتوزيع الإنتاج وتنميته في إطار الشريعة الإسلامية ومقاصدها³⁷.

ب- تاريخ علم الاقتصاد الإسلامي ونشأته:

إن علم الاقتصاد الإسلامي ليس بالرافد والوافد الجديد، بل يمتد تاريخياً امتداد دين الإسلام ذاته، ذلك أن الحياة المعيشية التي يعنى بها علم الاقتصاد قد تناولتها الشريعة الإسلامية بالإصلاح والتزكية والتشريع شأنها في ذلك شأن جوانب الحياة الاجتماعية والفردية.

إن أصول علم الاقتصاد الإسلامي قائمة مع بداية التشريع الإسلامي، وقد نما وترعرع على يد فقهاء الأمة ويتجلى ذلك بصورة مهمة في تراث الفقهاء وإسهامات المفكرين إلى أن أصبح علماً مستقلاً بذاته يُدرس في كبريات الجامعات وتخصصاً يضاهي الاقتصاد الوضعي، وهو ما أبحر الغرب بما يشتمل عليه من مبادئ وأسس، أو ما يكتنفه من قيم وأخلاقيات، والتي لا تتوافر في أي نظام اقتصادي آخر³⁸. وشهد القرن الثامن هجري وبالتحديد في نهايته اشبه بجمود وتوقف حركة التصنيف والتأليف، واكتفى علماء الأمة بشرح المصادر والتعليق عليها، ومرت الأمة

36 - عبد الكريم عثمان ، معالم الثقافة الإسلامية الطبعة الرابعة ، دار اللواء ، الرياض، 1394هـ ، ص 234.

37 - عبد الرحمان يسري أحمد ، دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد العاشر ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2008م، ص 118.

38 - علة مراد ، محمد علي الجودي ، الاقتصاد الإسلامي: قراءة مفاهيمية تأصيلية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية جامعة الجلفة الجزائر، ص 6.

الإسلامية بظروف تاريخية عصبية، حتى جاء عصر النهضة الحديثة، فوجد المسلمون أنفسهم في صراع تجاه المذاهب الاقتصادية الوضعية ومع الصحوة الفكرية الإسلامية المعاصرة، ومع نهاية القرن التاسع عشر الميلادي بدأ علماء الأمة يتجهون إلى الاقتصاد الإسلامي، وتتابع الباحثون حتى تبلور علم الاقتصاد الإسلامي المعاصر، وظهر جلياً في أعمال الجامع الإسلامية، والجامع الفقهية. وعلى يد علماء معاصرين، حتى أصبحت المكتبة الإسلامية الاقتصادية زاخرة بإنتاجات المفكرين في هذا المجال³⁹. ويرى الباحث بأن الاسهامات التي قدمها رجال الصحوة الإسلامية في القرن الماضي أمثال الامام البنا عبر رسائل متفرقة وكذلك المفكر سيد قطب مثل ما قدمه في كتابه العدالة الاجتماعية في الإسلام ومساهمات أبو الأعلى المودودي منها كتابه في الربا وآخر في ملكية الأرض وكتابات واسهامات المفكر الإسلامي محمد باقر الصدر في كتابه اقتصادنا وأخيراً وليس آخراً مساهمات المفكر الجزائري مالك بن نبي في مجموعة كتب منها شروط النهضة وكتاب المسلم في عالم الاقتصاد وغيرها كلها اسهامات كانت اللبنة المهمة التي تكون عليها صرح الاقتصاد الإسلامي الحديث وهذا لا يعني اغفال المساهمات الأولى للمفكرين المسلمين مثل أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم في كتابه الخراج وابن خلدون في المقدمة واسهامات الفقهاء عليهم رحمة الله وكذلك الأصوليون في تأسيس قواعد وأسس هذا العلم.

ج-علاقة علم الاقتصاد الإسلامي بعلم الاقتصاد :

يتفرع علم الاقتصاد الحديث ليشمل فروعاً تعالج موضوعات نظرية وتاريخ الفكر الاقتصادي والمالي والنقود والمصارف والتنمية... الخ، وبسبب انفصال هذه

³⁹ - حسن سري، الاقتصاد الإسلامي: مبادئ وخصائص وأهداف، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2004م، ص 33-

العلوم عن الدين والقيم والأخلاق والمثل العليا فقد وجدت نفسها مع أزمات ومشكلات بالغة التعقيد⁴⁰. لكن مع هذا لا ننكر أن بعض الجوانب المادية قد تقدمت بها هذه العلوم ويرجع سبب ذلك إلى أن هذا التقدم هو نتاج ما تم توفيره من المتطلبات البيئية اللازمة للمجتمع الغربي بهدف تحقيق التقدم والرقي العلمي⁴¹ إن الخلاف الأساسي مع الغرب في العلوم الإنسانية هو خلاف المنطلقات والرؤية المنبثقة منها⁴². إن هدف الاقتصاد الإسلامي الأساسي هو دراسة كيفية تحويل ما هو كائن إلى ما يجب أن يكون إذا كان منحرفاً عنه أي أن مهمته تقويمية وليست تقريرية وحيث أن الإسلام أصلاً هو دين هداية هدفه الأول تزويدنا بالمقولات القيمة في الأحكام الشرعية الآمرة⁴³، ولكي نحقق هذا الهدف نختار بمنهجية علمية تجارب الأمم الغربية والاستفادة منها بما يخدم مقاصد الإسلام في الحياة الاقتصادية ومما تقدم يتضح أن علاقة علم الاقتصاد الإسلامي بعلم الاقتصاد هو أن علم الاقتصاد الإسلامي يستفيد فقط من التطور الحاصل في هذا العلم ولا يندمج معه عضويًا.

40- كمال خطاب، منهجية البحث في الاقتصاد الإسلامي وعلاقته بالنصوص الشرعية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، مجلد16، عدد2، جدة، مركز النشر العلمين، جامعة الملك عبد العزيز، 2003م، ص232.

41 - أحمد محمد محمود نصار، دور الباحث في الاقتصاد الإسلامي بين علم الفقه وعلم الاقتصاد - دراسة منهجية، د-ت، ص30.

35- أحمد صدقي الدجاني، ضوابط استخدام آليات الفكر الغربي، مجلة المسلم المعاصر، جمعية المسلم المعاصر، سنة 19، العددان 74-73، 1985م، ص204.

36- محمد أنس الزرقا، تحقيق إسلامية علم الاقتصاد، المفهوم والمنهج، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، المجلد2، العدد1، جدة، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، 1990م، ص20.

د- علاقة علم الاقتصاد الإسلامي بعلم فقه المعاملات :

فقه المعاملات هو أحد فروع علم الفقه، ويُقصد بعلم الفقه : العلم الذي يهتم بدراسة الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية⁴⁴ ويشمل ذلك أحكام العبادات (فقه العبادات وهي : الطهارة، الصلاة، الزكاة، الصيام، الحج) وأحكام المعاملات المالية (فقه المعاملات المالية) وأحكام النكاح والطلاق (فقه الأسرة) وأحكام الجنائيات والحدود وأحكام القضاء والإثبات⁴⁵.

والنظام الاقتصادي الإسلامي له صلة وثيقة بعلم الفقه وخاصة الزكاة في فقه العبادات، والنفقات والفرائض في فقه الأسرة وسائر أبواب فقه المعاملات المالية والتي تشمل العقود والتصرفات المالية كعقد البيع والإجارة والقرض والرهن والكفالة والحوالة والعارية والوديعة واللقطة والشركة والصلح والسبق والهبة والوقف والوصية وغيرها من العقود والتصرفات المالية، ولكن هذا الارتباط لا يصل إلى حد الاندماج حيث إن لكل علم موضوعه المستقل عن الآخر، ومن الفروق بين النظام الاقتصادي وفقه المعاملات ما يلي :

1- النظام الاقتصادي الإسلامي أعم وأشمل من فقه المعاملات المالية حيث إنه يقوم عليه وعلى غيره من أبواب الفقه كالزكاة والنفقات والفرائض والنظام المالي للدولة إضافة إلى الجانب العقدي - مكانة المال والنظرة إليه - أما فقه المعاملات فهو خاص ببحث المعاملات المالية بين الأفراد والمجتمعات والدول.

44- عبد الله الدرعيان، المدخل للفقه الإسلامي، مكتبة التوبة، الرياض، الطبعة الأولى، 1413هـ، ص31.

45- يمكن ملاحظة هذا التقسيم عند كتب الفقه ككتاب بدائع الصنائع للكاساني، وبداية المجتهد لابن رشد ومغني المحتاج للشريبي والمغني لابن قدامة.

2- أن النظام الاقتصادي يدرس النظريات العامة المرتبطة بالمال والعلاقات المالية كالملكية بقسميها العامة والخاصة والحرية الاقتصادية وضوابط تقييدها والتكافل المالي الاجتماعي ومنهج الإسلام في الإنتاج والاستهلاك والتوزيع والتداول، أما فقه المعاملات فيدرس فيه الأحكام الشرعية العملية في التعامل المالي بين الأفراد والمجتمعات البشرية على وجه التفصيل⁴⁶.

ه- مبادئ الاقتصاد الإسلامي :

دوّن العلماء في مجال الاقتصاد الإسلامي ما عرف بمبادئ أو أسس لعلم الاقتصاد الإسلامي أبرزها ما يلي:

1- مبدأ الملكية المزدوجة :

يختلف الإسلام عن الرأسمالية والاشتراكية، في نوعية الملكية التي يقرها اختلافاً جوهرياً فالمجتمع الرأسمالي يؤمن بالشكل الخاص الفردي للملكية، أي بالملكية الخاصة كقاعدة عامة فهو يسمح للأفراد بالملكية الخاصة لمختلف أنواع الثروة في البلاد تبعاً لنشاطهم وظروفهم، ولا يعترف بالملكية العامة إلا حين تفرض الضرورة الاجتماعية، وتبرهن التجربة على وجوب تأمين هذا المرفق أو ذلك، فتكون هذه الضرورة حالة استثنائية، يضطر المجتمع الرأسمالي على أساسها إلى الخروج عن مبدأ الملكية الخاصة، واستثناء مرفق أو ثروة معينة عن مجالها⁴⁷.

⁴⁶ - عبد الله الناصر، تعريف النظام الاقتصادي الإسلامي، د-ت، ص7.

⁴⁷ - علة مراد، محمد علي الجودي، الاقتصاد الإسلامي: مرجع سابق، ص10.

2. مبدأ الحرية الاقتصادية المقيدة :

إن الرأسمالية تعمل على تحقيق مبدأ الحرية للفرد: حرية التملك، وحرية الاستهلاك حرية الإنتاج ولكن هذه الحرية مطلقة لا تحدّها حدود ولا تحكمها قيود، مما أدى إلى طغيان رأس المال وتحكم الرأسمالية في جميع النواحي إلا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بل والسيطرة على الحكومات والانتخابات الرئاسية والنيابية، أما الاشتراكية تسلب الفرد هذه الحرية، وتحوله إلى آلة صماء، مما أدى إلى الإحباط والتراخي عن العمل بسبب انعدام الحفز المادي. أما الإسلام فإنه يقر حرية الأفراد في التملك والإنتاج والاستهلاك غير أن هذه الحرية مقيدة بما يتفق مع مصلحة الفرد نفسه، ومصلحة المجتمع⁴⁸، ففي الاقتصاد الإسلامي:

- ◀ كل فرد حر في أن يبيع ويشترى ويأخذ العوض بأي صورة من صور المعاوضة، ولكن بشرط ألا يتعارض ذلك مع مصلحة المجتمع.
- ◀ وكل فرد حر في أن ينقل ملكية ما تحت يده إلى من يريد حال حياته بالهبة أو الهدية وبعد مماته بالوصية، ولكن في حدود ما رسمته الشريعة.
- ◀ وكل فرد حر في تنمية موارده، ولكن في نطاق المثل العليا، فلا يتجر في محرم، ولا ينمي ماله بالربا أو احتكار⁴⁹.

3. مبدأ العدالة في الاقتصاد الإسلامي :

العدالة في توزيع الثروة والدخل في الاقتصاد الإسلامي هي جزء من العدالة التي يقيم عليها الإسلام مجتمعه، لأن عدالة الإسلام تتم على كل المستويات، وتشمل كل

⁴⁸ - محمد باقر الصدر، اقتصادنا، الطبعة الثانية، بيروت، دار الكتاب اللبنانية، 1982م، ص 279-280

⁴⁹ - علة مراد ، محمد علي الجودي ، الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص 11.

جوانب الحياة الإنسانية ومقوماتها، وليست مجرد عدالة اقتصادية محدودة⁵⁰ ولذا فإنَّ عملية تحقيق العدالة الاجتماعية في الاقتصاد الإسلامي أهمية كبرى، وتظهر هذه الأهمية من الاهتمام بها من خلال عدة مؤشرات وأدوات دينية ودينية في الجانب الديني هناك عبادات مفروضة تعمل على تحقيق العدالة في الجانب الاجتماعي كالزكاة، والكفارات والنفقات وغيرها، وتعتبر أدوات تحقيق التكافل من أكثر ما دعا إليها الشرع وحض عليها، كما أنَّ إقامة التكافل وإشباع الحاجات للمحتاجين من مقاصد الشريعة. وأما الجانب الديني ففي هذه المرحلة يتم معالجة ما حصل من قصور بعد عملية الإنتاج في تخصيص الموارد واستغلالها، أو بسبب سوء التوزيع وعدم مكافأة عنصر العمل بما يستحق من أجور، فيتّم معالجة عدم وصول الدخل إلى حد الكفاية - خلال التوزيع الأولي- بإيجاد مصفأة أخرى للدخول والثروات هي تحقيق العدالة للوصول إلى حد الكفاية، والابتعاد عن خط الفقر من خلال الزكاة، والصدقات والهبات والتكاليف الشرعية الأخرى⁵¹. ويؤكد هذه الأهمية اهتمام الشريعة الإسلامية بالعدالة الاجتماعية من خلال عدة مظاهر ومنها:

1. كثرة وشمول أدوات تحقيق العدالة، وتنوعها بين الإلزامية وغير الإلزامية.
2. التصريح في القرآن الكريم إلى أنَّ من مقاصد الشريعة تخفيف التفاوت بين الناس في المال⁵²، وما جاء في السنة من الاستعاذة من الفقر، ووجوب مدِّ يد العون للفقراء والمحتاجين.

50 - عطية عبدالواحد، حق الفقراء المسلمين في ثروات الأمة الإسلامية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992م، ص 31.

51 - أحمد إبراهيم منصور، عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية. رؤية إسلامية مقارنة.. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،

سلسلة أطروحات الدكتوراه (66) يونيو 2007م، ص 174.

52 - محمد أنس الزرقا، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، 1984م، مجلد 2، العدد 1، ص 46.

3. ربط تراتيب شرعية نتجت بسبب التقصير في جوانب عبادية بأدوات التوزيع التكافلي كالكفارات، وكذلك عدد من الأحكام السلطانية كالفئ وخمس الغنيمة والخراج لنفس الغرض.

يبد أن إقامة العدل الاجتماعي في الإسلام يتحقق بشكلٍ رئيسٍ من خلال تحقق العدل الاقتصادي، وذلك بتوفير الظروف الصحية لتوزيع عادل على المستوى الاقتصادي، وكذلك يمكن تحقيق العدالة إن لم تكن ممكنة عن طريق التوزيع العادل للدخل عن طريق الصدقة⁵³.

4. مبدأ التكافل الاجتماعي :

يُعتبر التكافل الاجتماعي أحد مقومات النشاط الاقتصادي في الإسلام، باعتباره يولي اهتماماً كبيراً للطاقات البشرية غير القادرة على مباشرة الأعمال الاقتصادية إما لعدم وجود منافذ للتوظيف بسبب الانكماش الاقتصادي أو لضعف جسدي يمنع صاحبه عن العمل وعلى هذا الأساس يساهم مبدأ التكافل في إدخال الطائفتين في دائرة النشاط الاقتصادي فالعاطل بسبب عاهة يدخل الدائرة مستهلكاً إن أصبح له دخلاً بفضل التكافل، وبالتالي يرفع من الطلب الفعال والعاطل بسبب ضعف الاقتصاد عن استيعاب الطاقات العاطلة فإن التكافل الاجتماعي من شأنه توفير مناصب العمل لهؤلاء عن طريق الزكاة والوقف وغيرهما من الآليات الأخرى التي يمكن أن تُستحدث في مجال التكافل⁵⁴. إن التكافل في الإسلام يدخل في دائرة إعادة توزيع الدخل، إذ تُعتبر الأموال الزائدة عن الحاجة معطلة عن أداء وظيفتها وتساهم في

53 - أحمد إبراهيم منصور، عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية. رؤية إسلامية مقارنة، المرجع السابق، ص25، و138.

54 - علاش أحمد، محفزات النشاط الاقتصادي في الإسلام، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الاقتصاد تخصص تحليل

اقتصادي جامعة بن يوسف بن خدة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، 2006م، الجزائر، ص43.

تضييع فرص التنمية على المجتمعات، وفي هذا الإطار ينبغي أن توجد قنوات في إطار التكافل الاجتماعي تسمح بتجاوز هذا الإشكال، فقد جاء عن أبي سعيد الخدري أنه قال: قال رسول الله ﷺ: (مَنْ كَانَ مَعَهُ فَضْلٌ ظَهَرَ فَلْيُعِدْ بِهِ عَلَى مَنْ لَا ظَهَرَ لَهُ وَمَنْ كَانَ لَهُ فَضْلٌ مِنْ زَادٍ فَلْيُعِدْ بِهِ عَلَى مَنْ لَا زَادَ لَهُ قَالَ فَذَكَرَ مِنْ أَصْنَافِ الْمَالِ مَا ذَكَرَ حَتَّى رَأَيْنَا أَنَّهُ لَا حَقَّ لِأَحَدٍ مِنَّا فِي فَضْلٍ)⁵⁵.

و-مزايا الاقتصاد الإسلامي :

يرتكز المذهب الاقتصادي الإسلامي على تحديد القواعد والقيم الحاكمة التي تنظم الحياة الاقتصادية وتضع حلولاً لمشاكلها وفق العدالة الاجتماعية بينما المذهب الفردي الليبرالي يفصل بين الجانب المادي و الجانب الأخلاقي، و يجعل الفرد محور اهتمامه ويركز على الحرية المطلقة مما أدى بالنظم الرأسمالية إلى الظلم والاستغلال بينما يركز المذهب الجماعي على اعتبارات الحاجة و يجعل المجتمع محور اهتمامه متجاهلاً مصلحة الفرد، مما أدى بالنظم الاشتراكية إلى تقييد المبادرات الفردية⁵⁶.

ويتميز النظام الاقتصادي الإسلامي عن غيره من النظم الاقتصادية في أن الموارد الاقتصادية يجب أن تتركز في إنتاج السلع والخدمات التي تشبع الحاجات السوية للأفراد، وهذا الإطار يعمل على تجنب المجالات الضارة للاستهلاك، فقد ينحصر التحريم على الإنتاج في حد ذاته، كإنتاج الخمر وقد يمتد التحريم إلى نشاط مؤسسة كأن تنتج منتج مباح إلا أنها تمارس الاحتكار أو تتعامل بالربا⁵⁷. وفيما يلي أهم نقاط للقيم التي تعد مزايا خاصة جاء بها النظام الاقتصادي الإسلامي:

⁵⁵ - رواه أبو داود ، كتاب الزكاة ، رقم 1416.

⁵⁶ - ناصر مراد مبادئ ومنهج الاقتصاد الإسلامي كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة البليدة ،الجزائر، د-ت، ص3.

⁵⁷ - ناصر مراد مبادئ ومنهج الاقتصاد الإسلامي، المرجع السابق، ص3

1. ربانية المصدر :

وهي أولى خصائص الاقتصاد الإسلامي بل هي أولى خصائص التصور الإسلامي بصفة عامة، فإن الإسلام قبل أن يحتوي على جانب التشريع المحكم في جانب العبادات والمعاملات قد احتوى على بيان ما يجب أن تكون عليه البشرية في جانب الاعتقاد والتصور الصحيح لأمر الكون وشؤون الحياة، فالاقتصاد الإسلامي اقتصاد إلهي، أي أن الله هو واضعه وبالتالي فإن أصوله وتشريعاته ثابتة غير قابلة للتغير أو التبديل مع تغير الأمم وعلى مر الزمن، ولكن هذا لا يمنع من وجود بعض الجزئيات وبعض الأمور القابلة للتغير يتدخل فيها العقل البشري والاجتهاد العلمي وتراعى فيها المصلحة العامة⁵⁸. وفي القرآن الكريم عدة أسس عقائدية إيمانية ضرورية لقيام الاقتصاد الإسلامي ونجاحه منها:

- أ- الإيمان التام بأن الله سبحانه وتعالى هو المالك الحقيقي والأصلي لعناصر الإنتاج قال تعالى (لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ ۗ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)⁵⁹.
- ب- الإيمان بأن الله عز وجل خلق السماوات والأرض وسخرها لخدمة الإنسان من أجل إشباع حاجاته قال تعالى (اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ)⁶⁰.
- ج- الإيمان بأن الله هو الرقيب على عباده في كل تصرفاتهم وأفعالهم قال عز وجل (وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ ۗ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ)⁶¹.

58 - طبري سعد ، دور الجهاز المصرفي في الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير ، الجزائر، 2001م، ص6.

59 - المائدة - الآية 120.

60 - إبراهيم - الآية 32.

61 - الحديد- الآية 4.

2. الاستخلاف :

يعتبر المال وسيلة و ليس غاية والإنسان مستخلف على هذا المال يقول تعالى
(آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ .مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا
لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ)⁶² لذلك فإن ملكيته مربوطة بأهداف سامية لما فيه خير الإنسان و
إصلاح المجتمع ورضا الله، كما أنها مقيدة بشروط محددة، بحيث يجب أن يحصل عليه
بطرق مشروعة وأن يستخدمه فيما يحل له، وأن لا ينسى حق الله عليه، مما يعمل على
تنظيم الدورة الاقتصادية بكاملها انطلاقاً من الإنتاج إلى غاية التوزيع⁶³. وفي قوله: (وَأَنْفَقُوا
مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ۖ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ)
إشارة إلى أنه سيكون مخلفاً عنك فلفل وارثك أن يطيع الله فيه فيكون أسعد بما أنعم
الله به عليه منك أو يعصى الله فتكون قد سعت إلى معاونته على الإثم والعدوان⁶⁴
والإيمان بهذا المبدأ يجعل الإنسان يدرك أن هذه النعم منة من الله عليه استخلفه فيها،
فتبعد بينه وبين الأشر والاستكبار فلا يطغيه الغنى لأنه مدرك أن المال مال الله وأن الله
قد استخلفه فيه ويسر له الانتفاع منه.

3- التكامل و الشمول :

إن خاصية الشمولية التي يتمتع بها الاقتصاد الإسلامي تعني أنه إلى جانب اهتمامه
بالجانب المادي فالاقتصاد الإسلامي يهتم بالجوانب الروحية والأخلاقية وتضمنه لكافة
الاحتياجات البشرية، أي العمل على توفير ضروريات الحياة من مأكل، مشرب،

62 - الحديد - الآية 7.

63 - ناصر مراد، مبادئ ومنهج الاقتصاد الإسلامي، المرجع السابق، ص4.

64- إسماعيل بن كثير القرشي، تفسير القرآن العظيم، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية، 1410هـ، 4 / 306.

مسكن، تعليم، رعاية، صحة، حرية وغيرها من الحاجات، وبالإضافة إلى ذلك فهو يعمل على الرقي بالقيم الأخلاقية مثل الأخوة والصدق والعدالة، ولذلك فهو اقتصاد هادف يجمع بين العقيدة والأخلاق،⁶⁵ بعكس الأنظمة الاقتصادية الأخرى التي تركز اهتمامها على الجانب المادي فقط.

4. ارتباطه بالأخلاق :

ما يميز الإسلام هو أنه دين يراعي القيم الأخلاقية المرتبطة بالاقتصاد فلم يطلق للاقتصاد وألياته لكسب الربح المادي العنان لكي ينعش الحركة الاقتصادية وتزدهر بالتالي أمور الدولة والعباد والرعية على حد سواء، بل جعل لذلك حدوداً وقيوداً لا يتجاوزها، فعلى سبيل المثال إنه لا يحل للمسلمين في سبيل تنشيط السياحة وكسب العملات الصعبة أن يبيحوا الخمر ويحلوا الحرام وقيموا دور الرقص والفجور وان خافوا عيلة فسوف يغنيهم الله من فضله إن شاء⁶⁶. ولقد عملت المؤسسات الاقتصادية الإسلامية منذ ان وجدت على مراعاة هذا الجانب المهم واعتبرت أن مكون القيم والأخلاق الإسلامية هو أحد المتطلبات الأساسية وإنه أشبه برأسمال المؤسسة الفكري أو القيمي ويجب المحافظة عليه ووضعت لذلك ضوابط وقواعد منظمة.

5. اقتصاد انساني :

الاقتصاد الإسلامي كما يقول المفكر القرضاوي هو اقتصاد بالإضافة إلى أنه رباني أخلاقي كذلك أنه اقتصاد انساني أيضاً، وذلك لأن الله عز وجل جعل الانسان

65 - فلاق علي، مويل الاستثمارات في الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، الجزائر، 2002، 2001م، ص10.

66 - يوسف عبدالله القرضاوي، دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة وهبة، شارع الجمهورية، عابدين، القاهرة

، جمهورية مصر العربية، 1976م، ص 58.

أكرم مخلوقاته كلها وأنزله للأرض لكي يعمرها وبذلك كان الاقتصاد وظيفة انسانية يقوم بها الانسان ولتلك الوظيفة مجموعة من القيم منها القيم الانسانية كالأخوة والمحبة والعدل والتعاون بين البشر فيما بينهم ومنها الرحمة خصوصا للضعفاء من اليتامى والمساكين وابن السبيل والعجزة⁶⁷.

6. الجمع بين الثبات والتطور⁶⁸ :

إن مهمة الثبات هو ضبط الحركة البشرية والتطورات الحيوية فلا تمضي شاردة على غير هدى.. مهمته وجود ميزان ثابت يرجع إليه الإنسان بكل ما يعرض له من تطورات وبكل ما يجد في حياته من ملايسات وظروف وارتباطات فيزنها بهذا الميزان الثابت ليرى أنها قريبة أو بعيدة من الحق والصواب، ومن ثم يظل في الدائرة المأمونة لا يشرذم إلى التيه... قيمة الثبات وجود مقوم للفكر الإنساني مقوم منضبط بذاته فلا يتأرجح في الشهوات والمتأثرات، وإذا لم يكن هذا الضابط بذاته فلا ينضبط شيء إطلاقاً.. إنها ضرورة من ضرورات البشرية أن تتحرك داخل إطار ثابت"⁶⁹.

7. الرقابة المزدوجة⁷⁰ :

عندما يضع أي نظام بشري مبادئه وقوانينه فإن التطبيق يحتاج إلى جهاز الرقابة، ويستطيع الناس مخالفة هذا النظام ما داموا بعيد عن أعين الرقباء، أما في الإسلام النشاط الاقتصادي يخضع لرقابتين: رقابة بشرية، ورقابة ذاتية. والرقابة البشرية

67 - يوسف عبدالله القرضاوي، دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي مرجع سابق، ص59.

68 - حمد بن عبدالرحمن الجنيدل، منهاج الباحثين في الاقتصاد الإسلامي، شركة العبيكان للطباعة والنشر 1406 هـ، المملكة العربية السعودية، ص 34.

69 - سيد قطب، خصائص التصور الإسلامي ومقوماته، مطبعة الحلبي، القاهرة، الطبعة الثانية، 1965م، ص 88، شوقي الفنحري، ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية، مكتبة الأنجلو المصرية، 1978م، ص 18 وما بعدها.

70 - على أحمد السالوس، موسوعة القضايا الفقهية، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2005م، ص 27.

وجدناها بعد الهجرة، فالرسول ﷺ كان يراقب الأسواق بنفسه، وعندما فتحت مكة أرسل من يراقب أسواقها. ومن هنا ظهرت في الأسواق بنفسه، وعندما فتحت مكة أرسل من يراقب أسواقها. ومن هنا ظهرت وظيفة المحتسب لمراقبة النشاط الاقتصادي إلى جانب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإحساس المسلم أن الله - عز وجل - أحل كذا وحرم كذا، يفرض رقابة ذاتية، لذلك رأينا سلوك المسلم في نشاطه الاقتصادي كسلوكه في عبادته، وعندما سئل الرسول ﷺ عن الإحسان قال: " أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك " ⁷¹.

ز- التمويل في الاقتصاد الإسلامي :

المصرفية الإسلامية مطالبة دوماً بالالتزام بأحكام وضوابط الشريعة الإسلامية، ولذلك يجب على المؤسسات الإسلامية، تمويل الأنشطة، التي تتفق مع الشريعة الإسلامية، ورفض تمويل المشروعات التي تخالفها، كمشروعات المقامرة، وصناعة الخمر، والمخدرات، والصناعات المرتبطة بلحم الخنزير، والأصنام، والمشروعات التي تنطوي على الاستغلال السيئ، وتحقيق الأرباح الفاحشة، وتلك التي تقوم على الغش، والتضليل، أو أكل أموال الناس بالباطل، يقول تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ) ⁷²، وتفادياً للوقوع في المحذور الشرعي، يجب أن تكون الشريعة الإسلامية أساساً، لكل قرار تمويلي يتخذه البنك الإسلامي ⁷³.

71 - حديث صحيح.

72- النساء - الآية 29 .

73- أزهرى عثمان إبراهيم، فتاوى التمويل الإسلامي المعاصرة إشكالات الواقع وحلول المستقبل، ورقة مقدمة لمؤتمر الفتوى واستشراف المستقبل، جمعة القصيم، المملكة العربية السعودية، ص 22 - 23.

1- أهمية ارتباط التمويل بالعقيدة :

إن الأخلاق الإسلامية منطلقها الوحي الإلهي - قرآنًا وسنةً - فهي والعقيدة والأحكام نسيج واحد⁷⁴، لذلك لا يمكن تصور وجود أخلاق فاضلة، بلا عقيدة سليمة، ولا يمكن - تبعاً لذلك - تصور وجود اقتصاد إسلامي، أو تمويل إسلامي، بلا عقيدة سليمة، وأخلاق فاضلة وينصبُّ الاهتمام في النظام الإسلامي أولاً، على جانب العقيدة، ولا تبدأ المعالجات لقضايا ومشاكل الفساد الاقتصادي، والأخلاقي، أو غيره، إلا بمعالجة قضايا المعتقد أولاً، كما ظهر ذلك جلياً في قصة شعيب - عليه السلام -، قال تعالى: (وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ وَلَا تَنْقُصُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ إِنِّي أَرَاكُمْ بِخَيْرٍ وَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُّحِيطٍ)⁷⁵، فبدأ بعلاج فساد العقيدة، وتصحيحها، قبل الكلام عن فسادهم الاقتصادي، المتعلق بالمكيال والميزان.

وهكذا كان المنهج الذي جاء به النبي ﷺ فإن معالجة مشكلات ذلك المجتمع - الاقتصادية، والاجتماعية، والأخلاقية - ما جاء إلا بعد ترسيخ المعتقد السليم، والإيمان في القلوب، لهذا جاء الخطاب لهم كمؤمنين، قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (90) إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقَعَ بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ)⁷⁶.

74- محمد نجيب حمادي الجوعاني ، ضوابط التجارة في الاقتصاد الإسلامي ، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان ، الطبعة الأولى 1426 هـ ، ص 143.

75- هود - الآية 84 .

76- المائدة - الآيات 90 - 91 .

2- أهمية ارتباط التمويل بالأخلاق :

الأخلاق هي: الجانب السلوكي، والتطبيقي للإسلام، وهذا يعني ببساطة: أنه لا يوجد شيء في الإسلام، ليس له علاقة بالأخلاق، وأن كل ما يُنسب للدين الإسلامي هو بالضرورة يحمل صفات الإسلام، ويعبر عن حقيقة الدين، وعليه فإن الاقتصاد الإسلامي الحقيقي، وما يتفرع عنه من قضايا التمويل وغيره، تعبر عن أصول ومكونات هذا الدين، ومن لازم ذلك، أن عنصر الأخلاق، أمر أصيل في قضايا المعاملات، كما هي أمر أصيل في قضايا العبادات، ومن ثم فلا يوجد تعامل في الإسلام بعيداً عن القيم الخلقية، وهذا هو معنى التمسك بالدين كافة، وهذا هو الإيمان الصحيح.

يقول الشيخ السعدي- رحمه الله تعالى:- (فكيف ترى في عبد، آمن بربه إيماناً صحيحاً، أثر معه خضوع القلب، وانقياد الجوارح، فلم يزل يتحلى بكل وصف حسن، وفعل جميل، وخُلُق كامل، ونعت جليل، ويتحلى من كل وصف قبيح، ورذيلة وعيب، فوصفه: الصدق في قوله وفعله، والصبر، والحلم، والعفة، والشجاعة، والإحسان القولي، والفعلي، ومحبة الله، وخشيته، وخوفه، ورجاؤه، فحاله، الإخلاص للمعبود، والإحسان لعبيده)⁷⁷. وعلى العموم يمكن بيان المبادئ الأساسية لنظام التمويل الإسلامي في ما يلي:

1- تحريم الفائدة (الربا): وهو المبدأ المركزي للنظام الإسلامي، فتعتبر الفائدة التقليدية على

القروض أو المدخرات، كعائد ثابت دون المشاركة في أية مخاطر شيء محرم،

77- عبد الرحمن بن ناصر السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، مكتبة الأوس، المدينة المنورة، دار الصفا للنشر والتوزيع، الزقازيق، مصر، الجزء 1، ص 68.

2- تقاسم المخاطر: لأن الفائدة محرمة، فأصحاب الأموال يصبحون مستثمرين بدلاً من دائنين، وبذلك يتقاسم مقدم رأس المال وصاحب المشروع مخاطر الاستثمار بدلاً من تقاسم الربح فقط.

3- المال كرأس مال "احتمالي": يُعامل المال كرأس مال "احتمالي"، والذي يعني أن يصبح المال رأس مال فعلي فقط عندما يُتداول مع غيره من الموارد للنشاط الإنتاجي، ويعترف الإسلام بالقيمة الزمنية للنقود، ولكن فقط عندما تكون بمثابة رأس مال فعلي، وليس عندما تكون رأس مال "احتمالي".

4- تحريم سلوك المضاربة: لا يُشجع النظام المالي الإسلامي الاحتكار، ويحرم المعاملات التي تنطوي على أقصى درجات عدم التأكد والمقامرة والمخاطر.

5- قدسية العقود: يتمسك الإسلام بالالتزامات التعاقدية ووضوح وشفافية المعلومات، ففي عقود البيع مثلاً، يجب أن يكون المنتج أو الخدمة التي تُباع أو تُشترى واضحة لكلا الطرفين، وتهدف هذه الميزة إلى الحد من مخاطر المعلومات غير المتماثلة والمخاطر المعنوية.

6- تمويل الأنشطة المتوافقة مع الشريعة: فمحرم على المسلمين الربح من الأنشطة التي تعد غير أخلاقية، فعلى سبيل المثال الاستثمار في الأعمال المتعلقة بالخمر، والمقامرة، والمواد الإباحية، وأسلحة الدمار الشامل جميعها أنشطة محرمة.

7- لا يجوز "البيع على المكشوف": لا يُسمح للمسلمين ببيع ما لا يملكون - لذا فلا يُسمح بالبيع على المكشوف.

8- يُشارك التمويل الإسلامي على نطاق واسع مجالات مثل "الاستثمار الأخلاقي" و"المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات" وكلٍ منهما يكتسب شعبية متنامية في جميع أنحاء

العالم، حيث يدرك المستثمرون كم من المهم مراعاة كيفية استخدام ثرواتهم، ومصادر عائداتهم⁷⁸.

ح - المشكلة الاقتصادية وموقف الاقتصاد الإسلامي منها :

يمكن تعريف المشكلة الاقتصادية بأنها :عدم قدرة المجتمع على اشباع جميع احتياجاته البشرية من السلع والخدمات في ظل ندرة الموارد ووسائل الإنتاج⁷⁹ اما الذي يختلف فهو طريقة حلها وعلاجها والتعامل معها. أو حدة هذه المشكلة وآثارها السلبية⁸⁰. فالمشكلة الاقتصادية تتمثل ببساطة في الندرة النسبية relative scarcity للموارد الاقتصادية المتاحة على اختلاف أنواعها. ومهما بلغت أحجامها فهي موارد محدودة في كل دولة اذا ما قورنت بالحاجات الإنسانية المتعددة والمتجددة باستمرار⁸¹ وتعرف المشكلة الاقتصادية بأنها :عدم مقدرة المجتمع على تلبية حاجات أفرادها التي تتميز بأنها غير محدودة ومتزايدة ومتجددة ومتداخلة وذلك بسبب الندرة النسبية للموارد الاقتصادية⁸²، وعن موقف الاقتصاد الإسلامي من المشكلة الاقتصادية فتتلخص طرق معالجة المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي بعدة أمور وهي:

1- جانب الإنتاج: ويتمثل بتربية الإنسان على الأيمان والتربية الإسلامية الصادقة وما ينعكس على ذلك من سلوك في عدة أمور وهي:

⁷⁸ - موسى بن منصور، توفيق براهيم شاوش، دور التمويل الأصغر في محاربة الفقر في المناطق الريفية ضمن أطر المالية الإسلامية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريبيج، الجزائر، ص5.

⁷⁹ - السيد محمد أحمد السريتي، مبادئ الاقتصاد الجزئي، الدار الجامعية، ط1، الإسكندرية، 2004م، ص30.

⁸⁰ - محمود يونس محمد، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1985م، ص39.

⁸¹ - إسماعيل عبد الرحمن، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل، عمان الأردن، 2005م، ص32.

⁸² - يعقوب سليمان، مبادئ الاقتصاد الجزئي، دار المسيرة، عمان الأردن، 1999م، ص40.

أ- العمل: وذلك بالعمل المنتج المستمر وطلب العلم والمعرفة وإجراء البحوث واكتشاف موارد جديدة. ويكون ذلك بعدة حوافز منها الحوافز الدينية التي تتمثل في اطاعة اوامر الله والشعور بأداء الواجب الديني. ومنها الحوافز الاجتماعية لتحقيق التعاون بين افراد المجتمع والجانب الفرد والذي يتمثل في ملكية ناتج العمل والمعرفة⁸³.

ب- الموارد: وذلك بالاستغلال الأمثل لموارد المجتمع والعمل على تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع الإسلامي من خلال تنمية الموارد البشرية والموارد الطبيعية وبعبارة أخرى فإن التنمية الشاملة لجميع الموارد ستؤدي إلى اكتشاف موارد طبيعية غير مستغلة وتطوير وسائل الإنتاج. وتوسيع القاعدة الإنتاجية في الدولة. وبالتالي رفع مستوى الرفاهية للفرد⁸⁴.

2- جانب الحاجات: ويتمثل ذلك بضبط الحاجات وظيفياً. فالإسلام لا يعتبر كل رغبة أو ميل حاجة واجبة الاشباع. إنما يعتبر فقط الحاجات الطيبة هي التي يمكن اشباعها.

3- جانب التوزيع: يحاول الاقتصاد الإسلامي اقامة العدل في التوزيع. حيث يكون التوزيع في الإسلام على عدة مراحل وهي :

أ- التوزيع الابتدائي: والذي يحكم التملك من الاصل، فيضع ضوابط للملكية ولموضوع التملك حيث يحرم تملك السلع الضارة ويمنع التملك إلا بالطرق المباحة التي منها العمل المباح فقد حرم الإسلام التملك عن طريق الغش والخداع أو القمار والربا.

ب- إعادة التوزيع: والذي يعالج موضوع الفروق الاجتماعية والمشاكل الاقتصادية التي يمكن أن تلحق بالمجتمع. حيث يظهر الفقر والحرمان وتركز الثروة فيأتي إعادة التوزيع

83 - محمود حسن صوان، أساسيات الاقتصاد الإسلامي، دار المناهج، عمان الأردن، 2004م، ص91.

84 - عبدالجبار حمد السبهاني، الأسعار وتخصيص الموارد في الإسلام، دار البحوث للدراسات الإسلامية، الامارات، 2005م، ص251.

والذي يكون عن طريق الزكاة التي تفرض على الاغنياء لتوزع حصيلتها على الفقراء والمحتاجين وكذلك عن طريق الميراث والذي يعيد توزيع الثروة بعدل⁸⁵.

ط - تجارب جامعات إسلامية في تطوير علم الاقتصاد الإسلامي :

في هذا الجزء يعرض الباحث عينة من تجارب جامعات عربية في تطويرها لعلم الاقتصاد الإسلامي.

1- تجربة جامعة أم القرى في علم الاقتصاد الإسلامي :

وهي من جامعات المملكة العربية السعودية وقد تأسست جامعة أم القرى سنة 1369هـ بإنشاء كلية الشريعة فيها ثم أنشئت عدة كليات منها التربية والعلوم الاجتماعية والحاسوب ونظم المعلومات والدراسات الإسلامية وكليات البنات والعمارة الإسلامية وكليات طبية مختلفة كما تضم الجامعة عدة معاهد متخصصة منها معهد تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها ومعهد خدام الحرمين الشريفين لأبحاث الحج وغيرها⁸⁶. وفي عام 1398 / 1399هـ أنشئت شعبة الاقتصاد الإسلامي بفرع الفقه والأصول بقسم الدراسات العليا الشرعية وأصبح قسم الدراسات العليا الشرعية يضم ثلاث شعب هي :-

1- شعبة الفقه للطلاب والطالبات

2- شعبة أصول الفقه للطلاب والطالبات

3- شعبة الاقتصاد الإسلامي للطلاب فقط في الاقتصاد الإسلامي⁸⁷.

85 - عبدالعزيز هيكل، مدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، بيروت، لبنان، دار النهضة، د-ت، ص 161.

86 - أحمد محمد العيسى، التعليم في المملكة العربية السعودية، سياسته ونظمه واستشراف مستقبله، الرياض دار الزيتونة للنشر والتوزيع، 1426هـ، ص 185.

87 - دليل جامعة أم القرى لعام 1414 / 1415هـ، مكة المكرمة، ص 25.

وانطلق التأسيس لشعبة الاقتصاد الإسلامي على مستوى الدراسات العليا وبدأ التدريس وبدأت الشعبة العمل داخل قسم الدراسات العليا الشرعية والتي ينضوي تحت إدارتها المعرفية شعبة الفقه شعبة الأصول وكان القسم يدار أكاديمياً عبر مجلس معين من مجموعة من أعضاء الهيئة التدريسية من أصحاب الرتب العالية (أستاذ مشارك وأستاذ) وكان معظم أعضاء المجلس من التخصصات في علوم الفقه وعلم الأصول وكان الاهتمام الرئيسي لدى شعبة الدراسات العليا البدء في إنتاج مخرجات علمية تتمثل في كوادر مؤهلة علمياً وأطروحات بحثية تتناول موضوعات في حقل الاقتصاد الإسلامي،⁸⁸ وفعالاً بدأت الدراسات العليا في شعبة الاقتصاد الإسلامي في هذه المرحلة ببرنامج الماجستير في عام 1398/1399هـ وكانت الدراسة المنهجية فيها سنتان، ثم يتفرغ الطالب لكتابة البحث، ويشرف عليه أستاذان أحدهما متخصص في الاقتصاد والآخر في الفقه الإسلامي⁸⁹، ومن أهم مميزات هذه التجربة ما يلي :

أ- إن هذه الشعبة كانت الخطوة الأولى الضرورية للكشف عن محاور فروع الاقتصاد الإسلامي وإمكانات التطبيق في عالمنا المعاصر، بعد أن كان حتماً يراود المسلمين شرقاً وغرباً، فأصبح حقيقة واضحة للعيان، وحجة دامغة من حيث التنظير والتطبيق معا ورداً حاسماً على من ينكرون فكرنا الاقتصادي ويتشبثون بالأنظمة الاقتصادية الوضعية.

88 - محمد بن حسن الزهراني، تصور تأصيل الاقتصاد الإسلامي لعلم الاقتصاد وأثره في المسيرة العلمية دراسة تطبيقية على تجربة

شعبة الدراسات العليا في كلية الشريعة بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، 2007م، ص 205-206.

89 - دليل جامعة أم القرى الأكاديمي لعام 1417هـ ص 160.

ب- إنها أول جامعة في العالم العربي والإسلامي سبقت لتنفيذ توصيات المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، في إنشاء تخصص الاقتصاد الإسلامي العالي يمنح درجتي الدكتوراه والماجستير العالميتين⁹⁰.

2- تجربة جامعة السودان العالمية في علم الاقتصاد الإسلامي :

تعتبر جامعة السودان من أشهر الجامعات الخاصة في السودان والتي أنشئت في عام، 1990م وتقع في العاصمة الخرطوم وقد ساهم في تأسيسها عدد كبير من الشخصيات السودانية والعربية و يديرها حالياً بروفيسور بكري عثمان سعيد وهي مؤسسة أكاديمية ذات أسلوب تعلم مميز ورؤية عالمية⁹¹. وفي ضوء ذلك بادرت إدارة الجامعة بإنشاء أولى الكليات بهذه الجامعة في العلوم الإنسانية لتشمل إدارة الأعمال والعلوم الإدارية والاقتصادية بجانب الحاسوب والمحاسبة والمنشآت المالية والمصرفية لتواكب متطلبات السوق المحلي والتجارة والاقتصاد، وكانت كلية العلوم الإدارية والاقتصادية بتخصصاتها الخمسة:

أ- الحاسوب ونظم المعلومات

ب- المحاسبة والتدقيق المالي

ج- إدارة الأعمال

د- الاقتصاد والطرق الكمية

⁹⁰ - خلف بن سليمان بن صالح النمري، مدى نجاح تجربة جامعة أم القرى في الاقتصاد الإسلامي، المملكة العربية السعودية،

2003م، ص11.

⁹¹ - موقع جامعة السودان العالمية على الإنترنت [WWW.SIU-SD.COM].

٥- الدراسات المصرفية⁹².

وقد افتتحت الجامعة مركز الاقتصاد الإسلامي لتحقيق أهداف جامعة السودان في مجال الدراسات المصرفية والمالية وفق منظور إسلامي، لتقديم دراسات متميزة في مناهج التعليم العالي لمواكبة مستجدات العصر، مستهدفة التأصيل والإسهام في تحقيق نهضة البلاد من خلال البحوث والدراسات والتدريب، وبناء القدرات لترسيخ تجربة المصارف الإسلامية التي انتظمت السودان والبلاد العربية وبعض البلدان الأخرى منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين وقام المركز وباشر أعماله منذ عام 2003م، ووجد ترحيباً ومباركة من بنك السودان وتعاوناً من المصارف العاملة، وقام بتنفيذ العديد من البرامج التدريبية وورش العمل⁹³، ولقد هدفت الجامعة من خلال هذا المركز المتخصص إلى :

- أ- القيام بالدراسات والبحوث في مجال الاقتصاد الإسلامي من مصارف وصيغ تمويلية وتأمين.
- ب- تقديم الدورات التدريبية في مجالات المصارف والحاسبة والتأمين الإسلامي ومنح الشهادات بذلك.
- ج- عقد المؤتمرات والندوات التي تناقش قضايا ومحاور هامة.
- د- عقد الندوات والمقترحات لمناقشة العديد من المحاور في إطار تطبيق الصيغ الإسلامية والتمويلية والمواضيع ذات الصلة بالاقتصاد الإسلامي والتأمين الإسلامي وغيرها.

⁹² - صديق طلحة رحمة، تجربة مركز الاقتصاد الإسلامي بجامعة السودان العالمية في مجال البحث في الاقتصاد الإسلامي، السودان، 2008م، ص 175.

⁹³ - صديق طلحة رحمة، تجربة مركز الاقتصاد الإسلامي بجامعة السودان العالمية، المرجع السابق، ص 176.

- ه- القيام بتقديم الاستشارات في مجالات أعمال المصارف والتمويل الإسلامي محليا ودوليا وفق المنظور الإسلامي.
- و- تقديم وتنظيم الاستشارات والمراجعات الشرعية لأعمال المصارف الإسلامية.
- ز- إصدار النشرات والمطبوعات والدوريات المختلفة التي تهتم بالاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية⁹⁴.

3- تجربة جامعة الأمير عبد القادر الجزائري في علم الاقتصاد الإسلامي :

تأسست جامعة الأمير عبد القادر بالجزائر في سنة 1984م، وتعود فكرة إنشاء قسم الاقتصاد لإسلامي إلى سنة 1988م خلال تنظيم ندوة حول الاقتصاد الإسلامي ودوره في التنمية بالجزائر وقد تحقق هذا الحلم بعد عشر سنوات أي في سنة 1998م في إطار إعادة هيكلة الجامعة الجزائرية إلى نظام الكليات⁹⁵.

حيث تم إنشاء قسم الاقتصاد والإدارة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بموجب القرار الوزاري رقم 470 بتاريخ 6-1999م طبقاً للمرسوم التنفيذي رقم 253-98 المؤرخ في 17 أغسطس 1998م المتضمن القانون الأساسي النموذجي للجامعة⁹⁶. وتضم كلية الاقتصاد الشعب التالية:

أ- شعبة الاقتصاد الإسلامي وهي أول شعبة على مستوى الجامعات الجزائرية.

94 - صديق طلحة رحمة ، تجربة مركز الاقتصاد الإسلامي بجامعة السودان العالمية ، المرجع السابق، ص 182.

95 - الجريدة الرسمية في الجزائر ، العدد 91-تاريخ 6-ديسمبر ، 1998م.

96 - السعيد دراجي، أهمية تكوين الإطار المتخصص في الاقتصاد الإسلامي، تجربة قسم الاقتصاد بجامعة الأمير عبد القادر نموذجاً، الجزائر، 2011م، ص4.

ب- شعبة الإدارة العامة والتنظيم.

ج- شعبة إدارة الأعمال⁹⁷.

وقد تم فتح تخصصين جديدين خلال السنة الجامعية: 2009-2010م في إطار نظام هما: إدارة أعمال صناديق ومؤسسات الزكاة وإدارة أعمال الأوقاف والجمعيات وكنتيجة الحاجة إلى التطور الكمي والنوعي في الجوانب العلمية وترصين الاختصاص تطلب الأمر سنة 2010م تقسيم كلية الآداب والعلوم الإنسانية إلى كليتين حيث أصبح قسم الاقتصاد والإدارة يندرج ضمن كلية الشريعة والاقتصاد⁹⁸. وانطلاقاً من خصوصية القسم فإن أهدافه تتحدد فيما يلي⁹⁹:

1. إعداد وتأهيل الإطارات في مجال الاقتصاد والإدارة بصفة عامة والاقتصاد الإسلامي وإدارة الأوقاف وصناديق الزكاة بصفة خاصة، وتمكينهم من اكتساب المعارف التحليلية الضرورية لفهم الواقع ومعضلاته الاقتصادية الاجتماعية وإمكانية المساهمة في حلها.
2. تزويد الطلبة برصيد معرفي جوهري في ميدان الإحاطة بالعلوم الاقتصادية بصفة عامة والاقتصاديات البديلة بشكل خاص.
3. تزويد الطلبة برصيد معرفي جوهري في مجال العلوم المالية والبنوك الإسلامية وكذا الانفتاح على المصرفية الإسلامية والتأمين التعاوني الإسلامي والسعي لتطبيقهما ميدانياً.

97 - القرار الوزاري رقم 143 المؤرخ في 1-7-2009م.

98 - الجريدة الرسمية في الجزائر ، العدد 91-تاريخ 6-ديسمبر، 1998م.

99 - موقع جامعة الامير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة الجزائر ، صفحة كلية الشريعة والاقتصاد.

4. تمكين الطلبة من اكتساب قدر من المهارات المختلفة التي يستفيد منها في مستقبله المهني أو العلمي، بعد التوجه إلى سوق العمل مباشرة أو مواصلة أبحاثه العلمية.
5. ه- تطوير المناهج التعليمية بما يلي درجة التغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ومواكبة المستجدات العلمية.
6. الاهتمام بالبحوث والدراسات العلمية ذات المجال الشرعي الاقتصادي وتوجيهه لخدمة احتياجات المجتمع وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقد تم إعداد مجلة لترسيخ هذه البحوث وهي مجلة الشريعة والاقتصاد.
7. توجيه الدراسات العليا نحو المواضيع التي تلي حاجة المجتمع الجزائري وآفاق تطوره وخصوصيته.
8. ح- توثيق العلاقات والروابط العلمية والثقافية مع الكليات والجهات المتخصصة بالاقتصاد والإدارة بصفة عامة والاقتصاد الإسلامي بصفة خاصة في كل من الجامعات ومراكز البحوث والهيئات والمؤسسات الجزائرية والعربية والدولية¹⁰⁰.
4. تجربة الجامعة الاسمرية - ليبيا في علم الاقتصاد الإسلامي :
- ثم إقرار تأسيس الجامعة الأسمرية في ليبيا رسمياً سنة 1993م وفتحت أبوابها للتعليم النظامي الحديث سنة 1994م وكان مقرها ولا يزال في مدينة زيتن الواقعة شرق العاصمة طرابلس بحوالي 150 كم ، وللجامعة فروع في مدن البيضاء وسبها ومسلاته ، وقد سعت الجامعة الأسمرية إلى فتح تخصص الاقتصاد الإسلامي منذ بداية انفتاح ليبيا على المصرفية الإسلامية، وكانت البداية في كلية الدراسات الإسلامية

100 - من موقع جامعة الامير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسطنطينة الجزائر ، صفحة كلية الشريعة والاقتصاد.

بمدينة البيضاء¹⁰¹ في العام الجامعي 2010/2009م حيث فتح قسم الاقتصاد الإسلامي بها وكان مقتصرًا على شعبة الاقتصاد الإسلامي، ثم فتحت شعبة المصارف الإسلامية في العام الجامعي 2011/2010 ثم ارتأت الجامعة توسعة الدراسة في هذا التخصص لتشمل المنطقة الغربية من البلاد في كليات أخرى من الجامعة، حيث فُتح قسم جديد في كلية الشريعة والقانون بمدينة زليتن، فصدر قراراً يقضي بإنشاء قسم جديد تحت اسم (الاقتصاد والمصرفية الإسلامية) في كلية الشريعة والقانون في زليتن، على أن تبدأ الدراسة به في العام الجامعي 2012/2011¹⁰²، وشكلت لجنة من الخبراء من مختلف كبريات مؤسسات التعليم العالي الليبية كجامعة طرابلس وأكاديمية الدراسات العليا والجمعية الليبية للمالية الإسلامية فوضعت اللجنة خطة دراسية متكاملة لتكون اللبنة الأساس في مشروع التحول التعليمي من المالية والمصرفية التقليدية إلى الإسلامية، ولتهدي بها باقي كليات وأقسام الاقتصاد والعلوم المالية في مختلف مؤسسات التعليم العالي¹⁰³. ويمكن تلخيص أهم معالم ومميزات هذه التجربة كما يلي :

1. اشتملت الخطة التعليمية على المواد الشرعية ذات العلاقة المباشرة بالتخصص، فاستوعبت فقه المعاملات (عقود البيوع والإيجارات والشركات وعقود التبرعات

101- تقع مدينة البيضاء في المنطقة الشرقية من البلاد في الجبل الأخضر.

102- تأخرت الدراسة الفعلية في القسم نظراً لخروج البلاد من ثورة أطاحت بالنظام السابق حيث بدأت الدراسة الفعلية للعام الجامعي 2012/2011 في يناير 2012، ولم يكن هذا الأمر خاصاً بالجامعة الأسمرية بل في عموم البلاد.

103 - هيثم عبد الحميد خزنة، دور المؤسسات التعليمية في عملية التحول في القطاع المالي والمصرفي الجامعة الأسمرية نموذجاً، الجامعة الأسمرية للعلوم الإسلامية زليتن/ ليبيا، 2013م، ص 13.

والتوثيقات)، واستوعبت أيضاً الأسس النظرية والفكرية لفقه المعاملات (أصول الفقه، والاقتصاد الإسلامي، والنظريات الفقهية المالية).

2. اشتملت الخطة الدراسية على مقررات ذات طبيعة مزدوجة (تقليدية وإسلامية)، وقد سبق بيان سبب ذلك، حيث أن ذلك من جوانب القوة في هذا التخصص، وقد وضعت المادة ذات الطبيعة المزدوجة بطريقتين: إما عرضاً مقارنة في مادة واحدة، وإما بمادتين منفصلتين.

3. اشتملت الخطة الدراسية على التدريب العملي في إحدى المؤسسات والإدارات المالية في مدة لا تقل عن أربعة أشهر، ويُعد هذا من جوانب القوة في هذه الخطة.

4. اشتملت الخطة على الأسس العلمية الكاملة التي تمكن الطالب من العمل في المؤسسات المالية كافة (المصارف، وشركات التأمين، وصناديق الضمان، وأسواق المال، والإدارات المالية للمؤسسات الصناعية والخدمية المختلفة)¹⁰⁴.

ي. تطور الاقتصاد الإسلامي في إندونيسيا

من المعروف أن نشاط التجارة والاقتصاد مرتبط بثقافة ودين اندونيسيا فهذا البلد المسلم بغالبيته التي تصل نسبة المسلمين في أرجاءه إلى 86% دخله الإسلام مبكراً عبر وسيلة التجارة وتورد المصادر التاريخية أن العرب وصل نشاطهم التجاري الجزر الإندونيسية خلال القرون الهجرية الأربعة الأولى عندما ملك العرب المسلمون ناصية تجارة المحيط الهندي، حيث كانوا دعاة للإسلام وتجاراً في نفس الوقت¹⁰⁵.

¹⁰⁴ - هيثم عبد الحميد خزنة، دور المؤسسات التعليمية في عملية التحول في القطاع المالي والمصرفي الجامعة الأسمرية نموذجاً، المرجع السابق، ص24.

¹⁰⁵ - مجلة إندونيسيا، اليوم العدد 30، 1979م، ص3.

إن الجذور التاريخية للفكر الاقتصادي الإسلامي ونشاطه في اندونيسيا لا يمكن فصلها عن التاريخ المبكر لقدم الإسلام في هذا البلد حتى إن النشاط الاقتصادي الإسلامي في البلاد هو جزء لا يتجزأ من مفهوم يمثل لغة مشتركة وفقاً للخبراء، فيسأل سائل لماذا اللغة الملايوية هي لغة الأرحبيل، ولغة الملايو هي اللغة التي تحظى بشعبية واستخدامها في مجموعة متنوعة من المعاملات التجارية في المنطقة ويهيمن على الممثل الاقتصادي والملايو كانت موجودة في تلك الفترة التي ظهر فيها الإسلام، وأن لغة الملايو لديها الكثير من المفردات من اللغة العربية، إن هذا يعني ببساطة تأثر بحجم كبير ووجود ترابط بين المفاهيم الإسلامية في النشاط الاقتصادي وبين لغة الناس وبهذا يمكن أن نخلص إلى أن النشاط الاقتصادي مرتبط باللغة وبالشرعية وهي جوانب عفوية لدى الناس وتنتشر من قبل ثقافة الملايو كما في لغته وديانته الإسلامية¹⁰⁶.

يقول المؤرخ محمود شاكر في كتابه التاريخ الإسلامي، التاريخ المعاصر: وما إن بدأ التجارة المسلمون يفدون إلى تلك السواحل - ويقصد اندونيسيا - ويرحل عنها أبناءها ليعودوا بعقيدة جديدة حتى بدأت البذور الأولى للدعوة التي أساسها المعاملة الإسلامية وكانت تترسخ بالممارسة فكان أهالي البلاد يحترمون التجار المسلمين ويكرمونهم لأخلاقهم الرفيعة التي تنبع من عقيدتهم ولغرتهم فالغريب محترم وإكرام الضيف معروف عند أكثر الشعوب وربما يرجع هذا الاحترام للثروة التي يملكها هؤلاء التجار وبذلك زاد النشاط التجاري وأصبح للتجار المسلمين مكانة عند حكام

¹⁰⁶ -DISUSUN OLEH ERNI KUSUMA DEWI MISLIN ISMIARTI NURUL KHAFIYATUS S. KHOIRUDDIN Makalah Sejarah Perkembangan Ekonomi Islam Tentang Islam Dan Perkembangan Ekonomi Islam Jumat ، 24 April 2015

الإمارات الإندونيسية¹⁰⁷. ويضيف الباحث أنه من تلك اللحظة ومن تلك الحقبة التاريخية أصبح الترابط بين ما هو تجاري وبين ما هو ديني في اندونيسيا قوياً وثابتاً ويعد ذلك بدايات ارهاصات ظهور الاقتصاد الإسلامي أي الاقتصاد المبني على القيم والمثل الإسلامية وأخلاق الإسلام الرفيعة.

وإندونيسيا هي أكبر دولة إسلامية من حيث عدد السكان، وهي مع ماليزيا تمثلان المجال الحيوي للعالم الإسلامي في جنوب شرق آسيا، خاصة وأنهما من النور الاقتصادية الواعدة في هذه المنطقة، ولا شك أن قوتها الاقتصادية كانت ستضيف إلى قوة العالم الإسلامي، خاصة وأنهما تمثلان المثال الصالح لباقي دول العالم الإسلامي التي يجب عليها أن تنمي اقتصاداتها وتتعاون مع بعضها البعض في عصر التكتلات الاقتصادية الكبرى¹⁰⁸ ومنذ استقلال اندونيسيا في 17 أغسطس 1945، أصبحت إندونيسيا واحدة من أكبر الاقتصاديات المهمة في العالم حتى الوقت الحاضر وبطبيعة الحال كانت دراسة المفاهيم الاقتصادية المرتبطة بخيارات التقدم الاقتصادي مرتبطة بثقافة الناس وعقيدتهم الغالبة منهم على الأقل ووفقاً للتطورات الاقتصادية العالمية شهدت البلاد اهتماماً أساسياً بالاهتمام بثلاث عوامل تمثل تحديات قد تواجهها مسيرة التطوير للاقتصاد الإسلامي الإندونيسي وهي :

1. اختبار المصادقية للنظام الاقتصادي الإسلامي وصلاحيته نظريته للتطبيق

107- محمود شاکر، التاريخ الإسلامي، التاريخ المعاصر، الأقليات الإسلامية، دمشق، مكتب الإسلامي، 1416هـ، ص 370.

108 - أحمد عادل ، ماليزيا و إندونيسيا تطورات ما بعد الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا ، نشر مركز الحضارة السياسية ص 435.

2. مدى مساهمة النظام الاقتصادي الإسلامي في تقديم الخدمات للناس وتحقيق الرفاهية لهم ومعالجة مشاكل الفقر والبطالة في إندونيسيا على نطاق واسع

3. مدى التوافق مع القوانين والسياسات على الصعيدين الوطني وعلى الصعيد الدولي¹⁰⁹.
ولقد شهد الاقتصاد الإندونيسي عموماً ثلاث مراحل يمكن اعتبارها مراحل مفصلية زمنياً تحكم مسيرة تطوره إلى الوضع الحالي الذي هو فيه الآن وتلك المراحل هي :

1. من سنة 1950 أي بُعيد الاستقلال تقريباً وحتى 1959 كان النظام السائد هو النظام الليبرالي.
 2. من سنة 1959 وحتى 1965 كان النظام السائد هو اقتصاد الدولة المركزية.
 3. من سنة 1966 وحتى 1998 حتى تاريخ الأزمة الاقتصادية التي مرت بها دول جنوب شرق آسيا ومنها إندونيسيا كان نظام الاقتصاد المختلط.
 4. من سنة 1998 وحتى هذا التاريخ شهد الاقتصاد الإندونيسي اهتماماً بالاقتصاد الإسلامي واعتبر عصر النهضة والاصلاح للمفاهيم الاقتصادية والانفتاح الاقتصادي وزيادة التوسع في البنوك لغرض التحسن في القطاع الاقتصادي¹¹⁰.
- إن تداعيات الأزمة المالية في عام 1997م، قد كشفت ضعف في الاقتصاد الإندونيسي وعلى رأسها قطاع البنوك وفي نفس الوقت قد أثبت مرونة النظام الإسلامي، فمبادئ الشريعة التي تتركز على العدالة والشفافية جعلت تلك المصارف

¹⁰⁹ – SEJARAH PERKEMBANGAN EKONOMI ISLAM DI INDONESIA 21.50.00Islamic Economics Islamic Economics Knowledge Sharia Economics is a Solution.

¹¹⁰ –Mengembangkan Ekonomi Syariah di Indonesia Yoyo Sudoyo Oleh: Yoyo Sudoyo DOMPET DHUFA BEASTUDI INDONESIA .

قادرة على تلبية احتياجات المجتمع في النظام المصرفي وبشكل أكثر نجاحاً والتي تأسست بموجب القانون الحكومي الإندونيسي رقم 10 لسنة 1998م. والأزمة المالية الآسيوية هي فترة تأزم مالي أصابت معظم قارة آسيا بدءاً من شهر يوليو عام 1997، وتسببت بمخاوف من تحولها إلى أزمة عالمية، كانت أكثر البلدان تأثراً بالأزمة المالية الآسيوية هي إندونيسيا وكوريا الجنوبية وتايلند، وقد تدخلت المؤسسات الدولية وبصفة خاصة صندوق النقد الدولي فتم طرح حزمة سياسات لإنقاذ الوضع شريطة قيام تلك الدول بتنفيذ برامج معينة للإصلاح الاقتصادي والمهيكلي كما حدث في إندونيسيا وكوريا الجنوبية ودول أخرى، فيما عدا ماليزيا التي رفضت هذه الحزمة¹¹¹.

إن اقتصاد اندونيسيا يشهد يوماً بعد يوماً تطوراً والمستقبل واعد بالتقدم والازدهار وهذا واضح بالنظر إلى معدلات النمو وزيادة الدخل القومي وفي القطاع المالي والاقتصادي يمكن أن نرى عدداً متزايداً من البنوك الجديدة ومنها البنوك الإسلامية التي أحد المؤشرات الدالة على التحسن في القطاع الاقتصادي في إندونيسيا¹¹².

وشهد الاقتصاد الإندونيسي التوجه للمؤسسات الاقتصادية الإسلامية خلال فترة الربع الأخير من القرن الماضي بإنشاء أول مصرف إسلامي هو بنك معاملات BMI عام 1992م بناء على مبادرة من مجلس العلماء الإندونيسي والمتزامن مع صدور القانون رقم 7 لسنة 1992م بشأن تنظيم المصارف، ثم أصدرت الحكومة

111 - عبد الله شحاتة، الأزمة المالية: المفهوم والأسباب، د-ت، ص4.

112 - Mengembangkan Ekonomi Syariah di Indonesia Yoyo Sudoyo | Oleh: Yoyo Sudoyo DOMPET DHUFA BEASTUDI INDONESIA.

الإندونيسية القانون رقم 10 لسنة 1998 المعدل للقانون رقم 7-1992 السابق الإشارة إليه وكان الغرض من ذلك توسيع قاعدة العمل المصرفي الإسلامي في مجالات مثل التأمين الإسلامي وأسواق رأس المال الإسلامية وصناديق الاستثمار الإسلامية والسندات الإسلامية، ومؤسسات التمويل الأصغر الإسلامي¹¹³.

وفي مجال التعليم تأسست المؤسسات التعليمية من جامعات ومعاهد متخصصة ومراكز بحثية لغرض بناء شبكة من التعاون في تطوير الاقتصاد الإسلامي في إندونيسيا وتعميق الترابط بين ما هو أكاديمياً وبين ما هو عملياً من أجل إيجاد وتكوين الاقتصادي المسلم الكفؤ، والممارسين الذين يمتازون بالمهارة والمقدرة المطلوبة في المؤسسات الاقتصادية الإسلامية الذين يمكن أن يعملوا معاً لإبدا الرأي ولتنفيذ والعمل في نفس الوقت، سواء في إدارة الدراسة من خلال المنتديات العلمية أو البحثية، وكذلك في إدخال النظام الاقتصادي في الإسلام وتنفيذه في حياة وواقع عامة الناس وإيجاد الحلول الفعالة للمشاكل والعقبات التي تعترض التنمية الاقتصادية في جميع أنحاء الأمة¹¹⁴.

113 – MPLEMENTASI EKONOMI SYARIAH Agustianto Sekjend DPP Ikatan Ahli Ekonomi Islam Indonesia IAEI.

114 – SEJARAH PERKEMBANGAN EKONOMI ISLAM DI INDONESIA 21.50.00Islamic Economics –Islamic Economics Knowledge Sharia Economics is a Solution.

الفصل الثالث

منهجية البحث

أ- منهج البحث:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة فإن الباحث استخدم المنهج الوصفي بمدخله النوعي وذلك لمناسبته دراسة هذه الظاهرة وهي دور قسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية مالانج في تطوير علم الاقتصاد الإسلامي والمنهج الوصفي النوعي هو أحد أنواع البحوث الوصفية التي يشيع الاعتماد عليها في بحوث الاقتصاد والإدارة والعلوم الاجتماعية عموماً ومهمة هذه المنهج هو أنه يتيح البحث بطريقة تصف الواقع الموجود فعلاً بشكل يمكن على ضوء ذلك من تطوير النظرية العلمية في مجال تطوير علم الاقتصاد الإسلامي بهذه الجامعة الإسلامية في جوانب قد حددها الباحث من خلال أسئلة البحث ومن ثم أهدافه، ويمكن للتوضيح أن نعرف المنهج الوصفي بأنه : جمع أوصاف ومعلومات دقيقة عن الظاهرة المدروسة كما توجد فعال في الواقع ويعبر عنها كميّاً وكميّاً ويوضح خصائصها وارتباطها مع ظواهر أخرى¹¹⁵.

ب- مصادر البيانات:

لكل منهج بحث مصادره في جمع البيانات وفي البحث الوصفي الكيفي يمكن أن نعرف مصادر البيانات بأهمها : هي التي تركز على الجوانب الكيفية و تهدف إلى تفسير النتائج الكمية التي يتم الحصول عليها من المسوحات وتعتبر البيانات الكيفية حديثة

¹¹⁵ - عمار بوحوش ومحمد محمود الذنبيات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007م، ص 232.

مقارنة بالبيانات الكمية وتجمع البيانات الكيفية من خلال مجموعات النقاش البؤرية المقابلات المعمقة الملاحظة¹¹⁶. وفي هذا البحث كانت مصادر البيانات هي إدارة قسم الاقتصاد الإسلامي ممثلاً في رئيس القسم وعدد من الموظفين والاساتذة بالقسم كما ستكون المصادر عينة محددة بعشرة طلاب تابعين لقسم الاقتصاد الإسلامي بالجامعة.

ج- أدوات جمع البيانات:

استخدم الباحث أدوات البحث المناسبة في البحوث الوصفية وأولها هي أداة المقابلة حيث أجرى المقابلة مع رئيس قسم الاقتصاد الإسلامي ومع عدد من الأساتذة بالقسم وكذلك مع عدد من الطلاب بالقسم وكما بينه الباحث آنفاً في مصادر البيانات وقد اختار الباحث المقابلة المفتوحة والتي تمتاز بأنها مرنة، يُعطى فيها المبحوث التحدث عن أي جزئية تتعلق بمشكلة البحث دون قيد، كما أن للباحث الحرية في تعديل أسئلته التي سبق وأن أعدها، أو زيادة مدة المقابلة أو إنقاصها¹¹⁷.

كما استخدم الباحث وسيلة الملاحظة حيث قام بملاحظة محل الدراسة وهو قسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة مولانا مالك إبراهيم وتحديد بعض الجوانب للظاهرة التي يدرسها ويقوم بتدوين ما يلاحظه عنها أولاً بأول، وأخيراً قام بالاطلاع على الوثائق التي تعتبر من أهم الطرق لجمع البيانات في هذا البحث حيث تتيح هذه الطريقة للباحث الاطلاع على حقائق ومعلومات بشأن الدراسات العلمية والأكاديمية بقسم الاقتصاد الإسلامي كما تشمل على إعداد واحصائيات بعدد الخريجين والطلاب

116 - أحمد عبد المنعم، توفر البيانات والمعلومات الإحصائية والسكانية في المنطقة العربية بين الواقع والتحديات، الدوحة قطر، نوفمبر 2011م، ص10.

117 - عبد العزيز محمد بن حسين، أدوات البحث التربوي، من مقررات جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1430، ص8.

عموماً والاساتذة وغيرها من الوثائق. كما استخدم الباحث أسلوب الاستبيان الاستطلاعي لأخذ آراء الموظفين والاساتذة والطلاب بقسم الاقتصاد الإسلامي بالجامعة وتركز ذلك على جوانب تقييم أداء القسم والمعوقات التي تواجهه.

د- أسلوب تحليل البيانات:

إن تحليل البيانات هي العملية التي تنظم أو يتم بوسطتها تفسير ومناقشة وتفكيك الأفكار التي قام الباحث بجمعها مستخدماً أدوات المقابلة والملاحظة والوثائق وذلك عن طريق تطبيق خطة بحث بحيث يمكن الوصول منها على نتائج معينة ومراحل تحليل البيانات هي :-

- 1- مرحلة فرز البيانات من بيانات صالحة للتحليل وبيانات مكررة أو نحوها.
 - 2- مرحلة تنظيم وتصنيف البيانات حسب أهداف الدراسة فكل هدف يختص ببيانات محددة.
 - 3- مرحلة عرض البيانات واختصارها وتقديمها على هيئة أفكار محورية.
 - 4- مرحلة تحليل البيانات بأدوات التحليل المناسبة.
 - 5- مرحلة مناقشة البيانات ومن ثم صياغة واستخلاص النتائج والتحقق منها¹¹⁸.
- ه- خطة البحث:

حيث يطلب من الباحث أن يضع خطة لدراسته يشتمل على أجزاء بحثه من فصول ومباحث التي تعتمد الدراسة في معالجة موضوعها وهذه الدراسة تحتوي على الفصول التالية:

118- راشد بن حسين العبد الكريم، البحث النوعي: نحو نظرة أعمق في الظواهر التربوية، بتصريف من بحث منشور في الانترنت، ص 6.

- 1-الفصل الأول : المقدمة وفيها تم شرح عام للدراسة وخلفيتها وأسئلتها وأهدافها وأهميتها وحدودها و تعريف للمصطلحات النظرية للبحث وإيراد الدراسات السابقة التي تناولت المواضيع المشابهة لهذه الدراسة والمقارنة بينها وبين الدراسة الحالية.
- 2-الفصل الثاني : الإطار النظري والذي يحتوي على تعريف علم الاقتصاد الإسلامي وتاريخه ونشأته وعلاقة علم الاقتصاد الإسلامي بعلم الاقتصاد العام وعلاقته بعلم فقه المعاملات ومبادئ علم الاقتصاد الإسلامي ومزاياه وطرق تمويله وتعرّيج على المشكلة الاقتصادية وموقف الاقتصاد الإسلامي منها وعرض وشرح لتجارب جامعات إسلامية في تطوير الاقتصاد الإسلامي.
- 3-الفصل الثالث : منهجية البحث ويشمل منهج البحث وهو المنهج النوعي ومصادر البيانات و أدوات جمع البيانات وهي الملاحظة والمقابلة والاطلاع على الوثائق والاستبيان الاستطلاعي وأسلوب تحليل البيانات.
- 4-الفصل الرابع : عرض البيانات وتحليلها ومناقشتها وفيه قام الباحث بعرض البيانات ثم تحليلها ومناقشتها مستخلصاً النتائج منها والتي حصل عليها من جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية وبالتحديد من قسم الاقتصاد الإسلامي.
- 5-الفصل الخامس : النتائج والتوصيات وفيه عرض الباحث خلاصة ما توصل إليه بعد العرض والتحليل والمناقشة للبيانات وكذلك توصيات الدراسة.

الفصل الرابع

عرض البيانات وتحليلها واستخلاص النتائج

أ-فكرة عن قسم الاقتصاد الإسلامي التأسيس والهدف

قبل الحديث عن نشأة قسم الاقتصاد الإسلامي، فإن الباحث يرى أهمية التحدث عن هذه الجامعة التي احتضنت القسم والكلية التي ترعى هذه القسم فيعود تاريخ جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية إلى سنة 1961م عندما كانت فرع من جامعة سونن أمبيل الإسلامية سورابايا المدينة القريبة من مدينة مالانج وقد تأسست جامعة سونن أمبيل الإسلامية سورابايا عام 1961م وفي سنة 2004م صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (50) وتحديدًا بتاريخ 21 يونيو 2004م يقضي بإنشاء هذه الجامعة¹¹⁹.

ومنذ ذلك التاريخ سعت الجامعة لتطوير كلياتها وأقسامها المختلفة ووصلت تطورها إلى هذا التاريخ إنشاء سبع كليات لمرحلة البكالوريوس وست كليات لمرحلة الماجستير وفما يخص مرحلة الماجستير والدكتوراه فقد أنشأت كلية الدراسات العليا في نفس السنة 2004م، والتي تطورت أقسامها من قسم الدراسات الإسلامية وقسم تعلم اللغة العربية وقسم الإدارة وقسم الشريعة والقانون حتى توجت مسيرتها بافتتاح قسم الاقتصاد الإسلامي بتاريخ 2014م لمرحلة الماجستير أما لمرحلة البكالوريوس فهو موجود منذ افتتاح الجامعة وتوسع الجامعة لاستكمال قبول طلاب في مرحلة الدكتوراه لهذا القسم أسوة بالأقسام الأخرى بكلية الدراسات العليا قريباً. وقد جاء

119 - دليل جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية 2017م.

افتتاح القسم بعد جهود مضيئة ومشاورات عديدة بين أساتذة كلية الدراسات العليا في جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بهدف صياغة مذكرة موجهة إلى الوازرة الدينية بجاكرتا بطلب الموافقة على افتتاح قسم يهتم بعلم الاقتصاد الإسلامي خصوصاً ما جاء بمحضر الاجتماع مع فريق التقييم الفني على تقرير المقدم من الأساتذة وغيرهم المنعقد في الفترة من 23-25 سبتمبر 2013م، وهو ما تحقق فعلاً بعد اكتمال المتطلبات الإدارية المشروطة لفتح القسم الدراسي الجديد بإصدار رئيس مكتب وزارة التعليم الديني القرار رقم 1462 لعام 2014م الصادر بتاريخ 13 مارس 2014م بترخيص فتح القسم الدراسي في برنامج الماجستير في الاقتصاد الإسلامي بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج¹²⁰ ويهدف هذا القسم إلى نشر علم الاقتصاد الإسلامي المستمد من القرآن والسنة نظرياً وعملياً بوسائل البحث العصرية وإيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية التي تعصف بالعالم الإسلامي.

وفي قسم الاقتصاد الإسلامي يقوم بتدريس المقررات الاقتصادية أساتذة متخصصون في الاقتصاد الإسلامي وعددهم (17) عضو هيئة تدريس متخصص منهم (13) مدرس نظامي أو رسمي وعدد (4) متعاونين أما المقررات الفقهية ونحوها وهي تمثل جانب المواد العامة الإلزامية فيقوم بتدريسها أساتذة من أقسام أخرى كالدراسات الإسلامية وعنايتهم تكون بعلم الفقه والأصول ونحوها وعددهم يتحدد على حسب الحاجة لتلك المواد العامة¹²¹.

120 - حصل الباحث على نسخة من القرار ووضعها في الملحق وقام بترجمتها إلى اللغة العربية .

121 - وضع الباحث في ملحق الدراسة أسماء بالأساتذة المدرسين المتخصصين الرسميين والمتعاونين التابعين لهذا القسم.

ب- تميز تجربة قسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية

الحكومية مالانج في تأصيل مبادئ وقيم ومناهج علم الاقتصاد الإسلامي

يتناول الباحث فيما يلي كيفية تميز تجربة قسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة مولانا

مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج في تأصيل مبادئ وقيم ومناهج علم الاقتصاد الإسلامي بناء على ما حصل عليه من بيانات بواسطة أدوات البحث.

أولاً- تأصيل مبادئ علم الاقتصاد الإسلامي :

كما مر بيان وتفصيل مبادئ علم الاقتصاد الإسلامي في الفصل الثاني وخلاصته

أن للاقتصاد الإسلامي مبادئ رئيسية يقوم عليها منها الحرية الاقتصادية المنظمة والتكافل الاجتماعي والعدالة وغيرها من خلال جمع البيانات الموثقة حول هذا القسم وملاحظات الباحث، والمقابلات المعمقة التي قام بها الباحث مع متخذي القرار بقسم الاقتصاد الإسلامي في الجامعة فإنه تعرف على جوانب من رؤية هذا القسم لتأصيله وتطبيقه لمبادئ علم الاقتصاد الإسلامي تمثلت فيما يلي:

1-توسيع قاعدة التخصصات العلمية بأقسامها وشعبها المختلفة :

حيث تسعى الكثير من مؤسسات التعليم العالي إلى استقطاب عدد أكبر من

الطلبة وقبولهم لديها مما يرفع مكانتها والإقبال عليها، وحيث إن هذا التخصص أصبح

من التخصصات الشرعية البديلة لتخصص المالية والمصرفية التقليدية، فإن له جمهوراً

عريضاً وإقبالاً خاصاً من الطلبة الذين يرغبون بالتوجه إليه، وهو ما أكد عليه أيضاً

الدكتور نور أسناوي حيث قال (إن الإقبال في التسجيل بهذا القسم والالتحاق

بالدراسة به ملحوظ من خلال كثرة الطلاب الراغبين في هذا الأمر وهو يعكس ميول

المجتمع برغبتهم واهتمامهم بهذا الجانب¹²². ومما يدعم هذا المبدأ ما لاحظته الباحث في قسم الاقتصاد الإسلامي بهذه الجامعة من وجود طلبة يتبعون القسم ويشهد إقبالاً عليه ليس فقط من داخل البلاد بل وحتى من خارجها كما لاحظ أن هذا التوسيع يشمل التدريس باللغتين الاندونيسية والعربية كذلك، أسوة ببقية الأقسام بكلية الدراسات العليا بهذه الجامعة.

2- الرجوع إلى مبادئ الشريعة الإسلامية في التعاملات الاقتصادية :

وعلى هذه المبادئ وأولها تحقيق مبادئ العدالة ومن ذلك الابتعاد عن الربا المحرم التزاماً بقول الله تعالى (وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا)¹²³ لذا فإن المساهمة في كل ما من شأنه أن يؤدي إلى ترك العمل بالنظام الربوي التقليدي واجب شرعاً، فكان التحول لنشر هذا المبدأ من أولويات هذا القسم وهو ينبع من رؤية القائمين عليه بأن هذا يعد من الواجبات الشرعية التي يتبغي الالتزام بها والعمل بمقتضاه وهذا بالضبط ما جاء في مضمون المقابلة مع الدكتورة عمرة الحسنة حيث قالت (إن من أهم أهداف قسم الاقتصاد الإسلامي هي أن يكون علم الاقتصاد الإسلامي علم حيوي مبني على مبدأ العدالة ورفع الظلم عن شرائح محتاجة بسبب الفقر أو غيره وهذه المبادئ هي مبادي عالمية وعلم الاقتصاد الإسلامي يتطور بمراعاتها يوماً بعد يوماً وهذا ما يحتاج لقسم يتبنى هذه المبادئ وهو ما تحقق في افتتاح هذا القسم)¹²⁴.

122 - مقابلة مع الدكتور نور أسناوي رئيس قسم الاقتصاد الإسلامي بتاريخ 23/يناير/2017.

123 - البقرة- الآية 275.

124 - مقابلة مع الدكتورة عمرة الحسنة الأستاذ بقسم الاقتصاد الإسلامي بتاريخ 25/يناير/2017.

3-تحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي :

وذلك من خلال بناء ورعاية ألياته المختلفة ومن ذلك تطبيق فكرة عملية فريدة وهي إنشاء صندوق الزكاة برعاية أساتذة وموظفين من هذه الجامعة وقد أنشي في الثاني والعشرين من نوفمبر 2006م، وهدفه هو إتاحة التواصل بين المزكين وبين المستحقين لواجب وفرض الزكاة وهو يعتبر التجربة الأولى في إندونيسيا التي تعطي فكرة جيدة ومثالية وعلى الطريقة الإسلامية الصحيحة لتحفيز باقي الجامعات الإسلامية وغيرها بفتح مركز للزكاة ودعم الناس المحتاجين من المزكين وأن هذا يعتبر من أهم جوانب دعم مبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء¹²⁵. وقد لاحظ الباحث هذا المركز حيث قام بزيارته والاطلاع عن قرب على سير إدارته المحترمة المكونة أغلبهم من أعضاء هيئة التدريس بقسم الاقتصاد الإسلامي ومنهم على سبيل المثال الدكتور محمد طريق الدين مدير هذا المركز.

4- دعم القسم و مواكبة متطلبات سوق العمل :

وهذا من خلال إخراج الكوادر المطلوبة للعمل في مجال المالية والصيرفة الإسلامية الذي أصبح نموه متسارعاً يفوق حجم الكوادر الموجودة والمؤهلة للعمل في هذا المجال، حيث يشهد قطاع الصيرفة الإسلامية في إندونيسيا حاجة ملحة لتوفير القوى العاملة المؤهلة لإدارة دفة العمل بهذه المؤسسات والمصارف الإسلامية وهو ما وضحته للباحث الدكتورة عمرة الحسنة بقولها (إن وظيفة قسم الاقتصاد الإسلامي في هذه الجامعة تنطلق من مبدأ توفير الموارد البشرية المتفوقة التي تسير على نهج الشريعة الإسلامية من خلال مخرجات القسم بما يخدم الاقتصاد الإندونيسي ومؤسساته

125 - مقابلة مع الدكتور برهان الدين سسامتو نائب مدير مركز الزكاة بتاريخ 02/فبراير/2017.

المختلفة)¹²⁶. وهو ما أكد عليه أيضاً الدكتور نور أسناوي حيث قال (إن رعاية القسم لخدمة المجتمع في توفير الخريجين المؤهلين يشهد بذلك كثرة الطلبات والتوصيات التي ترد للقسم بحاجة عدة منظمات ومؤسسات للخريجين من هذا القسم ويمكن تسجيلهم حتى قبل انتهاء دراستهم ليلتحقوا بها مباشرة بعد الانتهاء من الدراسة وتخرجهم)¹²⁷. وهو ما أكد عليه الطالب محمد علي مؤمن حيث قال (لقد أسهمت هذه التجربة في إيجاد المتخصصين في التدريس الإسلامي، وتأسيس متطلبات سوق العمل)¹²⁸.

ثانياً- تأصيل قيم علم الاقتصاد الإسلامي :

كما تم بيانه وتفصيله في الفصل الثاني عند الحديث عن مزايا الاقتصاد الإسلامي التي تعبر عن منظومة قيمة تختص به وهي سبب قوته ومصدر أصليته الإسلامية وأسسها واضحة وقوية مثل ربانية المصدر وإنسانيته وارتباطه بالأخلاق وتحقيق الاستخلاف كانت تجربة قسم الاقتصاد الإسلامي بهذه الجامعة الإسلامية مثلاً يحتذى به في دعم القيم الاقتصادية الإسلامية في المجال الاقتصادي وذلك انطلاقاً من أن هدف علم الاقتصاد الإسلامي الأساسي هو دراسة كيفية تحويل ما هو كائن إلى ما يجب أن يكون إذا كان منحرفاً عنه أي أن مهمته تقويمية وليست تقريرية، حيث أن الإسلام أصلاً هو دين هداية هدفه الأول تزويدنا بالمقولات القيمة في الأحكام الشرعية

126 - مقابلة مع الدكتورة عمرة الحسنة الأستاذ بقسم الاقتصاد الإسلامي بتاريخ 25/يناير/2017.

127 - مقابلة مع الدكتور نور أسناوي رئيس قسم الاقتصاد الإسلامي بتاريخ 23/يناير/2017

128 - مقابلة مع الطالب/ محمد علي عبد الحميد مؤمن (خريج ماجستير ليبي من قسم الاقتصاد الإسلامي) باتو 13 فبراير

2017.

الآمرة¹²⁹. ومن خلال المقابلات والملاحظات والوثائق التي حصل عليها الباحث فقد وجد جوانب مهمة في دعم القسم لقيم الاقتصاد الإسلامي مما يشكل تميز التجربة العملية لهذا القسم والتي يعرضها ويحللها ويناقشها الباحث فيما يلي:

1-الرجوع إلى قيم القرآن والسنة :

وهي الخطوة الأولى التي نجح القسم في نشرها بين طلابه وحملها الخريجون منه فهذا القسم ينطلق من أن قيم الإسلام هي المرجعية في التعليم وفي صقل المواهب وتنشئة الطلاب عليها، وهذا مضمون ما اطلع عليه الباحث من بيانات من خلال وثائق الجامعة¹³⁰ وهذه القيمة المهمة أكدت عليها الطالبة المتفوقة لؤلؤ المكنون حيث قالت في أثناء مقابلة الباحث المقابلة معها (لقد تأصل لدينا من خلال دراستنا في هذا القسم الفهم العميق للقيم الاقتصادية الإسلامية التي تتفق وتصدر من القرآن والحديث)¹³¹. كما أكد على قول الطالبة ما قاله الطالب مصطفى أحمد عسكر الطالب الليبي بقسم الاقتصاد الإسلامي حيث قال (إن ما تميز به هذا القسم أنه ربط النظريات الاقتصادية بالشريعة الإسلامية وبتأصيل المسائل وإعداد البحوث الفقهية والاقتصادية والأخلاق والقيم المتعلقة بها)¹³². وهو ما أكد عليه الطالب محمد علي مؤمن المتخرج من القسم حديثاً في المقابلة معه حيث قال (أضفت لنا التجربة مخزون معلوماتي في فهم الاقتصاد الإسلامي، وكيف يتم تطبيقه على المصارف الإسلامية فقد فتحت لنا مجالات عدة وظيفية وذلك لربطها بين النظرية العلمية المتمثلة في فهم فقه

129- محمد أنس الزرقا، تحقيق إسلامية علم الاقتصاد، المفهوم والمنهج، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، المجلد2، العدد1، جدة، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، 1990م، ص20.

130 - المصدر وثائق تتمثل في دليل الجامعة وقسم الاقتصاد الإسلامي.

131 - مقابلة مع الطالبة / لؤلؤ المكنون (طالبة الماجستير في قسم الاقتصاد الإسلامي) باتو 9 فبراير 2017.

132 - مقابلة مع الطالب / مصطفى أحمد عسكر (طالب ماجستير ليبي في قسم الاقتصاد الإسلامي) باتو 7 فبراير 2017.

المعاملات، والتطبيقية المتمثلة في عمل المؤسسات المالية الإسلامية المصرفية وغير المصرفية)¹³³. ويدعم هذه الآراء ما لاحظته الباحثة من أن القسم يهدف أثناء التدريس وكذلك الاشراف على البحوث العلمية وغير ذلك لصقل وتأصيل القيم الاقتصادية وإكسابها المرجعية الإسلامية بحيث تدور في فلك قيم القرآن الكريم والسنة الصحيحة.

2- تحديد القسم لرؤيته في نوع السلوك المطلوب :

لتحقيق الهدف المنشود من التدريس وفتح هذا القسم، وأساسها أن يكون الطالب المتخرج من القسم يحمل ويعمل كذلك بالقيم الإسلامية في الاقتصاد بعد إيمانه بها سلوكاً وتطبيقاً ليقوم بتطبيقها في الواقع سواء في المؤسسات الإسلامية أو غيرها وهو ما وجدته القسم في وثائق القسم ومنها دليل القسم¹³⁴. وهو ما أكد عليه الدكتور عون الرفيق حيث قال (إن عملية تأصيل القسم للقيم النابعة من الإسلام هدفها تنمية القدرة على التفكير المنظم وعلى السلوك الاخلاقي المنضبط)¹³⁵.

3- دعم النظرة التكاملية في الانسان المؤمن :

والذي يرى أن الدنيا ليست هدفاً أخيراً وإنما إعمارها واجب شرعي لتحقيق هدف أسمى وهو رضا المولى عز وجل ولتحقيق السعادة للإنسان المؤمن وكل مخلوقات الله فيها وبالتالي فالاقتصاد الإسلامي هو اقتصاد رباني أخلاقي وهذا يتحقق برعاية مصالحه وضرورياته في المال الذي يعد من الكليات الخمس التي جاءت الشريعة

133 - مقابلة مع الطالب/ محمد علي عبد الحميد مؤمن (خريج ماجستير لبي من قسم الاقتصاد الإسلامي) باتو 13 فبراير 2017.

134 - المصدر وثائق تتمثل في دليل الجامعة وقسم الاقتصاد الاسلامي.

135 - مقابلة مع الدكتور عون الرفيق أستاذ علوم القرآن والتفسير بتاريخ 27/يناير/2017.

برعايتها ، وهذا ما جاء في مضمون مقابلة أجراها الباحث مع الطالبة المتفوقة جيترا موليا ساري حيث قالت (إن هذا القسم يرمي لتأصيل قيم الاقتصاد الإسلامي وربطها مع المقاصد الشرعية التي جاءت بها الشريعة الإسلامية بشكل اوضح ومنها مقصد رعاية المال في الإسلام)¹³⁶ . وهو ما لاحظته القسم أثناء حضوره في المحاضرات العلمية حيث يجد ربطاً بين المصالح الشرعية ومقاصدها المتعارف عليها وبين قيم الاقتصاد الإسلامية وتطبيقاته المختلفة.

4- وضع التصور الواقعي للنظرية الاقتصادية الإسلامية :

ومكانتها بين النظريات الاقتصادية الأخرى فهذا التصور ليس تصور نظري فقط وإنما هو مبني على أسس عملية وتجارب واقعية ولا يوصف بالجمود أو التعصب للفكرة بقدر ما يؤمن بحرية الفكرة وعمقها وإنسانيتها وقيمة العقل الانساني والاجتهاد، وهذا ما وضحته الدكتورة عمر الحسنة حيث قالت (من أهم أدوار هذا القسم هو التعرف على نظريات علم الاقتصاد الإسلامي في جميع جوانبها وطرح أفكار العلماء والخبراء المسلمين في هذا المجال ونشر قيم الاقتصاد وأليات تطبيقها)¹³⁷ . وهو ما أكده أيضاً الطالب محمد علي مؤمن خلال مقابلة الباحث معه حيث قال (هذا القسم يتميز بربطه ما بين الشريعة الإسلامي والاقتصاد الوضعي ، فهو يقوم بحل المشاكل الاقتصادية بطريقة شريعة لكي لا يتم الوقوع في المحذور ، مثلاً يتجنب ويحرم الاحتكار وغير ذلك من القضايا التي تواجه الاقتصاد)¹³⁸ .

136 - مقابلة مع الطالبة / جيترا موليا ساري (طالبة الماجستير في قسم الاقتصاد الإسلامي) باتو 8 فبراير 2017.

137 - مقابلة مع الدكتورة عمرة الحسنة الأستاذ بقسم الاقتصاد الإسلامي بتاريخ 25/يناير/2017.

138 - مقابلة مع الطالب/ محمد علي عبد الحميد مؤمن (خريج ماجستير لبي من قسم الاقتصاد الإسلامي) باتو 13 فبراير 2017.

5- دعم قيمة أن الاقتصاد الإسلامي هو اقتصاد انساني:

وذلك لأن الله عز وجل جعل الانسان أكرم مخلوقاته كلها وأنزله للأرض لكي يعمرها وبذلك كان الاقتصاد وظيفة إنسانية يقوم بها الإنسان ولتلك الوظيفة مجموعة من القيم منها القيم الانسانية كالأخوة والمحبة والعدل والتعاون بين البشر فيما بينهم ومنها الرحمة خصوصاً للضعفاء من اليتامى والمساكين وابن السبيل والعجزة وهذا ما وضحه الدكتور عمر الحسنه حيث قال (تنبع أهمية ودور هذا القسم في نشر القيم الانسانية الإسلامية فالإسلام جاء رحمة لكل البشرية ليضع الحلول للمشاكل الاقتصادية كالفقر والمجاعة والبطالة والعدالة الاقتصادية فهو دين له رسالة عالمية وليست محلية فقط) وكذلك وضع الدكتور برهان الدين سسامتو نائب مدير مركز الزكاة هذا الجانب المهم بقوله (إن من منجزات مركز الزكاة الذي يتبع قسم الاقتصاد الإسلامي بهذه الجامعة هو أنه أعطى نموذجاً عملياً في تطبيق هذه الفريضة حيث يوجد الآن 105 من المستحقين المنتظمين الذين يحصلون على أموال الزكاة لتحسين مستوى المعيشة لهم، و 100 من اليتامى يتحصلون على منحة دراسية بشكل منتظم، و 75 من أبناء طلاب الموظفين الذين هم من المستحقين يتحصلون على منح دراسية، و 35 من طالباً يتحصلون على منحة دراسية من هذه الجامعة، ومساعدة 30 شيخاً شهرياً من جيران هذه الجامعة وهناك قرض حسن للموظفين بعدد 300 موظف)¹³⁹.

139 - مقابلة مع الدكتور برهان الدين سسامتو نائب مدير مركز الزكاة بتاريخ 02/ فبراير/ 2017.

ثالثاً- تأصيل مناهج علم الاقتصاد الإسلامي :

تُعد مؤسسات التعليم العالي الجامعي والمراكز البحثية التابعة لها المنشأ الأساسي والمولد الأكبر للعلوم المالية والمصرفية الإسلامية، حيث نشأت ونمت في رحاب مؤسسات التعليم العالي عن طريق الأساتذة والمتخصصين -الشرعيين والاقتصاديين- العاملين في هذه المؤسسات، فوضعوا أسس العمل المالي والمصرفي الإسلامي وأبانوا عن مبادئه وابتكروا الكثير من أدواته وطوروا العديد منها وهو ما يلاحظ في هذا القسم الذي يعني بمناهج الاقتصاد الإسلامي واهتمامه بتطويرها، حيث يعد المنهج الدراسي عنصراً رئيساً من عناصر العملية التعليمية، ويجب أن يتسم المنهج الدراسي بالحدثة واستخدام التقنيات، بحيث يعكس مضمونه مفاهيم الأصالة والتجديد، ومدى ارتباطه بالبيئة ومشكلات المجتمع وإثراء شخصية المتعلم بالمهارات اللازمة التي تعينه على فهم الحياة وتحديد المشكلات المرتبطة بالتخصص المهني والقدرة على حلها، ومن خلال جمع البيانات الموثقة حول هذا القسم وملاحظات الباحث، والمقابلات المعمقة التي قام بها الباحث بهذا القسم في الجامعة فإنه تعرف على جوانب من تميزه في المناهج المطبقة في تدريس وتطوير علم الاقتصاد الإسلامي تمثلت فيما يلي:

1- التأصيل الفقهي والأصولي الإسلامي :

حيث يتميز هذا المنهج المطبق في قسم الاقتصاد الإسلامي بخصوصيته المبنية على ركنين أساسيين الأول يتمثل في الأخذ من المصادر الأولى للفقهاء والمعاملات تحديداً وهي الأصول للمنهج الاقتصادي الإسلامي ويقوم هذا التوجه التأصيلي في بناء مناهج علم الاقتصاد الإسلامي على تحديد موقف الشريعة الإسلامية فقهاً وأصولاً من الظواهر الاقتصادية المالية موضوع البحث، أي إن البناء النظري لهذا الحقل إنما يتم عبر

هيكل من الأحكام الشرعية لتلك الظواهر وهذا ما أكدت عليه الدكتورة عمر الحسنه حيث قالت (إن منهج الدراسة يعتمد بالدرجة الأولى على الاستقاء والأخذ من مرجعية الشريعة الإسلامية وتلك الأسس والمرجعيات تتمثل في المصادر الأصلية من فقه ومعاملات ومقاصد وبالتالي يدرس مسائل كالضريبة والزكاة والتأمين والبنوك وتمويل التقاعد والرهن والإجارة والوقف وما أشبه ذلك)¹⁴⁰. وهو ما لاحظته الباحثة من خلال المناهج ومن خلال الاطلاع على قائمة المواد الدراسية التخصصية وكذلك المواد العامة مثل مواد : دراسة القران والأحاديث و مقاصد الشريعة والاقتصاد وفقه المعاملات غيرها وهو ما سوف يأتي بيانها بالتفصيل فيما بعد.

2- التأصيل الفكري الإسلامي :

وهو الجانب الثاني من البناء المنهجي لقسم الاقتصاد الإسلامي الذي يقوم على النظريات الإسلامية الاقتصادية المبنية على الاجتهاد والمتأصلة بمصادر الشريعة القران والسنة وغيرها بإعمال العقل في الدليل لاستنباط الحكم الذي يحكم الظاهرة الاقتصادية وهذا ما أكد عليه الدكتور عون الرفيق حيث قال (للمنهج المطبق في قسم الاقتصاد الإسلامي اهتمام خاص بجوانب الاجتهاد التي تبنى على القضايا العقلية والحقائق العلمية وهي لا تعارض الشريعة بأي حال من الأحوال بل أمرت بالأخذ بها)¹⁴¹. وهو ما لاحظته الباحثة من خلال المناهج المطبقة ومن خلال الاطلاع على قائمة المواد الدراسية مثل مادة فلسفة العلوم والاقتصاد الإسلامي وغيرها وهو ما سوف يأتي بيانها بالتفصيل فيما بعد.

¹⁴⁰ - مقابلة مع الدكتورة عمرة الحسنه الأستاذ بقسم الاقتصاد الإسلامي بتاريخ 25/يناير/2017.

141 - مقابلة مع الدكتور عون الرفيق أستاذ علوم القران والتفسير بتاريخ 27/يناير/2017.

3- الطبيعة العملية للمنهج :

إن ما يميز التجربة في مناهج الدراسة الاقتصادية إنها ذات طبيعة عملية، هدفها تقديم البدائل على مستوى الحلول للمشكلات الاقتصادية التي تعاني منها بلدان العالم الإسلامي اليوم ومنها اندونيسيا وهذا ما وضحه الدكتور عون الرفيق حيث قال (إن المنهج المعمول به في قسم الاقتصاد الإسلامي يتعلق بقضايا الاقتصاد الإسلامي ومشكلات الواقع ووضع الحلول لها)¹⁴². وهو ما أكد عليه الطالب محمد أبو الإسعاد أثناء المقابلة معه بقوله (أسهمت هذه التجربة في إظهار هذا العلم ونشر قواعده من خلال تسهيل قسم الاقتصاد الإسلامي للطالب البحث الميداني في مسائل اقتصادية تطبيقية مفيدة)¹⁴³. ويدعم هذا ما اطلع عليه الباحث من وثائق ومنها قائمة البحوث العلمية وما وجدته في المكتبة العامة للجامعة من بحوث تخرج لطلبة القسم وهو ما يؤيد ما ورد بالمقابلات أعلاه.

4- تنوع المقررات الدراسية في المنهج المقدم :

تنوع المقررات الدراسية سواء منها الخاصة بالقسم أو المواد العامة لتشمل كل الجوانب المطلوب تغطيتها في تأصيل مبادئ وقيم الاقتصاد الإسلامي ولهذا المنهج أوجدت الجامعة بهذا القسم أساتذة متخصصين لديهم القواعد الشرعية وأدوات البحث الاقتصادية لتخلق فئة جديدة متخصصة في الدراسات الاقتصادية الإسلامية لدى الطلاب، وحصل الباحث ضمن الوثائق على المقررات الدراسية التي تخدم التأصيل للاقتصاد الإسلامي في جانب المنهج المقدم بهذا القسم كما يلي:

142 - مقابلة مع الدكتور عون الرفيق أستاذ علوم القرآن والتفسير بتاريخ 27/يناير/2017.

143 - مقابلة مع الطالب / محمد أبو الاسعاد الطيب حسن (طالب ماجستير لبي في قسم الاقتصاد الإسلامي) باتو 16 فبراير 2017.

جدول رقم (2) المقررات الدراسية

144 برنامج مرحلة الماجستير في قسم الاقتصاد الإسلامي

م	اسم المقرر	نوع المقرر	الوحدات الدراسية
الفصل الدراسي الأول			
1-	دراسة القرآن والأحاديث	عامة	3
2-	تاريخ الفكر الاقتصادي الإسلامي	تخصصية	3
3-	مقاربة إسلامية	عامة	3
4-	فلسفة العلوم والاقتصاد الإسلامي	تخصصية	3
5-	المؤسسات المالية الإسلامية	تخصصية	3
الفصل الدراسي الثاني			
1-	منهج البحث الكمي	عامة	3
2-	فقه المعاملات المعاصرة	تخصصية	3
3-	الإدارة في الإسلام	عامة	3
4-	الاقتصاد الجزئي الإسلامي	تخصصية	3
5-	مقاصد الشريعة والاقتصاد	تخصصية	3
6-	المالية العامة في الإسلام	تخصصية	3
الفصل الدراسي الثالث			
1-	الاقتصاد الكلي الإسلامي	تخصصية	3
2-	منهج البحث الكيفي	عامة	3
3-	الاقتصاد النقدي في الإسلام	تخصصية	3
4-	التنمية الاقتصادية في الإسلام	تخصصية	3

144 - حصل الباحث على بيانات هذه المواد من إدارة قسم الاقتصاد الإسلامي بكلية الدراسات العليا جامع مولانا مالك

إبراهيم بتاريخ 8/ فبراير /2017م..

ويلاحظ الباحث كما في الجدول رقم (2) أن المقررات الدراسية ومنهج الدراسة يغطي الحاجة لكل جوانب الاقتصاد الإسلامي ويخدم بالتالي مبادئ الاقتصاد الإسلامي وقيمه، وتحليل لمكونات المنهج في قسم الاقتصاد الإسلامي بهذه الجامعة يجد الباحث أن مجال النظرية الاقتصادية يحتل أهمية كبيرة حيث يتناول الطالب النظرية الكلية والنظرية الجزئية للاقتصاد والاقتصاد النقدي والتنمية الاقتصادية وهي تشترك مع موضوعات الاقتصاد الوضعي ولكن بعد اضافة وجهة النظر الإسلامية، وتعتبر المواد العامة المؤصلة للاقتصاد الإسلامي بتقعيد فقهي وأصولي وتاريخي الجانب الثاني المهم في هذا المحتوى، وما يميز هذا المحتوى للمنهج من خلال المقررات عملية الاختصار والدمج في تناول الموضوعات العامة وربطها بالاقتصاد الإسلامي وإن كان للباحث ملاحظة ناقدة على هذا المنهج فهو يعتبر أنه يمكن دمج مادتي منهج البحث الكيفي ومنهج البحث الكمي في مقرر ومنهج واحد تحت مسمى مناهج البحث الوصفية، لأن منهج البحث العلمي يمثل قاعدة مشتركة بين جميع العلوم وإن كان لكل علم خصوصية معينة ولا بأس حينها إمكان تسمية هذه المادة طرق البحث في العلوم الاقتصادية ويقترح الباحث استبدال المقرر بعد دمج هذين المقررين السالف ذكرهما بمقرر التجارة والعلاقات الدولية الإسلامية نظراً لأهمية هذه المادة ومن الكتب المشهورة وذات الإلمام بهذا المقرر كتاب صلاح الدين فهمي محمود، العلاقات الاقتصادية الدولية في الإسلام¹⁴⁵.

145 - صلاح الدين فهمي محمود، العلاقات الاقتصادية الدولية في الإسلام، نشر قسم الاقتصاد الإسلامي بالجامعة الأمريكية

المفتوحة وكلية التجارة جامعة الازهر الشريف مصر، دراسة مقارنة، د- ت.

النتائج المستخلصة :

من خلال عرض البيانات وتحليلها ومناقشتها من مصادرها الرئيسية وبأدوات جميع البيانات المختلفة يجد الباحث أنها بيانات متطابقة وبالتالي تحقق من صدقيتها وأنها تصف الظاهرة التي يدرسها وحصل بالتالي على نتائج من بحثه في توصيف تميز تجربة قسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج في تأصيل مبادئ وقيم ومناهج الاقتصاد الإسلامي كما يلي:

1- عمل قسم الاقتصاد الإسلامي على تأصيل مبادئ الاقتصاد الإسلامي وأولها مبدأ العدالة وذلك بتوجيه الجهود في محاربة الربا وإيجاد البديل الإسلامي للتعاملات بدون الفائدة الربوية في المؤسسات المصرفية وهو من الواجبات المطالب بها العلماء في هذا المجال.

2- وجد الباحث أن القسم قد رعى مبدأ التكافل الاجتماعي من خلال المناهج التي يقدمها مثل الاهتمام بالزكاة والوقف وغيرها ومن ذلك تجربته في دعم وإنشاء مركز الزكاة وهو يعتبر التجربة الأولى في إندونيسيا التي تعطي فكرة جيدة ومثالية في هذا المجال والمبدأ.

3- توسيع القسم لقاعدة التخصصات العلمية وشعبها المختلفة التي توفر البحث في مجالات وآفاق تخدم المجتمع وإن توسيع وإتاحة الفرص للتخصصات العلمية في الاقتصاد الإسلامي يساهم بمخرجات تدعم متطلبات سوق العمل وتلبي التخصصات المالية في مجال يخدم المؤسسات الاقتصادية الإسلامية وعلى رأسها البنوك الإسلامية.

- 4- كرس القسم لدى الطالب المتخرج منه الايمان بالقيم الإسلامية في الاقتصاد وليس ذلك فقط بل ضرورة تطبيقها في الواقع وأن تكون في مظاهر سلوكه أثناء عمله في المؤسسات الإسلامية أو غيرها.
- 5- حقق القسم تأكيد على القيم الاقتصادية الإسلامية وهي ما يميز الاقتصاد الإسلامي عن غيره وعلى رأسها ربانية المصدر وهي أن قيم الإسلام السمحاء هي المرجعية في التعليم وفي صقل المواهب وتنشئة الطلاب عليها.
- 6- دعم فكرة النظر إلى المال على أنه وديعة مستردة وفي الوقت نفسه المال وسيلة للسعادة إن استغل الاستغلال المطلوب فهو من ضروريات الدين وبذلك تتحقق النظرة الشاملة بأن الاقتصاد الإسلامي هو اقتصاد رباني أخلاقي.
- 7- مكّن القسم من تعريف طلابه بالتصور الواقعي للنظرية الاقتصادية الإسلامية ومكانتها بين النظريات الاقتصادية الأخرى ومكن من طرح أفكار العلماء والخبراء المسلمين في هذا المجال ونشر قيم الاقتصاد وأليات تطبيقها.
- 8- كرس قيمة إنسانية الاقتصاد الإسلامي وأن الإنسان مستخلف في الأرض لإعمارها حيث عمل القسم على نشر الأبحاث التي تصب في هذا المجال بل وله تجارب في مكافحة الفقر من خلال إنشاء مركز للزكاة والصدقات ومساعدة الفقراء والقرض الحسن.
- 9- تميزت تجربة قسم الاقتصاد الإسلامي من ناحية المنهج المطبق أنه متأصل بالشريعة الإسلامية وعلومها كالفقه وعلم الأصول والمقاصد وهذا بمثابة البناء الأساسي النظري لهذا الحقل العلمي والمورد المعين الذي لا يسن ولا ينضب.

10- كما تميزت تجربة قسم الاقتصاد الإسلامي من ناحية البناء المنهجي أنه يقوم على النظريات الإسلامية الاقتصادية المبنية على الاجتهاد الفكري والمتأصلة بمصادر الشريعة القران والسنة وغيرها بإعمال العقل في الدليل لاستنباط الحكم الذي يحكم الظاهرة الاقتصادية.

11- وجد الباحث أن مجال النظرية الاقتصادية يحتل أهمية كبيرة حيث يتناول الطالب النظرية الكلية والنظرية الجزئية للاقتصاد والاقتصاد النقدي والتنمية الاقتصادية، وتعتبر المواد العامة المؤصلة للاقتصاد الإسلامي بتقعيد فقهي وأصولي وتاريخي الجانب الثاني المهم في هذا المحتوى.

12- ومما يميز هذا المحتوى للمنهج من خلال المقررات عملية الاختصار والدمج في تناول الموضوعات العامة وربطها بالاقتصاد الإسلامي ويرى الباحث أفضلية دمج مادتي منهج البحث الكيفي ومنهج البحث الكمي في مقرر ومنهج واحد ويتم استبدال المقرر بعد دمج هذين المقررين بمقرر التجارة والعلاقات الدولية الإسلامية نظراً لأهمية هذه المادة.

13- يصل الباحث إلى القول إن المنهج المطبق في القسم هو منهج متكامل ويغطي كل مجالات علم الاقتصاد الإسلامي ولكن لا يمنع ذلك من تطويره وإدخال بعض التعديلات عليه كما وضع الباحث هذا الأمر في النقطة السابقة.

ج- تقييم وتطوير تجربة قسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة مولانا مالك إبراهيم

الإسلامية الحكومية مالانج في مجال علم الاقتصاد الإسلامي

من أجل معرفة مستوى ومدى نجاح تجربة قسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج في مجال علم الاقتصاد الإسلامي فلا بد من استخدام أدوات مناسبة للتقييم ولذا استخدم الباحث عدة أساليب وطرق في ذلك وهي أساليب المقابلة والملاحظة والوثائق ثم أسلوب الاستبيان الاستطلاعي. أولاً- نتائج تقييم وتطوير قسم الاقتصاد الإسلامي بواسطة بيانات المقابلة والملاحظة والوثائق

من خلال جمع البيانات الموثقة بواسطة ملاحظات الباحث، والمقابلات المعمقة والاطلاع على الوثائق حول أداء قسم الاقتصاد الإسلامي لمعرفة تقييم مدى نجاح هذه التجربة من وجهة نظر الاساتذة والموظفين والطلاب بشكل يمكنه الحكم على هذه التجربة الوليدة فيمكن عرض وتحليل تلك البيانات كما يلي:

1- النجاح في العمل على استراتيجية تطوير المجتمع :

تضع المؤسسة الجامعية الناجحة هدفاً سامياً هو أن من أهم واجباتها هو تحقيق التنمية المجتمعية لتلبية احتياجات المجتمع بكل شرائحه وقد استطاعت الجامعة الإسلامية الحكومية مالانج أن تكيف مدخل التكامل بين عصرنة علم الاقتصاد وبين تأصيله الإسلامي ووضعت في ذلك الاستراتيجية المناسبة لخدمة أهدافها في تطوير علم الاقتصاد الإسلامي، وسجلت نقلة نوعية في تطوير عملية التعليم ذاتها، بل وسجلت فضل السبق في صياغة اتجاهات جديدة وتجارب ناجحة ومتميزة في عملية التطبيق، ومن المعروف أن لأي مؤسسة تعليمية أكاديمية لابد من تحديد استراتيجية خاصة بها تبني

عليها كل مسارها وتعرف الاستراتيجية بأنها: إعلان للنوايا وتحديد ما ترغب في أن تكونه على المدى الطويل، وهذا يستلزم الإمام بكل العمليات المرتبطة بذلك تفادياً للعثرات المحتملة، وهي رسم المسار المستقبلي بالنسبة للخدمات التعليمية التي ستقدم للمجتمع وكيفية القيام بذلك¹⁴⁶.

ولقد وضع قسم الاقتصاد الإسلامي أول ملامح استراتيجية خدمة وتطوير المجتمع حيث يسعى قسم الاقتصاد الإسلامي التابع لجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج إلى اثبات دوره وتميزه في خدمة المجتمع وتعمل على تطوير الاستراتيجيات العامة وتنفيذها لتضمن لها تحقيق أهدافها في محيط المجتمع وهذا ما أكدت عليه الدكتورة عمر الحسنة حيث قالت (إن هذا القسم يولي عناية فائقة بالعمل المنظم والاستراتيجي بهدف تطوير علم الاقتصاد حتى يكون علم حيوي يلبي حاجات المجتمع المعاصرة ووفق الشريعة الإسلامية)¹⁴⁷.

وتعد خدمة المجتمع من الوظائف الرئيسة للجامعات ومن مؤشرات تميزها، وهذا يستدعي ربط التخصصات المختلفة في الجامعات بحاجات المجتمع وتحقيق التكامل والتفاعل بين وظائف التعليم العالي الثلاثة، وهي التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وتقاس مؤشرات الجودة بمدى تحقق إسهامات الجامعة في تطوير بني المجتمع وموارده واقتصاده من خلال ربط البحث العلمي بمشكلات المجتمع بغية إيجاد حلول لها، والتواصل مع سوق العمل بشكل مستمر¹⁴⁸.

146 - سلسلة الإدارة المثلى، أساليب التوجيه المثالي، بيروت لبنان، مكتبة لبنان، 2002م، ص 61.

147 - مقابلة مع الدكتورة عمرة الحسنة الأستاذ بقسم الاقتصاد الإسلامي بتاريخ 25/يناير/2017.

148 - إيراد علي الدحني، دور التخطيط الاستراتيجي في جودة الأداء المؤسسي، دراسة وصفية تحليلية في الجامعات النظامية الفلسطينية بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في التربية "مناهج وطرائق التدريس جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية، 2011م، ص 108.

وانطلاقاً مما سبق نجد أن اهتمام المؤسسة الجامعية بخدمة مجتمعها يعد كذلك عاملاً مهماً من عوامل احترام الرأي العام لها وتقديراً لجهودها ونلاحظ ذلك عن طريق ما تقدمه من مخرجات علمية متخصصة في الاقتصاد الإسلامي ومن أشكال المساهمة في تطوير المجتمع ما قامت إدارة قسم الاقتصاد الإسلامي بالأشراف على مركز الزكاة الذي يهدف لخدمة وتنمية المجتمع من خلال تجميع أموال الزكاة والصدقات وتوزيعها على المستحقين وهو ما أكدته الدكتور برهان الدين سسامتو نائب مدير مركز الزكاة في أثناء المقابلة معه بقوله (إن قسم الاقتصاد الإسلامي يسعى لأن يعطي المثال العملي ولكي يستفيد الناس من هذه الجامعة عن طريق هذه التجربة ولتحفز باقي الجامعات الإسلامية بالأشراف على مثل هذه المراكز التي هدفها تطوير المجتمع)¹⁴⁹.

2- التنوع في البحوث العلمية التي تتناول قضايا علم الاقتصاد الإسلامي :

من أهم وظائف الجامعة هي قيامها بمهمة البحث العلمي في مختلف مجالات المعرفة الإنسانية وتطبيقاتها العلمية والتكنولوجية والعمل على تطويرها، وتزداد أهمية هذه الوظيفة في العصر الحاضر عصر الثورة العلمية، إذ عن طريق البحث العلمي الجامعي يمكن أن تسهم الجامعات في دفع عجل الاقتصاد لأي دولة إلى الأمام وكذلك في التشخيص العلمي لمشكلة تأخر التنمية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من المشاكل والبحث العلمي أو البحث بالطريقة العلمية هو سلوك إنساني منظم يستهدف استقصاء معلومات هامة، أو توصيف موقف أو كشف خلفيات ظاهرة راهنة، أو التفتيش عن حل ناجح لمشكلة أكاديمية متخصصة، أو سير أغوار قضية سلوكية

149 - مقابلة مع الدكتور برهان الدين سسامتو نائب مدير مركز الزكاة بتاريخ 02/ فبراير/ 2017.

اجتماعية واقتصادية تم الفرد والمجتمع، وهو أداة لنمو الإدراك وكشف غموض المستقبل وتطوير الفرد والمجتمع لغاياتهما المنشودة ومن خلال جمع البيانات الموثقة حول هذا القسم وملاحظات الباحث، والمقابلات المعمقة التي قام بها الباحث مع متخذي القرار بهذا القسم في الجامعة تبين للباحث مدى نجاح قسم الاقتصاد الإسلامي في التنوع بتناول الطلاب المنتسبين له في دراساتهم وبحوثهم العلمية عدة مجالات من القضايا والمشاكل الواقعية والتطبيقية في الاقتصاد الإسلامي والجدول التالي يعرض فيه الباحث لعينة تمثل شريحة كبيرة من أهم البحوث العلمية لرسائل الماجستير بهذا القسم :

جدول رقم (3)

كشف بموضوعات رسائل الماجستير في الاقتصاد الإسلامي

رقم	الباحث	عنوان البحث	الجنسية	تاريخ التخرج
1-	محمد علي عبد الحميد مؤمن	دور هيئات الرقابة الشرعية في أداء المصارف الإسلامية ومدى موافقتها مع المعايير الشرعية الصادرة من أيوفي، دراسة حالة في مصرف شريعة كيديري اندونيسيا	لبيي	16-سبتمبر - 2016م
2-	هاجر	تحليل إدارة مخاطر التمويل العقود التجارية في بنك مانديري شريعة	إندونيسية	26-ديسمبر - 2016م
3-	زاهدة معتصم بالله	تحليل أثر القيم الروحية في الزكاة على رفاهة المزكي من خلال سلوك الإحسان	إندونيسية	26-ديسمبر - 2016م
4-	رامي سبتياني	استراتيجية الوقف النقدي لتنمية المجتمع في شركة بيت المال والتمويل هداية الله	إندونيسية	26-ديسمبر - 2016م

26-ديسمبر- 2016م	إندونيسي	تحليل أثر جودة الخدمات الإسلامية على قناعة الزبائن في شركة (AL Kamil)	سفيان ساوري	-5
09-سبتمبر- 2016م	ليبي	إدارة مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية، دراسة الحالة بمصرف بري شريعة مالانج إندونيسيا	حميد عبد السلام منصور ازبيدة	-6
09-سبتمبر- 2016م	ليبي	إدارة التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية، دراسة الحالة على مصرف شريعة منديري مالانج اندونيسيا	عصام ميلاد عمران ميلاد	-7
09-سبتمبر- 2016م	ليبي	أثر استراتيجية تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية، دراسة الحالة على مصرف BNI الإسلامي	عبد السلام احمد ابراهيم محمد	-8
09-سبتمبر- 2016م	ليبي	المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية دراسة الحالة على مصرف BNI الإسلامي	عبد الله المبروك أحمد الهادي	-9
09-ديسمبر- 2016م	ليبي	التحديات التي تواجهها هيئات الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية الإندونيسية ومدى استقلاليتها، دراسة حالة على مصرف مانديري شريعة مالانج	أسعد محمد علي الشريف	-10
09-ديسمبر- 2016م	ليبي	إدارة السيولة النقدية في المصارف الإسلامية، دراسة على مصرف معاملات فرع مالانج، دراسة وصفية تحليلية	ناصر الفيتوري فرج	-11
07-مارس- 2016م	ليبي	استراتيجية الاعلان التجاري ودوره في تنمية المؤسسات المالية الإسلامية،	ياسين مفتاح معيوف	-12

		دراسة حالة مصرف الجمهورية في ليبيا		
1-مايو-2016	ليبي	استراتيجية التمويل للمشروعات الصغيرة في المصارف الإسلامية	طلال عمر أبو القاسم كازوز	13-
07-مارس-2016م	ليبية	معوقات تمكين المرأة الاقتصادي والحلول المقترحة بمدينة الجميل ليبيا- دراسة ميدانية.	فاطمة عمر أبو القاسم كازوز	14-
07-مارس-2016م	ليبي	متطلبات تحويل المصارف التقليدية إلى المصارف الإسلامية في ليبيا دراسة على مصرف الجمهورية فرع طبرق ليبيا	موسى احمد	15-
26-ديسمبر-2016م	إندونيسي	العقود المالية المركبة في شركة التأمين، دراسة تطبيقية تحليلية	صابرا	16-
26-ديسمبر-2016م	إندونيسي	احتياطات خسارة انخفاض قيمة التمويل بالمصارف، دراسة حالة في بنك جاتم الإسلامي	ماس متيورة	17-
07-مارس-2016م	ليبي	إدارة التمويل بالمرابحة في المصارف الإسلامية، دراسة وصفية في بنك الشريعة الركنيات (RAKYAT) اندونيسيا فرع مالانج	أحمد السنوسي أحمد صالح	18-
26-ديسمبر-2016م	إندونيسية	أثر التمويل بالمزارعة والإجارة على المزارعين في بورينو بوجونجور جاوا الشرقية اندونيسيا	ألفي طريقو صوفة	19-
26-ديسمبر-2016م	إندونيسي	آراء العلماء والقادة في منظمة نهضة العلماء على العقود والخدمات المصرفية في شركة بيت المال والتمويل في بومين مادورا.	عين اليقين	20-

ويتضح من خلال الجدول أعلاه رقم (3) أن البحوث التي يتناولها الطلاب بقسم الاقتصاد الإسلامي متنوعة وتعكس هموم وقضايا ومشكلات الاقتصاد الإسلامي وليست بحوث نظرية فقط وإنما تلمس الواقع كواقع المؤسسات وعلى رأسها المصارف الإسلامية، ولقد أكدت الطالبة بهذه القسم (بلة) عند إجراء الباحث معها مقابلة (على أن الجهود المخلصة لكلاً من رئيس القسم الدكتور نور اسناوى وكذلك الدكتور أحمد جلال الدين قد ساهمت بشكل كبير في توجيه الطلاب لتناول مواضيع مهمة في الاقتصاد الإسلامي وأنا مسرورة جداً بأني استفدت الكثير منهما ومن غيرهم بهذا القسم فرغم أنني لم أدرس في مدرسة إسلامية من قبل لكنني استفدت الكثير في مسائل الشريعة وعلاقتها بالاقتصاد الإسلامي بالإضافة إلى أن الاقتصاد الإسلامي مطلوب في مجال العمل)¹⁵⁰.

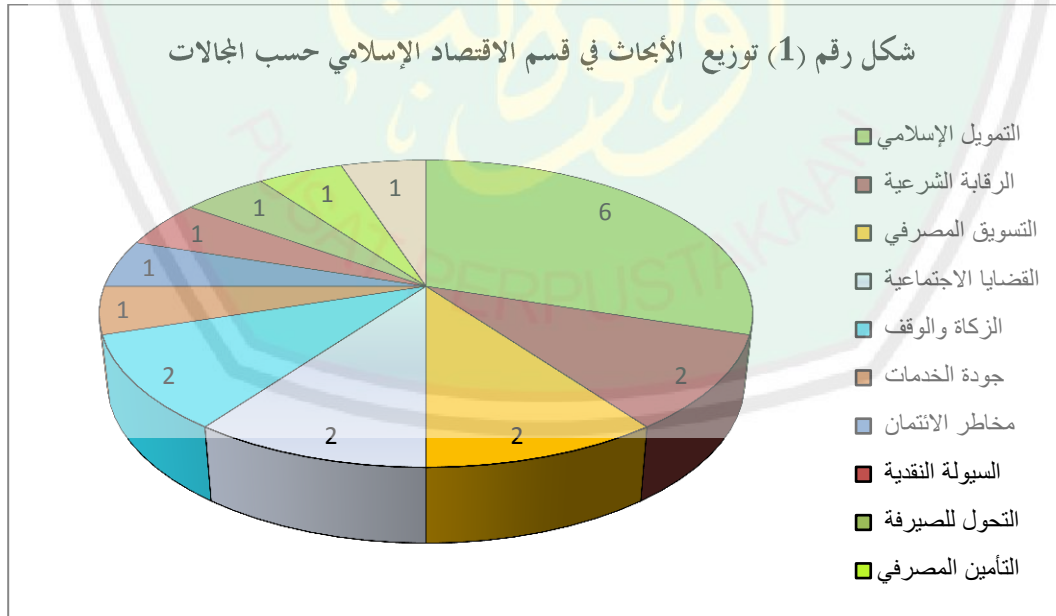
ولقد أكدت على التنوع في البحوث العلمية الطالبة المتفوقة أيضاً امرأة الأعين حيث سألتها الباحث هذا السؤال : في أي اتجاه توجهت الأبحاث العلمية في هذا القسم، هل كانت شاملة لجميع التخصصات الاقتصادية أم انحازت لبعض منها؟ فقالت (إن الأبحاث العلمية في هذا القسم تقريباً قد غطت وشملت جميع مجالات الاقتصاد الإسلامي مثل مواضيع الزكاة والمصارف والتمويل الإسلامي وغيرها)¹⁵¹.

ومن الجدول أعلاه رقم (3) والجدول أدناه رقم (4) الذي يلخص الجدول السابق يتبين كيف أن الأبحاث العلمية التي تم إنتاجها للطلاب بقسم الاقتصاد الإسلامي بهذه الجامعة قد توزعت على التخصصات والمجالات الاقتصادية بنسب مختلفة، فقد حصل تخصص التمويل بأشكاله المختلفة وما يتعلق بمخاطر التمويل على

150 - مقابلة مع الطالبة / بلة (طالبة الماجستير في قسم الاقتصاد الإسلامي) باتو 9 فبراير 2017.

151 - مقابلة مع الطالبة / امرأة الأعين (طالبة الماجستير في قسم الاقتصاد الإسلامي) باتو 9 فبراير 2017.

النسبة الأعلى في تركيز الطلاب في أبحاثهم في هذا القسم بنسبة بلغت 30% وهي الأعلى كما حصلت مجالات الرقابة الشرعية للبنوك الإسلامية ومجالات المعاملات الاقتصادية الإسلامية كالزكاة والوقف ومجالات تسويق الخدمات المصرفية والتي تشمل بطبيعة الحال الإعلان التجاري وكذلك مجالات القضايا الاجتماعية مثل موضوع المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية وموضوع تمكين المرأة الاقتصادي على الترتيب الثاني بنسبة بلغت لكل من هذه المجالات 10% من تركيز الطلاب على هذه المواضيع والمجالات الاقتصادية بينما كانت الاهتمامات أقل في المواضيع التالية وهي: الجودة والتأمين في المصارف ومخاطر الائتمان والسيولة النقدية والتحول للصيرفة الإسلامية ويلاحظ الباحث عدم وجود تفاوت كبير بين ميول واتجاهات الطلبة في تناول مواضيع علم الاقتصاد الإسلامي ما يدل على نجاح القسم في إيجاد توازن في تناول جميع المواضيع التي تهم علم الاقتصاد الإسلامي تقريباً.



جدول رقم (4)

توزيع الأبحاث في قسم الاقتصاد الإسلامي على التخصصات والمجالات الاقتصادية¹⁵²

رقم	المجال أو التخصص	العدد	النسبة %
1-	التمويل بالمصارف أشكاله	6	30%
2-	الرقابة الشرعية بالمصارف الإسلامية	2	10%
3-	تسويق الخدمات المصرفية	2	10%
4-	القضايا الاجتماعية الاقتصادية	2	10%
5-	الزكاة والوقف والمعاملات الاقتصادية الأخرى	2	10%
6-	جودة الخدمات المصرفية	1	5%
7-	مخاطر الائتمان بالمصارف الإسلامية	1	5%
8-	السيولة النقدية	1	5%
9-	التحول للصيرفة الإسلامية	1	5%
10-	التأمين في المصارف الإسلامية	1	5%
11-	التأصيل الفقهي للصيرفة الإسلامية	1	5%
*	المجموع	20	100%

152 - يشمل المجال (1) على ستة بحوث وهي : تحليل إدارة مخاطر التمويل العقود التجارية و إدارة التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية و استراتيجية التمويل للمشروعات الصغيرة في المصارف الإسلامية واحتياطات خسارة انخفاض قيمة التمويل بالمصارف وإدارة التمويل بالمراحة في المصارف الإسلامية و أثر التمويل بالمزراعة والإجارة على المزارعين ، ويشمل المجال رقم (2) على بحثين هما دور هيئات الرقابة الشرعية في أداء المصارف الإسلامية وبحث التحديات التي تواجهها هيئات الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية الإندونيسية ويشمل المجال رقم (3) على بحثين هما أثر استراتيجية تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية واستراتيجية الاعلان التجاري ودوره في تنمية المؤسسات المالية الإسلامية ويشمل المجال رقم (4) على بحثين هما المسؤولية الاجتماعية للمصارف الإسلامية و معوقات تمكين المرأة الاقتصادي والحلول المقترحة ويشمل المجال رقم (5) على بحثين هما تحليل أثر القيم الروحية في الزكاة على رفاهة المركزي واستراتيجية الوقف النقدي لتنمية المجتمع في شركة بيت المال بينما بقية المجالات فقد كان لها بحث واحد لكل منها.

3- التطور في المواد التعليمية المادية

من خلال ملاحظات الباحث واطلاعه المستمر بقسم الاقتصاد الإسلامي فقد لاحظ النجاح الكبير الذي أنجزه القسم في تطوير بنيته التحتية والمرافق الخاصة به وفي توفير كافة المواد التعليمية وشملت القاعات الدراسية المتكاملة والمجهزة تجهيزاً ممتازاً ويتفق هذا مع التوجيهات الحديث في معايير الجودة حيث تسهم خدمات الدعم التعليمية المختلفة بدور هام ومؤثر في إنجاح كافة الأنشطة المتعلقة بالعملية التعليمية، وفي إثراء البرامج التعليمية التي تطرحها المؤسسة الجامعية، وهذا يجعل من مهمة توفيرها وضمان جودتها مدار تركيز للمؤسسة، وواجباً تتطلبه طبيعة أنشطتها التي تنسجم مع رسالتها وأهدافها، وهو ما نجح فيه قسم الاقتصاد الإسلامي وهو جزء من صرح كبير يمثل جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية مالانج وتشمل هذه الخدمات أنظمة المعلومات، والقاعات الدراسية، والأجهزة الحاسوبية والكهربائية والمعدات المكتبية والخدمات الإلكترونية، والأجهزة التعليمية، كما تشمل الأثاث الملائم والمساعد والسلام ودورات المياه والتكييف والإضاءة الكافية واللوحات الإرشادية وأدوات الاسترجاع الآلية وآلات التصوير وغيرها من التجهيزات¹⁵³.

ثانياً- نتائج تقييم وتطوير قسم الاقتصاد الإسلامي بواسطة بيانات الاستبيان :

من خلال جمع البيانات الموثقة بواسطة الاستبيان حول أداء القسم وحول نجاح هذه التجربة من وجهة نظر الاساتذة والموظفين والطلاب به وبعد اتباع الطريقة الثانية الاستبيان الاستطلاعي الذي قد صمم وروعي فيه توفر النقاط التالية:

¹⁵³ - يرافق الباحث ما يدل على ملاحظاته بشأن التطور في المواد التعليمية المادية في قسم الاقتصاد الإسلامي في ملحق الدراسة.

- 1- أن مجتمع البحث الذي شمله الاستبيان متنوع فقد شمل أعضاء هيئة التدريس بقسم الاقتصاد بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية مالانج وشمل طلاب القسم أيضاً وبعض الخريجين منه وبعض الموظفين به.
 - 2- التخصص العلمي لمجتمع البحث هو الاقتصاد الإسلامي غالباً أو هم ممن يمارس البحث والتدريس في تخصصات الاقتصاد الإسلامي وبعض مواد العامة.
 - 3- مجتمع البحث متنوع من عدة جنسيات بالقسم وأخذ الباحث الجنسية الاندونيسية والجنسية الليبية التي هي جنسية وبلد الباحث.
 - 4- استفاد الباحث في بناء الاستبانة من عدة بحوث سابقة منها على سبيل المثال بحث سابق قد سبقت الإشارة إليه في الفصل الأول في الدراسات السابقة وهو لخلف بن سليمان النمري، بعنوان مدى نجاح تجربة جامعة أم القرى في الاقتصاد الإسلامي المملكة العربية السعودية¹⁵⁴.
 - 5- بلغ عدد الاستبيانات الموزعة 16 استبيان.
 - 6- ثم التحقق من صحة فقرات الاستبيان من خلال عرضها على أكثر من أستاذ بقسم الاقتصاد الإسلامي وعلى بعض الاساتذة بجامعة مولانا مالك إبراهيم يذكر منهم الدكتور أحمد جلال الدين الاستاذ بقسم الاقتصاد الإسلامي.
 - 7- صمم الاستبيان على خمس درجات أو مستويات للإجابة.
- وبعد أن قام الباحث بتفريغ نتيجة الاستبيان لغرض تحليلها إحصائياً والتعرف على جوانب لمستوى هذا القسم بشكل يمكنه بعدها من الحكم على هذه التجربة الوليدة فإن الباحث يمكنه عرض وتحليل تلك النتائج كما يلي:

¹⁵⁴ - خلف بن سليمان بن صالح النمري، مدى نجاح تجربة جامعة أم القرى في الاقتصاد الإسلامي المملكة العربية السعودية، 2003م، ص 31-38.

جدول رقم (5) الاستبيان الاستطلاعي للآراء بشأن

تقييم تجربة قسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية

رقم	العبارة	% 20	% 40	% 60	% 80	% 100	الاجموع	الوزن النسبي
1-	تجربة جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية في قسم الاقتصاد الإسلامي تجربة مميزة بين جامعات العالم	20	160	300	400	100	980	3.23
2-	إنشاء قسم الاقتصاد الإسلامي بقسم الدراسات العليا الشرعية تجربة ناجحة	0	0	180	720	400	1300	4.378
3-	حقق قسم الاقتصاد الإسلامي تغييرات إيجابية عميقة في المؤسسات الاقتصادية في العالم الإسلامي	20	0	120	800	300	1240	4.175
4-	أسهم قسم الاقتصاد الإسلامي في تحقيق رغبة الأمة الإسلامية في الكشف عن علم الاقتصاد الإسلامي	0	0	120	880	300	1300	4.378
5-	أسهم قسم الاقتصاد الإسلامي في نشر مبادئ وقواعد الاقتصاد الإسلامي محلياً، وعالمياً	0	0	120	800	400	1320	4.444
6-	أسهم الاقتصاد الإسلامي في إيجاد متخصصين لتدريس الاقتصاد الإسلامي	0	0	120	880	300	1300	4.378
7-	أسهم قسم الاقتصاد الإسلامي في تأمين متطلبات سوق العمل في المجال المصرفي	0	40	300	480	400	1220	4.107
8-	أسهم قسم الاقتصاد الإسلامي في إيجاد الباحثين المتخصصين في الاقتصاد الإسلامي	0	80	360	480	200	1120	3.771
9-	ركزت الأبحاث في قسم الاقتصاد الإسلامي على الجانب النظري	20	40	300	480	300	1140	3.838

3.367	1000	100	240	540	120	0	ركزت الأبحاث في قسم الاقتصاد الإسلامي على الجانب التطبيقي والكمي	-10
4.378	1300	600	400	300	0	0	اهتمت الأبحاث في قسم الاقتصاد الإسلامي بالجانبين النظري والتطبيقي	-11
3.838	1140	100	720	240	80	0	اهتمت الأبحاث في قسم الاقتصاد الإسلامي بجانب التحليل الاقتصادي	-12
4.242	1260	500	480	240	40	0	اهتمت الأبحاث في قسم الاقتصاد الإسلامي بجانب التأصيل الشرعي	-13
3.905	1160	200	640	240	80	0	اهتمت الأبحاث في قسم الاقتصاد الإسلامي بجانب المقارنة والمقابلة	-14
4.444	1320	400	800	120	0	0	اهتمت الأبحاث في قسم الاقتصاد الإسلامي بجانب الدراسة الشرعية للموضوعات الاقتصادية	-15
4.175	1240	400	640	120	80	0	أسهم قسم الاقتصاد الإسلامي في تحقيق رغبة الأمة الإسلامية في الكشف عن أساليب جديدة للتمويل والاستثمار الإسلامي	-16
4.31	1280	600	560	60	40	20	أسهم قسم الاقتصاد الإسلامي في منع التعامل بالربا	-17
4.378	1300	600	480	180	40	0	أسهم قسم الاقتصاد الإسلامي في منع التعامل ببعض المعاملات المالية المنهي عنها	-18
4.58	1360	700	480	180	0	0	أسهم قسم الاقتصاد الإسلامي في إنشاء فروع ودراسات للمعاملات المالية الإسلامية	-19
4.58	1360	800	400	120	40	0	أسهم قسم الاقتصاد الإسلامي في دعم	-20

							وإنشاء مؤسسات مالية إسلامية	
4.108	1220	600	320	240	40	20	أسهم قسم الاقتصاد الإسلامي في إنشاء مراكز للبحوث العلمية المتخصصة في الاقتصاد الإسلامي	-21
4.444	1320	500	640	180	0	0	أسهم قسم الاقتصاد الإسلامي في حل بعض المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الأمة الإسلامية من خلال الأبحاث التي أجيزت فيها	-22
4.444	1320	500	720	60	40	0	يشارك قسم الاقتصاد الإسلامي مع المؤسسات العلمية المتخصصة في الاقتصاد	-23
4.05	1200	300	720	180	0	0	المقررات والمناهج مناسبة لقسم الاقتصاد الإسلامي	-24
100	29700	9600	14160	4920	920	100	المجموع	-25

ومن خلال بيانات الجدول أعلاه رقم (5) التي تحصل عليها الباحث بعد تفريغ إجابات عينة مختارة من الأساتذة والطلاب وبعض الموظفين بقسم الاقتصاد الإسلامي بهذه الجامعة الإسلامية وبعد قيام الباحث باحتساب التكرارات لكل فقرة وضربها في قيمة كل عمود من الأعمدة الخماسية وإيجاد مجموع كل فقرة ثم إيجاد الوزن النسبي لكل منها تبين له ما يلي :

إن الأوزان النسبية للفقرات متقاربة جداً مما يدل على أن تجربة قسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية قد شملت معظم الأجزاء والفقرات التي تشير لها هذه الاستبانة ولقد جاءت الفقرة رقم (19) وهي تشير إلى

إسهام قسم الاقتصاد في دعم وإنشاء فروع للمعاملات المالية الإسلامية بوزن نسبي (4.58) ثم فقرة مماثلة لها في الوزن وهي الفقرة رقم (20) حيث جاءت بنفس الوزن النسبي وهي أسهم قسم الاقتصاد الإسلامي في دعم وإنشاء مؤسسات مالية إسلامية وقد جاء في المرتبة الأعلى نسبياً بين الفقرات، ويستنتج الباحث من تحليل البيانات من الاستبيان أعلاه أن تقييم تجربة الاقتصاد الإسلامي قد أسهمت في نشر مبادئ وقواعد وقيم الاقتصاد الإسلامي في الاطار المحلي وكذلك العالمي وخير دليل على ذلك أعداد الطلاب من خارج اندونيسيا الذين يلتحقون بهذا القسم سنوياً وقد وجد الباحث التطابق الكبير بين ما جاء في المقابلات فيما سبق بينها وتحليلها عند الحديث عن مساهمة قسم الاقتصاد الإسلامي وباستراتيجية هدفها تطوير المجتمع وبين مضمون هذه الفقرات خصوصاً فقرة أن قسم الاقتصاد الإسلامي يساهم في نشر مبادئ وقواعد الاقتصاد الإسلامي محلياً. كما أن تجربة القسم أسهمت في نشر ودعم فروع للمعاملات المالية الإسلامية وللمؤسسات الإسلامية ودعمتها وهو ما يؤيد البيانات التي جاءت في المقابلات من أن قسم الاقتصاد الإسلامي قام بدعم والإشراف على مركز للزكاة من خلال تجميع أموال الزكاة والصدقات وتوزيعها على المستحقين وهو ما يطابق تماماً بين بيانات المقابلة وبيانات الاستبيان.

ثم جاءت فقرات متطابقة في الوزن النسبي وهي فقرة رقم (5) وهي أسهم قسم الاقتصاد الإسلامي في نشر مبادئ وقواعد الاقتصاد الإسلامي محلياً، وعالمياً وفقرة رقم (15) وهي اهتمت الأبحاث في قسم الاقتصاد الإسلامي بجانب الدراسة الشرعية للموضوعات الاقتصادية وفقرة رقم (22) وهي أسهم قسم الاقتصاد الإسلامي في حل بعض المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الأمة الإسلامية من خلال الأبحاث

التي أجزيت في القسم وفقرة رقم (23) وهي يشارك قسم الاقتصاد الإسلامي مع المؤسسات العلمية المتخصصة في الاقتصاد وجاءت في المرتبة الثالثة وبأوزان نسبية لكل منها (4.444) ويستنتج الباحث أن هذه التجربة الوليدة ساهمت في حل بعض المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الأمة الإسلامية من خلال الأبحاث التي أجزيت فيها وهي أبحاث ذات قيمة عالية تناولت جل القضايا التي تؤرق الاقتصاد اليوم في العالم الإسلامي وتلامس واقع ومشكلات المواطن المسلم وهو ما يطابق مع نتائج البيانات المحصلة من المقابلة كذلك، كما يستنتج الباحث أن قسم الاقتصاد الإسلامي يشارك بفعالية مع المؤسسات العلمية المتخصصة في الاقتصاد وهو ما يعد نقطة ايجابية تحسب لهذا القسم في المساهمة في تطوير علم الاقتصاد الإسلامي.

النتائج المستخلصة :

من خلال عرض البيانات وتحليلها ومناقشتها من مصادرها الرئيسية وبأدوات جميع البيانات المختلفة يجد الباحث أنها بيانات متطابقة وبالتالي تحقق من صدقيتها وأنها تصف الظاهرة التي يدرسها وحصل بالتالي على نتائج من بحثه في تقييم وتطوير تجربة قسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج في مجال الاقتصاد الإسلامي كما يلي:

1- نجح قسم الاقتصاد الإسلامي في العمل على استراتيجية تطوير المجتمع حيث يسعى قسم الاقتصاد الإسلامي إلى اثبات دوره وتميزه في خدمة المجتمع بتطوير الاستراتيجيات العامة وتنفيذها لتضمن لها تحقيق أهدافها في محيط المجتمع وهذا يكون من خلال ما يقدمه القسم من مخرجات علمية متخصصة في علم الاقتصاد الإسلامي ومن أشكال المساهمة أيضاً في تطوير المجتمع القيام بإنشاء مراكز خيرية

وتنمية في المجتمع مثل إنشاء مركز الزكاة هدفه خدمة وتنمية المجتمع من خلال تجميع أموال الزكاة والصدقات وتوزيعها على المستحقين لكي يستفيد الناس من هذه الجامعة عن طريق هذه التجربة ولتحفز باقي الجامعات الإسلامية بإنشاء مثل هذه المراكز التي هدفها تطوير المجتمع.

2- نجح قسم الاقتصاد الإسلامي في تقديم التنوع في البحوث العلمية التي تتناول قضايا علم الاقتصاد الإسلامي والتي تسعى لوضع حلول لمشكلات مختلفة فهي تلمس الواقع كواقع المؤسسات وعلى رأسها المصارف الإسلامية وبأخذ الباحث لعينة من تلك البحوث تبين أن الأبحاث العلمية التي تم إنتاجها من الطلاب بقسم الاقتصاد الإسلامي بهذه الجامعة قد توزعت على التخصصات والمجالات الاقتصادية بنسب مختلفة فقد حصل تخصص التمويل بأشكاله المختلفة وما يتعلق بمخاطر التمويل على النسبة الأعلى في تركيز الطلاب في أبحاثهم في هذا القسم بنسبة بلغت 30% وتوزعت نسب البحوث الأخرى على باقي المجالات كالرقابة الشرعية القضايا الاجتماعية الاقتصادية وغيرها وتشير النتائج إلى عدم وجود تفاوت كبير بين ميول واتجاهات الطلبة في تناول مواضيع علم الاقتصاد الإسلامي ما يدل على نجاح القسم في إيجاد توازن في تناول جميع المواضيع التي تهم علم الاقتصاد الإسلامي تقريباً.

3- نجح القسم في إثبات التطور في المواد التعليمية المادية حيث يتمتع القسم بتطوير في بنيته التحتية والمرافق الخاصة به وفي توفير كافة المواد التعليمية وشملت القاعات الدراسية المتكاملة والمجهزة تجهيزاً ممتازاً وتشمل هذه الخدمات أنظمة المعلومات،

والقاعات الدراسية، والأجهزة الحاسوبية والمكتبية والخدمات الإلكترونية، والأجهزة التعليمية مثل وسائل العرض وغيرها.

4- وجد الباحث أن قسم الاقتصاد الإسلامي قد أسهم في إنشاء فروع للمعاملات المالية الإسلامية وفي دعم والإشراف على مؤسسات مالية إسلامية وأنها قد أسهمت في نشر مبادئ وقواعد وقيم علم الاقتصاد الإسلامي في الإطار المحلي وكذلك العالمي وخير دليل على ذلك أعداد الطلاب من خارج اندونيسيا الذين يلتحقون بهذا القسم سنوياً، كما أسهم قسم الاقتصاد الإسلامي في حل بعض المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الأمة الإسلامية من خلال الأبحاث التي أجيزت في القسم.

د- المعوقات التي تواجه قسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج

من خلال الاطلاع على الدور الهام والفعال الذي يلعبه قسم الاقتصاد الإسلامي، ومن حيث سعي هذا القسم الحديث في جامعة مولانا مالك إبراهيم إلى تطوير هذه المؤسسة الحيوية في مجال الاقتصاد، يجد الباحث أن ذلك الاهتمام الأكاديمي يكون من جانبين: الجانب المادي والمتمثل في الوسائل والتجهيزات وفي بقية وسائل الإدارة والجانب المعرفي والمتمثل في إعداد البرامج والمناهج، ورغم تلك الإنجازات الكبيرة التي حققها القسم فلكل تجربة علمية تطبيقية في مجال التعليم معوقات لا محالة والسؤال لا يدور حول وجودها أو عدم وجودها بل في مدى أثرها ومدى إدراك القسم لها حتى يتم الاستعداد لمعالجة تلك المعوقات ومن خلال أسلوب المقابلة والملاحظة ويلييه أسلوب الاستبيان وجد الباحث أن الصعوبات تتمثل فيما يلي:

أولاً- نتائج معرفة المعوقات التي تواجه قسم الاقتصاد الإسلامي بواسطة بيانات المقابلة والملاحظة:

من خلال المقابلات مع الأساتذة والطلبة بقسم الاقتصاد الإسلامي ملاحظات الباحث تبين عدة معوقات تواجه قسم الاقتصاد الإسلامي يمكن توضيحها في النقاط التالية :

1- بعض معوقات التمويل للقسم :

يواجه التعليم العالي تحدياً يتعلق بتمويله، حيث إن الاعتمادات المالية الحكومية المتاحة تتصف بالمحدودية أمام ازدياد أعداد الطلبة الملتحقين بالتعليم العالي، هذا فضلاً عن ارتفاع كلفة الطالب في المرحلة الجامعية مقارنة بكلفة أي مرحلة أخرى، ومشكلة تمويل التعليم العالي وكلفته ليست حكرًا على منطقة دون أخرى، بل هي مشكلة عامة، وهو ما أكد عليه أيضاً الدكتور نور أسناوي حيث قال (من أبرز التحديات التي تواجهها في قسم الاقتصاد الإسلامي هو ما يتعلق بالتمويل)¹⁵⁵. وهو ما أكد عليه الدكتور عون الرفيق حيث قال (إن مسائل التسهيلات المالية في التمويل وتعقدتها ينتج عنها عراقيل لقسم الاقتصاد الإسلامي وهو ما يؤثر أيضاً على الموارد البشرية بالقسم)¹⁵⁶. ويرى الباحث أن صعوبات التمويل شأن إداري بالمقام الأول ولذلك لم يحصل على إجابات تؤيد هذا الأمر إلا ما يمكن اعتباره متعلقاً به من جوانب غير مباشرة مثل ما أوردته الطالبة بلة عند المقابلة معها حيث قالت (إن من المعوقات و ضعف العناية بالبحوث المنشورة للطلاب المتخرجين حيث يجب نشر تلك البحوث خارج البلاد

155 - مقابلة مع الدكتور نور أسناوي رئيس قسم الاقتصاد الإسلامي 23/يناير/2017.

156 - مقابلة مع الدكتور عون الرفيق أستاذ علوم القرآن والتفسير بتاريخ 27/يناير/2017.

وبشكل مستقل لأن التطبيق الحالي مختلط مع أقسام أخرى ويؤدي إلى عدم فعاليته)

157

2- عدم وجود مكتبة متكاملة :

المكتبة هي بستان المعرفة وهو المورد الذي يستقي منه الطالب ما يحتاجه من مراجع ومصادر لبحوثه بالجامعة ولذلك لا بد من توفر مكتبة متخصصة أو تلي الغرض والحاجة لعملية التعليمية، وهو ما ذكره الطالب محمد مؤمن في المقابلة معه حيث قال (عدم وجود مكتبة متخصصة في قسم الاقتصاد الإسلامي لكي يطلع عليها الباحث، فأغلب وربما كل البحوث يتم كتابتها عبر الإنترنت)¹⁵⁸. كما أكد على قول الطالب محمد مؤمن إجابة الطالب مصطفى عسكر حيث قال (من المعوقات حسب رأيي هي عدم وجود مكتبة إلكترونية بالقسم)¹⁵⁹. وتلعب المكتبة الجامعية في وقتنا الحاضر دوراً بارزاً في حياة الجامعة، إذ تعتبر من أهم الجهات التي تعتمد عليها الجامعة لمساعدتها في أداء رسالتها الأكاديمية والتعليمية والبحثية وقد أكدت الكثير من الدراسات على أهمية الدور الذي تضطلع به المكتبة في الجامعة، إذ تُعد المصدر الأساسي لتوفير مصادر المعلومات العلمية والمرجعية للمجتمع الأكاديمي، وتعد المؤسسة التابعة لها بأحدث المعلومات في مجال برامجها وتخصصاتها، وتشكل بذلك جزءاً لا يتجزأ من رسالة المؤسسة التعليمية في تحقيقها لأهدافها ووظائفها المختلفة. ويدعم هذه الأقوال ما لاحظته الباحث من عدم وجود مكتبة متخصصة للقسم ولكن توجد مكتبة عامة لكل كلية الدراسات العليا وزيارة الباحث لها عدة مرات وجد أنها تحوي

157 - مقابلة مع الطالبة / بلة (طالبة الماجستير في قسم الاقتصاد الإسلامي) باتو 9 فبراير 2017.

158 - مقابلة مع الطالب/ محمد علي عبد الحميد مؤمن (خريج ماجستير لبي من قسم الاقتصاد) باتو 13 فبراير 2017

159 - مقابلة مع الطالب / مصطفى أحمد عسكر (طالب ماجستير لبي في قسم الاقتصاد الإسلامي) باتو 7 فبراير 2017.

على الكثير من المراجع والاصدارات والكتب المهمة في الاقتصاد الإسلامي ولكن الأمر يحتاج دوماً لدعمها وتطويراً وتأطيرها لتكون أكثر تخصصاً بحث يتم فتح مكتبة خاصة بهذا القسم.

2- ضعف مدارك الطلبة في جانب فقه المعاملات :

حيث يعد فقه المعاملات من الأسس التي يبنى عليها الاقتصاد الإسلامي ولذلك يجب أن يكون طالب الاقتصاد الإسلامي له الامام الكافي والممتاز بهذا الفقه المهم وهو ما ذكره الطالب أحمد السنوسي في المقابلة معه حيث قال (من المعوقات في هذا القسم هو قلة إمام الطلبة بفقه المعاملات المالية)¹⁶⁰. ويرى الباحث أن هذه مشكلة في كثير من الأقسام بالجامعات الإسلامية الناشئة في الاقتصاد فمن الملاحظ عدم توافر المقدرة والخلفية العلمية التي يجمع فيها طالب الماجستير بين الفقه الشرعي والفقه المصرفي والاقتصاد الإسلامي عموماً.

ثانياً- نتائج معرفة المعوقات التي تواجه قسم الاقتصاد الإسلامي بواسطة بيانات الاستبيان :

من خلال جمع البيانات الموثقة بواسطة أسلوب الاستبيان الاستطلاعي حول الكشف عن المعوقات التي تواجه قسم الاقتصاد الإسلامي في هذه الجامعة من وجهة نظر الاساتذة والموظفين والطلاب به وبعد اتباع هذه الطريقة وجد الباحث النتائج التالية التي يعرضها ويحللها كما يلي:

جدول رقم (6) الاستبيان الاستطلاعي للآراء بشأن

العقبات التي تواجه قسم الاقتصاد الإسلامي في جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية

¹⁶⁰ - مقابلة مع الطالب/ أحمد السنوسي (خريج ماجستير لبي من قسم الاقتصاد الإسلامي) باتو 13 فبراير 2017

الوزن النسبي	المجموع	% 100	% 80	% 60	% 40	% 20	العبارة	رقم
7.86	1080	0	640	420	0	20	معوقات إدارية في التنسيق بين قسم الاقتصاد الإسلامي وقسم الدراسات العليا	.1
7.715	1060	100	560	300	80	20	اشتراط إدارة الدراسات العليا أن يكون جميع أعضاء هيئة التدريس من المتخصصين بالفقه والأصول	.2
6.405	880	100	80	600	40	60	تضاؤل فرص العمل بالقطاع العام يعوق التحاق الطلاب بقسم الاقتصاد الإسلامي	.3
6.841	940	200	160	420	120	40	تضاؤل فرص العمل في القطاع الخاص يعوق التحاق الطلاب بقسم الاقتصاد الإسلامي	.4
6.112	840	300	80	180	200	80	شروط التفرغ الكامل للدراسة يمنع التحاق الطلاب الراغبين بقسم الاقتصاد الإسلامي	.5
8.443	1160	500	0	360	240	60	شروط الحصول على تقدير في المرحلة الجامعية يمنع التحاق الطلاب الراغبين بقسم الاقتصاد في الدراسات العليا	.6
7.714	1060	200	400	360	80	20	توزيع أعمال قسم الاقتصاد الإسلامي الإدارية والأكاديمية بين القسم والإدارة العليا لكلية الدراسات العليا بالجامعة	.7
8.443	1160	300	400	360	80	20	عدم توجيه الباحثين الجدد في قسم الاقتصاد الإسلامي إلى البحث في المعاملات المالية المعاصرة	.8
8.443	1160	300	400	360	80	20	عدم وجود بحوث تنصف بالتطبيق الحقيقي في المشكلات الاقتصادية	.9
8.588	1180	300	480	300	80	20	قصر فترة الدراسة خصوصاً في فترة اعداد الرسالة النهائية	.10

8.588	1180	700	160	180	120	20	ضعف الامام الفقهي لدى الطلبة بمسائل الاقتصاد	.11
8.588	1180	400	320	360	80	20	ضعف الامام بالتطورات والتغيرات والأزمات المختلفة في مجال الاقتصاد	.12
100	13740	3500	3920	4560	1280	480	المجموع	.13

ومن خلال بيانات الجدول رقم (6) أعلاه التي تحصل عليها الباحث بعد تفريغ إجابات عينة مختارة من الأساتذة والطلاب وبعض الموظفين بقسم الاقتصاد الإسلامي بهذه الجامعة الإسلامية وبعد قيام الباحث باحتساب التكرارات لكل فقرة وضربها في قيمة كل عمود من الأعمدة الخماسية وإيجاد مجموع كل فقرة ثم إيجاد الوزن النسبي لكل منها تبين له ما يلي :

أن الفقرات جاءت تبين أوزان نسبية المعوقات افترضها الباحث وكانت نتائجها تشير إلى أن أكثر المعوقات والصعوبات التي تواجه القسم هي ما حوته الفقرة رقم (11) التي تشير إلى أهم المعوقات التي ركزت عليها إجابات الاستبانة وهي قصر فترة الدراسة خصوصاً في فترة إعداد الرسالة النهائية حيث أن الطالب لا يجد الوقت الكافي لإنجاز رسالة الماجستير وكتابة مشروع تخرجه حيث كان وزنها النسبي مرتفعاً نسبياً وهو (8.588) وفي نفس الوزن النسبي جاءت فقرات (12) التي تشير إلى أن المعوقات هي ضعف الامام الفقهي لدى الطلبة بمسائل الاقتصاد حيث أن بعض الطلاب لا يملك خلفية في الاقتصاد الإسلامي بل فقط في الاقتصاد العام وهو ما جاء في المقابلة مع الطالب أحمد السنوسي التي سبق توضيحها ، وكذلك الفقرة رقم (13) التي تشير إلى معوقات وهي ضعف الامام بالتطورات والتغيرات والأزمات المختلفة في مجال الاقتصاد ثم جاءت فقرات في المرتبة الثانية ومنها فقرة رقم (9) التي تشير إلى

معوقات تتمثل في عدم توجيه الباحثين الجدد في قسم الاقتصاد الإسلامي إلى البحث في المعاملات المالية المعاصرة وفقرة رقم (10) عدم وجود بحوث تتصف بالتطبيق الحقيقي في المشكلات الاقتصادية ويرى الباحث أن هذه الفقرات تعكس تأثير الفقرة رقم (11) وهي قصر فترة إنجاز وكتابة المشروع الختامي أي رسالة الماجستير مما يؤدي إلى عدم إلمام الطالب بكل خلفيات وظروف المشكلة الاقتصادية التي يدرسها ، كما إن ضعف الإلمام الفقهي لا يتحمل القسم مسؤوليته بقدر ما هو متعلق بخلفي الطالب السابقة هل درس الفقه الإسلامي والشريعة الإسلامية وبالتحديد فه المعاملات أم لا وبالتالي يجد الطالب بعض الصعوبات في المقررات الفقهية .

النتائج المستخلصة :

من خلال عرض البيانات وتحليلها ومناقشتها من مصادرها الرئيسية وبأدوات جميع البيانات المختلفة يجد الباحث أنها بيانات متطابقة وبالتالي تحقق من صدقيتها وأنها تصف الظاهرة التي يدرسها وحصل بالتالي على نتائج من بحثه عن المعوقات التي تواجه قسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج التي كانت كما يلي:

1- توجد بعض المعوقات المرتبطة بالتمويل في قسم الاقتصاد الإسلامي أي في مد القسم بالأموال اللازمة حيث تشكل الموارد المالية عنصراً مهماً لأي مؤسسة أو نشاط لتقديم خدمات جيدة ومتطور ، كما توجد معوقات تتمثل في ضعف الطلبة في جانب فقه المعاملات حيث أن بعض الطلاب لا يملكون خلفية كافية في جوانب الفقه الإسلامي وفقه المعاملات مثلاً بحكم أن بعضاً منهم لم يدرس في مدارس أو ثانويات شرعية بل كانت دراسته فقط في الاقتصاد العام وبعضاً منهم

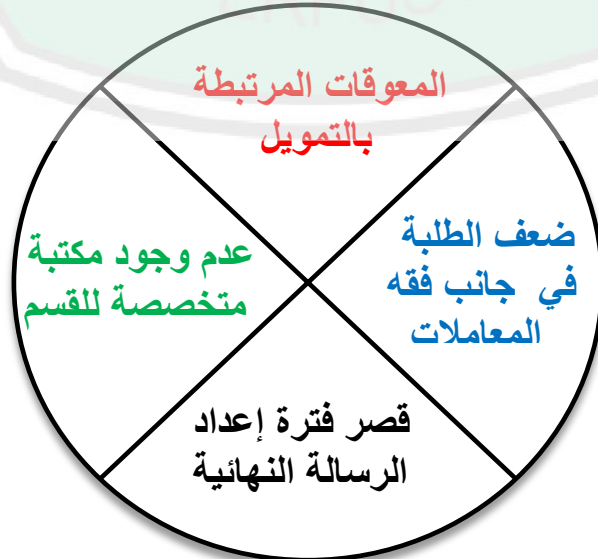
لم يدرس سوى مواد دينية عامة فلم يتقن الفقه ولم يتعمق في فروع المتصلة بالجوانب الاقتصادية كالمعاملات والعقود وغيرها.

2- توجد بعض المعوقات نتيجة عدم وجود مكتبة متخصصة في قسم الاقتصاد الإسلامي لكي يطلع عليها الباحث، كما إن أغلب وربما كل البحوث يتم كتابتها عبر الإنترنت أو الذهاب للمكتبة الجامعية العامة، في المقابل من المسلمات أن نجاح الجامعة مرتبط بتطور مكتبتها الجامعية وكفايتها، ومما يجدر ذكره هنا أن المكتبة الجامعية وكفايتها قد أصبحت من أهم المعايير الأساسية لتقييم الجامعة والاعتراف بها في الدول التي تأخذ بنظام تقييم الجامعات.

3- توجد معوقات للطلاب بقسم الاقتصاد الإسلامي تتمثل في قصر فترة الدراسة خصوصاً في فترة إعداد الرسالة النهائية أي رسالة الاجازة العليا حيث أن الطالب لا يجد الوقت الكافي لإنجاز رسالة الماجستير وكتابة مشروع تخرجه وهذه المشكلة يمكن التغلب عليها في حالة توفر الإمكانيات المناسبة في الجامعة للبحث كالمكتبات وكذلك في تعاون الجهات التي يقوم فيها الطلاب بتطبيق دراستهم ورسائلهم العلمية كالمصارف الإسلامية وغيرها والشكل التالي رقم (2) يلخص ما سبق.

شكل رقم (2) المعوقات التي تواجه قسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة مولانا مالك إبراهيم

الإسلامية الحكومية مالانج



الفصل الخامس :

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

يعرض الباحث فيما يلي خلاصة ما توصل إليه من نتائج في محاور الدراسة الثلاثة (تميز تجربة قسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج في تأصيل مبادئ وقيم ومناهج علم الاقتصاد الإسلامي ،وتقييم وتطوير تجربة قسم الاقتصاد الإسلامي، ومعرفة المعوقات التي تواجه قسم الاقتصاد الإسلامي):-

1- في مجال مبادئ الاقتصاد الإسلامي قد عملت جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج عن طريق قسم الاقتصاد الإسلامي على تأصيل مبادي الاقتصاد الإسلامي وأولها مبدأ العدالة بتسخيره الجهود في محاربة الربا والاحتكار وغيرها من المعاملات الاقتصادية المخالفة لهذا المبدأ ورعي القسم مبدأ التكافل الاجتماعي من خلال مناهجه المهتم بالزكاة والوقف وتجربته في إنشاء مركز للزكاة وعمل القسم على توسيع قاعدة التخصصات العلمية بشكل ساهم بمخرجاته في دعم متطلبات سوق العمل وتلبي التخصصات المالية في مجال يخدم المؤسسات الاقتصادية الإسلامية وعلى رأسها البنوك الإسلامية وفي مجال القيم الإسلامية الاقتصادية حقق القسم التأكيد على القيم الاقتصادية الإسلامية وتطبيقها في الواقع وهي ما يميز الاقتصاد الإسلامي عن غيره وأولها ربانية المصدر ودعم الفكرة الشاملة التي تعني شمولية الاقتصاد الإسلامي لخير الدنيا والاخرة وأنه اقتصاد رباني أخلاقي كما أكد على مبدأ واقعية نظريات علم الاقتصاد الإسلامي ومكانتها بين النظريات الاقتصادية الأخرى و

كرس قيمة إنسانية الاقتصاد الإسلامي وأن الانسان مستخلف في الارض لإعمارها ومن ناحية المنهج المعمول به تميز منهج القسم بأنه مغطي لكل موضوعات الاقتصاد الإسلامي وبأنه متأصل بالشريعة الإسلامية وعلومها كالفقه وعلم الأصول والمقاصد وإنه معتمد على النظريات الإسلامية الاقتصادية المبنية على الاجتهاد الفكري والمتأصلة بمصادر الشريعة القران والسنة وغيرها بإعمال العقل في الدليل لاستنباط الحكم الذي يحكم الظاهرة الاقتصادية.

2- في تقييم تجربة الاقتصاد الإسلامي بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج يجد الباحث أن قسم الاقتصاد قد نجح في العمل على استراتيجية تطوير المجتمع حيث يسعى قسم الاقتصاد الإسلامي إلى اثبات دوره وتميزه في خدمة المجتمع وهذا يكون من خلال ما يقدمه القسم من مخرجات علمية متخصصة في علم الاقتصاد الإسلامي ومن أشكال المساهمة أيضاً في تطوير المجتمع القيام بإنشاء مراكز خيرية وتنموية في المجتمع مثل إنشاء مركز الزكاة هدفه خدمة وتنمية المجتمع من خلال تجميع أموال الزكاة والصدقات وتوزيعها على المستحقين ، كما نجح القسم في تقديم التنوع في البحوث العلمية التي تتناول قضايا علم الاقتصاد الإسلامي والتي تسعى لوضع حلول لمشكلاته مختلفة وأن الابحاث العلمية التي تم إنتاجها للطلاب بقسم الاقتصاد الإسلامي بهذه الجامعة قد توزعت على التخصصات والمجالات الاقتصادية من مواضيع التمويل حتى الرقابة الشرعية وحتى القضايا الاقتصادية التنموية والاجتماعية وغيرها ونجح القسم في أثبات التطور في المواد التعليمية المادية والتجهيزات والمعدات المختلفة ، وأن قسم الاقتصاد الإسلامي قد أسهم في إنشاء فروع للمعاملات المالية الإسلامية وفي إنشاء مؤسسات مالية إسلامية وأنها قد

أسهمت في نشر مبادئ وقواعد وقيم الاقتصاد الإسلامي في الاطار المحلي والعالمي وخير دليل على ذلك أعداد الطلاب من خارج اندونيسيا الذين يلتحقون بهذا القسم سنوياً.

3- بالبحث في معوقات قسم الاقتصاد الإسلامي وجد الباحث أن أول تلك المعوقات مرتبط بالتمويل كما توجد معوقات تتمثل في ضعف الطلبة في جانب فقه المعاملات حيث أن بعض الطلاب لا يملكون خلفية كافية في جوانب الفقه الإسلامي وبالتحديد في فقه المعاملات ومن المعوقات عدم وجود مكتبة متخصصة في قسم الاقتصاد الإسلامي لكي يطلع عليها الباحث ،وتوجد معوقات للطلاب بقسم الاقتصاد الإسلامي تتمثل في قصر فترة الدراسة خصوصاً في فترة إعداد الرسالة النهائية أي رسالة الاجازة العليا حيث أن الطالب لا يجد الوقت الكافي لإنجاز رسالة الماجستير وكتابة مشروع تخرجه.

ثانياً : التوصيات

تأتي توصيات البحث من خلال ما توصل إليه الباحث من نتائج، وتشمل التوصيات محاور الدراسة الثلاثة (تميز تجربة قسم الاقتصاد الإسلامي في تأصيل مبادئ وقيم ومناهج علم الاقتصاد الإسلامي ،وتقييم وتطوير تجربة قسم الاقتصاد الإسلامي، ومعرفة المعوقات التي تواجه قسم الاقتصاد الإسلامي) وفي ضوء ذلك يوصي الباحث:

1- معالجة المعوقات التي تواجه قسم الاقتصاد الإسلامي وأولها مشكلة التمويل الهادفة للاستمرار بتطوير القسم وكذلك العمل على افتتاح مكتبة متكاملة ورقية وإلكترونية

خاصة به أو توفير المطلوب من المراجع والدورات في المكتبة العامة بشكل متاح لطلبة القسم.

2- تقديم الدورات المتخصصة والثقافية للطلاب الذين ليس لديهم دراية كافية بفقہ المعاملات بين حين وآخر وإكسابهم المعرفة المطلوبة بالنواحي الشرعية و المقاصدية في علم الاقتصاد الإسلامي.

3- توفير الامكانيات المناسبة في الجامعة للبحث في إنجاز البحوث العلمية الميدانية وكذلك في تعاون الجهات التي يقوم فيها الطلاب بتطبيق دراستهم ورسائلهم العلمية كالمصارف الإسلامية وغيرها .

4- العمل على توفير الأساتذة المدرسين المتخصصين وتشجيعهم للانخراط في تدريس مواد القسم والاستمرار في تطوير مناهج البحث الاقتصادي في هذا القسم ومساعدة الطلاب على نشر أبحاثهم محلياً ودولياً.

5- دمج مادتي منهج البحث الكيفي ومنهج البحث الكمي في مقرر ومنهج واحد ويتم استبدال المقرر بعد دمج هذين المادتين بمقرر التجارة والعلاقات الدولية الإسلامية نظراً لأهمية هذه المادة.

6- فتح المجال في مشاركة الطلاب والمهتمين بعلم الاقتصاد الإسلامي وتشجيعهم في الالتحاق بالدورات والمؤتمرات المعنية بتطوير علم الاقتصاد الإسلامي والمساهمة الفعالة فيها.

7- العمل على دعم الطلاب في تناول المواضيع المطورة للاقتصاد الإسلامي وعدم الاقتصار على مواضيع تبين الحرام والحلال في المعاملات الاقتصادية بل تعريفهم بمواضيع تعكس الواقع لتضع الحلول لمشكلاته المختلفة.

8- التنسيق والتشاور بين أقسام الاقتصاد الإسلامي في الجامعات لغرض توحيد الأهداف والخطط والمناهج من أجل الارتقاء بهذا العلم وتمكينه من أداء دوره في خدمة المجتمع والأمة الإسلامية.



المراجع

1-المراجع باللغة العربية

إبراهيم، أزهرى عثمان، فتاوى التمويل الإسلامي المعاصرة إشكالات الواقع وحلول المستقبل، ورقة مقدمة لمؤتمر الفتوى واستشراف المستقبل، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية، د-ت.

ابن كثير، إسماعيل القرشي، تفسير القرآن العظيم، الطبعة الثانية، دار الجيل، بيروت، 1410هـ.

أحمد، عبد الرحمان يسري، دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي، مجلة دراسات اقتصادية، العدد العاشر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008م.

الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية والمعهد الدولي للبنوك والاقتصاد الإسلامي، الموسوعة العلمية والعملية في البنوك الإسلامية، الأصول الشرعية والأعمال المصرفية في الإسلام، القاهرة، ج5، الجزء الشرعي، المجلد الأول، 1982م.

البعلي، عبد الحميد محمود، أصول الاقتصاد الإسلامي، دار الراوي، الدمام المملكة العربية السعودية، 2000م.

الجريدة الرسمية في الجزائر، العدد 91-تاريخ 6-ديسمبر - 1998م.

الجمال، محمد عبد المنعم، موسوعة الاقتصاد الإسلامي، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1986م.

الجنيدل، حمد بن عبدالرحمن، منهاج الباحثين في الاقتصاد الإسلامي، شركة العبيكان للطباعة والنشر، المملكة العربية السعودية، 1406هـ.

الجوعاني، محمد نجيب حمادي، ضوابط التجارة في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1426 هـ.

الدبو، إبراهيم فاضل، الاقتصاد الإسلامي دراسة وتطبيق، دار المناهج، عمان الأردن، 2008م.

الدجاني، أحمد صدقي، ضوابط استخدام آليات الفكر الغربي، مجلة المسلم المعاصر، جمعية المسلم المعاصر، سنة 19، العددان 73-74، 1985م.

الدرعان، عبد الله، المدخل للفقہ الإسلامي، الطبعة الأولى، مكتبة التوبة، الرياض، 1413هـ.

الزرقا، محمد أنس، تحقيق إسلامية علم الاقتصاد، المفهوم والمنهج، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، المجلد 2، العدد 1، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 1990م.

الزهراني، محمد بن حسن، تصور تأصيل الاقتصاد الإسلامي لعلم الاقتصاد وأثره في المسيرة العلمية دراسة تطبيقية على تجربة شعبة الدراسات العليا في كلية الشريعة بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2007م.

السالوس، على أحمد، موسوعة القضايا الفقهية، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2005م.

السبهاني، عبد الجبار حمد عبيد، الأسعار وتخصيص الموارد في الإسلام، دار البحوث للدراسات الإسلامية، الإمارات، 2005م.

السريتي، السيد محمد أحمد، مبادئ الاقتصاد الجزئي، ط1، الدار الجامعية، مصر، 2004م.

السعدي، عبد الرحمن بن ناصر، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، مكتبة الأوس، المدينة المنورة، دار الصفا للنشر والتوزيع، الزقازيق، مصر.

السلمي، عز الدين العز بن عبد السلام، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، تحقيق: نزيه كمال حماد وعثمان جمعة ضميرية، دار القلم، دمشق، 2000م.

الصدر، محمد باقر، اقتصادنا، الطبعة الثانية، دار الكتاب اللبنانية، بيروت، 1982م.

العبد الكريم، راشد بن حسين، البحث النوعي: نحو نظرة أعمق في الظواهر التربوية، بتصريف من بحث منشور في الانترنت.

هيثم عبد الحميد خزنة، دور المؤسسات التعليمية في عملية التحول في القطاع المالي والمصرفي الجامعة الأسمرية نموذجاً، الجامعة الأسمرية للعلوم الإسلامية زليتن/ ليبيا، 2013م

العيسى، أحمد محمد، التعليم في المملكة العربية السعودية، سياسته ونظمه واستشراف مستقبله دار الزيتونة للنشر والتوزيع، الرياض، 1426هـ.

الفتحري، شوقي، ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1978م.

- الفهارس التحليلية للاقتصاد الإسلامي، 5 أجزاء، مكتبة صالح كامل والمجمع الملكي
 لبحوث الحضارة الإسلامية، مؤسسة آل البيت، عمان، الأردن، 1986م.
- القرضاوي، يوسف عبدالله، دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة وهبة، 14
 شارع الجمهورية، مكتبة عابدين، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 1976م.
- المغربي، عبد الحميد عبد الفتاح، الإدارة الاستراتيجية لمواجهة تحديات القرن الحادي
 والعشرين، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 1999م.
- المنأوي، محمد عبد الرؤوف، التعاريف، تحقيق محمد رضوان الدية، الطبعة الأولى، دار
 الفكر المعاصر، بيروت دمشق، 1410هـ.
- الناصر، عبد الله، تعريف النظام الاقتصادي الإسلامي، د-ت.
- النمري، ابن عبد البر، التمهيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير
 البكري، وزارة الأوقاف، المغرب، 1387هـ.
- النمري، خلف بن سليمان بن صالح، مدى نجاح تجربة جامعة أم القرى في الاقتصاد
 الإسلامي، المملكة العربية السعودية، 2003م.
- بن حسين، عبد العزيز محمد، أدوات البحث التربوي، من مقررات جامعة الملك سعود،
 المملكة العربية السعودية، 1430هـ.
- بن عبد السلام، عزالدين، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، دار الكتب العلمية، بيروت،
 د-ت.

بن منصور، موسى، وشاوش، توفيق براهيم، دور التمويل الأصغر في محاربة الفقر في المناطق الريفية ضمن أطر المالية الإسلامية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج، الجزائر، د-ت.

بوحوش، عمار، والذنيبات، محمد محمود، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م.

حطاب، كمال توفيق، اتجاهات البحث العلمي في الاقتصاد الإسلامي جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 2007م.

حطاب، كمال توفيق، منهجية البحث في الاقتصاد الإسلامي وعلاقته بالنصوص الشرعية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، مجلد 16، عدد 2، جدة، مركز النشر العلمين، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2003م.

حماد، عبد الآخر، خصائص النظام الاقتصاد الإسلامي، دراسة مسيرة، د-ت.

دراجي، السعيد، أهمية تكوين الإطار المتخصص في الاقتصاد الإسلامي، تجربة قسم الاقتصاد بجامعة الأمير عبد القادر نموذجاً، الجزائر، 2011م.

دليل جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، لعام 1415هـ.

دوابه، أشرف محمد، الاقتصاد الإسلامي، مدخل ومنهج، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 2010م.

رحمة، صديق طلحة، تجربة مركز الاقتصاد الإسلامي بجامعة السودان العالمية في مجال البحث في الاقتصاد الإسلامي، السودان، 2008م.

سري ،حسن، الاقتصاد الإسلامي: مبادئ وخصائص وأهداف، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2004م.

صوان، محمود حسن ،أساسيات الاقتصاد الإسلامي ،دار المناهج، عمان ، 2004م.

طبري، سعد، دور الجهاز المصرفي في الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، الجزائر، 2001م.

السمدوني، إبراهيم عبد الرافع ، وآخرون، تفعيل دور عضو هيئة التدريس بالجامعات المصرية في مجال خدمة المجتمع ، مجلة التربية، كلية التربية ، جامعة الأزهر مصر، ع127 ،جزء أول أكتوبر، 2005م.

عبد الرحمن، إسماعيل، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل، عمان، 2005م.

عبد المنعم، أحمد، توفر البيانات والمعلومات الإحصائية والسكانية في المنطقة العربية بين الواقع والتحديات، الدوحة، نوفمبر 2011م.

عبدالواحد، عطية، حق الفقراء المسلمين في ثروات الأمة الإسلامية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992م.

عثمان، عبد الكريم، معالم الثقافة الإسلامية، الطبعة الرابعة، دار اللواء، الرياض، 1394هـ.

علاش، أحمد، محفزات النشاط الاقتصادي في الإسلام، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الاقتصاد تخصص تحليل اقتصادي جامعة بن يوسف بن خدة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، الجزائر، 2006م.

علة، مراد، والجودي، محمد علي، الاقتصاد الإسلامي: قراءة مفاهيمي تأصيلية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية جامعة الجلفة الجزائر.

فلاق، علي، مويل الاستثمارات في الاقتصاد الإسلامي، رسالة ماجستير، الجزائر، 2002، 2001م.

فلية، فاروق، والزكي، أحمد عبد الفتاح، معجم مصطلحات التربية لفظاً واصطلاحاً، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، 2004م.

قطب، سيد، خصائص التصور الإسلامي ومقوماته، الطبعة الثانية، مطبعة الحلبي، القاهرة، 1965م.

جغحوف، فتيحة، معوقات البحث الاجتماع معوقات البحث الاجتماعي في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين، دراسة ميدانية في جامعات سطيف، قسنطينة، رسالة الماجستير تخصص إدارة وتنمية الموارد البشرية، الجزائر، 2008م.

محمد، محمود يونس، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية، مصر، 1985م.

مراد، ناصر، مبادئ ومنهج الاقتصاد الإسلامي كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، د-ت.

مرطان، سعيد سعد، مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1986م.

الزرقا، محمد أنس ، تحقيق إسلامية علم الاقتصاد، المفهوم والمنهج، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، المجلد2، العدد1، جدة، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، 1990م.

محمود، صلاح الدين فهمي، العلاقات الاقتصادية الدولية في الإسلام، نشر قسم الاقتصاد الإسلامي بالجامعة الأمريكية المفتوحة وكلية التجارة جامعة الأزهر الشريف مصر، دراسة مقارنة، د-ت.

الدجني، إياد علي ، دور التخطيط الاستراتيجي في جودة الأداء المؤسسي، دراسة وصفية تحليلية في الجامعات النظامية الفلسطينية بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في التربية "مناهج وطرائق التدريس جامعة دمشق ، الجمهورية العربية السورية، 2011م.

سلسلة الإدارة المثلى، أساليب التوجيه المثالي ، بيروت لبنان، مكتبة لبنان، 2002م.
منصور، أحمد إبراهيم، عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية. رؤية إسلامية مقارنة.. مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (66) يونيو 2007 م، بيروت.

موقع جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسطنطينة الجزائر، صفحة كلية الشريعة والاقتصاد.

موقع جامعة السودان العالمية على الإنترنت : [WWW.SIU-SD.COM].

نصار، أحمد محمد محمود، دور الباحث في الاقتصاد الإسلامي بين علم الفقه وعلم الاقتصاد - دراسة منهجية، د-ت.

هيكل، عبدالعزيز، مدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، دار النهضة، بيروت، لبنان، د-ت.

وورقية، عبد الرزاق، التطور المصطلحي في الاقتصاد الإسلامي.

عبد الله شحاتة، الأزمة المالية: المفهوم والأسباب، د-ت.

يعقوب، سليمان، مبادئ الاقتصاد الجزئي، دار المسيرة، عمان، الأردن، 1999م.

محمود شاكر، التاريخ الإسلامي، التاريخ المعاصر، الأقليات الإسلامية، دمشق، مكتب الإسلامي، 1416هـ.

مجلة إندونيسيا، اليوم العدد 30، 1979م.

2-المراجع باللغة الاندونيسية

DISUSUN OLEH ERNI KUSUMA DEWI MISLIN ISMIARTI
NURUL KHAFIYATUS S. KHOIRUDDIN Makalah Sejarah
Perkembangan Ekonomi Islam Tentang Islam Dan
Perkembangan Ekonomi Islam Jumat, 24 April.

SEJARAH PERKEMBANGAN EKONOMI ISLAM DI INDONESIA
21.50.00Islamic Economics Islamic Economics Knowledge
Sharia Economics is a Solution.

Mengembangkan Ekonomi Syariah di Indonesia Yoyo Sudoyo
Oleh: Yoyo Sudoyo DOMPET DHUAFA BEASTUDI
INDONESIA .

MPLEMENTASI EKONOMI SYARIAH Agustianto Sekjend DPP
Ikatan Ahli Ekonomi Islam Indonesia IAEI.

الملاحق

كشف بالدكاترة المدرسين بقسم الاقتصاد الإسلامي

الجنسية	الاساتذة الرسميون	رقم
إندونيسي	د. نور اسناوي	1-
إندونيسي	د. أحمد جلال الدين	2-
إندونيسي	د. أحمد مهتدي رضوان	3-
إندونيسي	أ. د. محمد جعفر	4-
إندونيسي	د. مصباح المنير	5-
إندونيسية	د. ثاني سوبر يانتو	6-
إندونيسي	د. عمرة الحسنة	7-
إندونيسية	د. إلفي نور ديانا	8-
إندونيسي	د. إنداه يوليانا	9-
إندونيسي	د. سيسوانتو	10-
إندونيسي	د. سالم العيد روسي	11-
إندونيسي	د. عون الرفيق	12-
إندونيسي	د. سلامت	13-
الجنسية	الاساتذة غير الرسميين	رقم
إندونيسي	د. مشهوري	1-
إندونيسي	د. فريدة رحمواتي	2-
إندونيسي	د. أري كمانتي	3-
إندونيسي	د. إمامة زهرة	4-



KEPUTUSAN DIREKTUR JENDERAL PENDIDIKAN ISLAM
NOMOR : 1462 TAHUN 2013

TENTANG
IZIN PENYELENGGARAAN PROGRAM STUDI PADA PROGRAM MAGISTER
UNIVERSITAS ISLAM NEGERI MAULANA MALIK IBRAHIM MALANG
TAHUN 2014

DENGAN RAHMAT TUHAN YANG MAHA ESA
DIREKTUR JENDERAL PENDIDIKAN ISLAM,

- Menimbang :
- a. bahwa dalam rangka memberikan otonomi kepada perguruan tinggi agama Islam untuk mengembangkan satu atau kelompok bidang ilmu tertentu sesuai kebutuhan, maka perguruan tinggi didorong untuk menyelenggarakan program studi yang bermutu dan relevan;
 - b. bahwa dalam rangka pembinaan dan pengawasan atas penyelenggaraan pendidikan dan pengembangan bidang keilmuan yang dibutuhkan pada perguruan tinggi agama Islam, Direktorat Jenderal Pendidikan Islam melakukan pengkajian terhadap usulan pembukaan program studi;
 - c. bahwa berdasarkan pertimbangan pada huruf a dan b di atas perlu ditetapkan dalam Keputusan Direktur Jenderal Pendidikan Islam tentang Izin Penyelenggaraan Program Studi pada Program Magister Universitas Islam Negeri Maulana Malik Ibrahim Malang Tahun 2014.
- Mengingat :
1. Undang-Undang Nomor 20 Tahun 2003 tentang Sistem Pendidikan Nasional (Lembaran Negara Republik Indonesia Tahun 2003 Nomor 78, Tambahan Lembaran Negara Republik Indonesia Nomor 4301);
 2. Undang-Undang Nomor 12 Tahun 2012 tentang Pendidikan Tinggi (Lembaran Negara Republik Indonesia Nomor 158);
 3. Peraturan Pemerintah Nomor 17 Tahun 2010 tentang Pengelolaan dan Penyelenggaraan Pendidikan (Lembaran Negara Republik Indonesia Tahun 2010 Nomor 23, Tambahan Lembaran Negara Republik Indonesia Nomor 5105), sebagaimana telah diubah dengan Peraturan Pemerintah Nomor 66 Tahun 2010 (Lembaran Negara Republik Indonesia Tahun 2010 Nomor 112, Tambahan Lembaran Negara Republik Indonesia Nomor 5157);
 4. Peraturan Presiden Nomor 47 Tahun 2009 tentang Pembentukan dan Organisasi Kementerian Negara;
 5. Peraturan Presiden Nomor 24 Tahun 2010 tentang Kedudukan, Tugas, dan Fungsi Kementerian Negara serta Susunan Organisasi, Tugas, dan Fungsi Eselon I Kementerian Negara, sebagaimana telah diubah dengan Peraturan Presiden Nomor 67 Tahun 2010;

6. Peraturan Menteri Pendidikan Nasional Nomor 28 Tahun 2005 tentang Badan Akreditasi Nasional Perguruan Tinggi sebagaimana telah diubah dengan Peraturan Menteri Pendidikan Nasional Nomor 6 Tahun 2010;
7. Keputusan Menteri Agama Nomor 394 Tahun 2003 tentang Pedoman Pendirian Perguruan Tinggi Agama;
8. Keputusan Menteri Agama Nomor 156 Tahun 2004 tentang Pedoman Pengawasan, Pengendalian dan Pembinaan Program Diploma, Sarjana dan Pascasarjana pada Perguruan Tinggi Agama Islam;
9. Keputusan Menteri Agama Nomor 353 Tahun 2004 tentang Pedoman Penyusunan Kurikulum Pendidikan Tinggi Agama Islam;
10. Keputusan Menteri Agama Nomor 387 Tahun 2004 tentang Petunjuk Pelaksanaan Pembukaan Program Studi pada Perguruan Tinggi Agama Islam;
11. Peraturan Menteri Agama Nomor 36 Tahun 2009 tentang Penetapan Pembidangan Ilmu dan Gelar Akademik di Lingkungan Perguruan Tinggi Agama;
12. Peraturan Menteri Agama Nomor 10 Tahun 2010 tentang Organisasi dan Tata Kerja Kementerian Agama;

- Memperhatikan :
1. Hasil rapat Tim Teknis dan Tim Penilai proposal pembukaan program studi baru Perguruan Tinggi Agama Islam Tahun 2013 pada Tanggal 23 – 25 September 2013;
 2. Kelengkapan administratif sebagai persyaratan pembukaan program studi baru;

MEMUTUSKAN

Menetapkan : **KEPUTUSAN DIREKTUR JENDERAL PENDIDIKAN ISLAM TENTANG IZIN PENYELENGGARAAN PROGRAM STUDI PADA PROGRAM MAGISTER UNIVERSITAS ISLAM NEGERI MAULANA MALIK IBRAHIM MALANG TAHUN 2014.**

KESATU : Memberikan izin penyelenggaraan program studi pada Program Magister Universitas Islam Negeri Maulana Malik Ibrahim Malang sebagai berikut:

No.	Program Studi	Program	Gelar Akademik
1.	Ekonomi Syariah	Magister	Magister Ekonomi Syariah (M.E.Sy)

KEDUA : Izin penyelenggaraan Program Studi dimaksud pada diktum KESATU harus menghasilkan lulusan sesuai dengan kompetensi kerja dalam Kerangka Kualifikasi Nasional Indonesia yang diatur dalam Peraturan Presiden Republik Indonesia Nomor 8 Tahun 2012 tentang Kerangka Kualifikasi Nasional Indonesia.

KETIGA : Program studi sebagaimana dimaksud dalam diktum KESATU

dinyatakan memenuhi persyaratan akreditasi minimal, dan perguruan tinggi penyelenggara program studi wajib mengajukan akreditasi ulang sesuai peraturan perundangan.

KEEMPAT : Izin Penyelenggaraan program studi sebagaimana dimaksud pada diktum KESATU adalah izin untuk pelaksanaan perkuliahan reguler dan tidak untuk pelaksanaan perkuliahan *extention*, dalam waktu 4 (empat) tahun tidak membuka program konversi, memperpendek masa studi Program Magister, perkuliahan di luar kampus (kelas jauh), menerima rombongan yang berpotensi penyelenggaraan kelas di luar kampus.

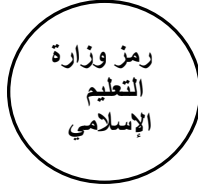
KELIMA : Keputusan ini mulai berlaku pada tanggal ditetapkan.



Ditetapkan di Jakarta
pada tanggal 13 Maret 2014

DIREKTORAT JENDERAL
PENDIDIKAN ISLAM
DIREKTUR JENDERAL,

NUR SYAM F.



قرار رئيس مكتب وزارة التعليم الإسلامي

رقم: 1462 عام 2014

بشأن ترخيص فتح القسم الدراسي في برنامج الماجستير
بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج

عام 2014

برحمة الله سبحانه وتعالى

بالنظر إلى
: أ. توفير الحرية للجامعات الإسلامية في تطوير القسم الدراسي أو التخصص
المعّين وفقا للمتطلبات، فقامت بدعم الجامعات لفتح القسم المناسب وله
الجودة؛

ب. عملية التوجيه والإشراف على الإجراء التعليمي وتطوير التخصصات
الدراسية التي تحتاج إليها الجامعات الإسلامية، قامت بدراسة طلب فتح القسم
الدراسي؛

ج. دراسة البند أ و ب أعلاه، فنحتاج إلى إصدار قرار وزاري بشأن ترخيص
فتح القسم الدراسي لبرنامج الماجستير بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية
الحكومية مالانج عام 2014.

وبعد الإطلاع على
: 1. القانون رقم 20 عام 2003 بشأن نظام التعليم الوطني (دستور
للجمهورية الإندونيسية عام 2003 رقم 78، و دستور للجمهورية
الإندونيسية 4301)؛

2. القانون رقم 12 عام 2012 بشأن التعليم العالي (دستور للجمهورية
الإندونيسية رقم 158)؛

3. اللائحة رقم 17 عام 2010 بشأن الإدارة والإجراءات التعليمية (دستور
للجمهورية الإندونيسية عام 2010 رقم 23، و دستور للجمهورية
الإندونيسية رقم 5150) كما هو منسوخ باللائحة رقم 66 عام 2010

- (دستور للجمهورية الإندونيسية عام 2010 رقم 112، و دستور للجمهورية الإندونيسية رقم 5157)؛
4. مرسوم رئيس الجمهور رقم 47 عام 2009 بشأن إنشاء وتنظيم الوزارات؛
5. مرسوم رئيس الجمهور رقم 24 عام 2010 بشأن المكانة، الواجبات، ووظيفة الوزير، كما هو منسوخ بمرسوم رئيس الجمهور رقم 67 عام 2010؛
6. مرسوم وزير التعليم الوطني رقم 28 عام 2005 بشأن الهيئة الوطنية للاعتماد الأكاديمي كما هو منسوخ بقرار وزير التعليم الوطني رقم 6 عام 2010؛
7. قرار وزير الشؤون الدينية رقم 394 عام 2003 بشأن دليل إنشاء الجامعات الإسلامية؛
8. قرار وزير الشؤون الدينية رقم 156 عام 2004 بشأن دليل الإشراف، السيطرة والتدريب لبرنامج الدبلوم، البكالوريوس والدراسات العليا في الجامعات الإسلامية؛
9. قرار وزير الشؤون الدينية رقم 353 عام 2004 بشأن الدليل لإعداد المناهج التعليمية في الجامعات الإسلامية؛
10. قرار وزير الشؤون الدينية رقم 387 عام 2004 بشأن المبادئ التوجيهية في فتح القسم الدراسي في الجامعات الإسلامية؛
11. اللائحة لوزير الشؤون الدينية رقم 36 عام 2009 بشأن تأسيس تجزئة العلوم والمؤهلات العلمية في بيئة الجامعات الإسلامية؛
12. اللائحة لوزير الشؤون الدينية رقم 10 عام 2010 بشأن المنظمات وخطة العمل لوزارة الشؤون الدينية.

- وبالموافقة على :
1. نتيجة الاجتماع بين فريق الفن وفريق التقييم على تقرير المقدم بجلسته في التاريخ 23-25 سبتمبر 2013؛
2. اكتمال المتطلبات الإدارية كشرط لفتح القسم الدراسي الجديد؛

قرّر

بإعطاء ترخيص فتح القسم الدراسي في برنامج الماجستير بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج عام 2014

(المادة الأولى)

إعطاء ترخيص فتح القسم الدراسي في برنامج الماجستير بجامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج كما يلي:

الرقم	القسم الدراسي	المستوى الأكاديمي	المؤهل العلمي
1	الاقتصاد الإسلامي	الماجستير	الماجستير في الاقتصاد الإسلامي (M.E.Sy)

(المادة الثانية)

يرخص فتح القسم الدراسي الذي يقصد في المادة الأولى لا بد أن يخرج خريجيه وفقاً لكفاءة العمل في إطار المؤهلات الوطنية بإندونيسيا الذي نصّ فيه مرسوم رئيس الجمهورية الإندونيسية رقم 8 عام 2012 بشأن إطار المؤهلات الوطنية بإندونيسيا.

(المادة الثالثة)

القسم الدراسي الذي يقصد في المادة الأولى قد قرر باستثناء أقل الدرجة في الاعتماد الأكاديمي، وعلى الجامعات التي فتحت ذلك القسم تقديم طلب الاعتماد في المستقبل وفقاً للوائح القانونية.

(المادة الرابعة)

ترخيص فتح القسم الدراسي الذي يقصد في المادة الأولى هو ترخيص للتنفيذ العملية الدراسية الاعتيادية وليس للعملية الدراسية غير الاعتيادية، مدتها 4 سنوات، ولا يفتح برنامج المعادلة، ولا تقصير مدة الدراسة، ولا يفتح الدراسة خارج الجامعة (التعليم عن بعد) ولا يقبل المجموعة التي ستؤدي إلى فتح الفصل الدراسي خارج الجامعة.

(المادة الخامسة)

ينطبق هذا القرار منذ تاريخ إصدارها

قرر في جاكرتا، 13 مارس
2014

رئيس مكتب وزارة التعليم
الإسلامي،

(التوقيع والختم)
نور شام



إدارة العملاء والقادة في منظمة كهيئة العملاء
 على العقود والخدمات
 المصرفية شركة سينا
 في المال والتحويلات
 في فوسفات مادورا

No	Judul Skripsi	PERSEPSI KIAS DAN TOKOH NU TERHADAP AKAD DAN PRODUK AL-QARDULUL HASAN, RAHN DAN HADESH DI KOPERASI SIMPAN PINJAM PEMBAYARAN SYARIAH BAITUL MAL WA TAHWIL (KSPPS BMT NU) JAWA TIMUR DI GARUDA SUMENEP
13	Alamat Rumah	mandala gapura sumenep
	NIM	14801018
	Nama Mahasiswa	MOHAMED A. A. MOHAM
	Tempat dan Tanggal Lahir	DERNA, 05 Januari 1986
	Tahun Masuk UIN	2014/2
	Tanggal Lulus	16 September 2016
	Judisium	3.70 (Cumlaude)
	No. Ijazah UIN	2086/UIN-S2/2016
	Judul Skripsi	دور هيئات الرقابة الشرعية على أداء المصارف الإسلامية ومدى موافقتها مع المعايير الشرعية الصادرة من أوقاف دراسة حالة في مصرف بنا شريعة كتيري
	Alamat Rumah	Libya
14	NIM	14801021
	Nama Mahasiswa	HAMED ABDELSALAM MANSOUR EZBEYDA
	Tempat dan Tanggal Lahir	SIRT, 01 Januari 1984
	Tahun Masuk UIN	2014/2
	Tanggal Lulus	09 September 2016
	Judisium	3.73 (Cumlaude)
	No. Ijazah UIN	2068/UIN-S2/2016
	Judul Skripsi	إدارة مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية دراسة الحالة مصرف بوي شريعة مالانج
	Alamat Rumah	Libya
15	NIM	14801022
	Nama Mahasiswa	ASAM HILAD OHRAN HILAD
	Tempat dan Tanggal Lahir	SIRTE, 07 Mei 1984
	Tahun Masuk UIN	2014/2
	Tanggal Lulus	09 September 2016
	Judisium	3.60 (Cumlaude)
	No. Ijazah UIN	2069/UIN-S2/2016
	Judul Skripsi	إدارة التورق بالشارقة في المصارف الإسلامية (دراسة الحالة على مصرف مالانج) شركة مالانج
	Alamat Rumah	libya
16	NIM	14801024x
	Nama Mahasiswa	ABDELSALAM ENHEMIED IBRAHIM MOHAMMED
	Tempat dan Tanggal Lahir	SABHA, 03 Juni 1989
	Tahun Masuk UIN	2014/2
	Tanggal Lulus	
	Judisium	0.00 []
	No. Ijazah UIN	2070/UIN-S2/2016
	Judul Skripsi	
	Alamat Rumah	libya
17	NIM	14801026
	Nama Mahasiswa	ABOULLAH ALMBROUK AHMED ALHADEI
	Tempat dan Tanggal Lahir	SEBHA, 23 Maret 1980
	Tahun Masuk UIN	2014/2
	Tanggal Lulus	09 September 2016
	Judisium	3.48 (Sangat Baik)
	No. Ijazah UIN	2071/UIN-S2/2016
	Judul Skripsi	شركة (BNI) التعاونية للمصارف الإسلامية دراسة حالة على مصرف ليبيا
	Alamat Rumah	sebha, libya
18	NIM	14801028
	Nama Mahasiswa	ASAAD MOHAMED ALI A. EL SHARIF
	Tempat dan Tanggal Lahir	TRIPOLI, 13 Oktober 1984
	Tahun Masuk UIN	2014/2
	Tanggal Lulus	09 September 2016
	Judisium	3.72 (Cumlaude)
	No. Ijazah UIN	2072/UIN-S2/2016
	Judul Skripsi	التصنيف التي توجد هيئات الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية (الدراسة على مصرف ليبيا) دراسة الحالة على مصرف ليبيا (مالانج)
	Alamat Rumah	libya
19	NIM	14801029
	Nama Mahasiswa	NASER ALFITOURI FARAD
	Tempat dan Tanggal Lahir	SIRT, 20 Januari 1987
	Tahun Masuk UIN	2014/2
	Tanggal Lulus	09 September 2016
	Judisium	3.52 (Cumlaude)
	No. Ijazah UIN	2073/UIN-S2/2016
	Judul Skripsi	إدارة السيولة النقدية في المصارف الإسلامية دراسة على مصرف معاملات

6		NIM 14800019 Nama Mahasiswa YASEEN MIPTAH MAEYOUF ATEEQ Tempat dan Tanggal Lahir BANI WALEED, 01 Nopember 1976 Tahun Masuk UIN 2014 Tanggal Lulus 07 Maret 2016 Judisium 3.63 (Cumlaude) No. Ijazah UIN 1747/UIN-S2/2016 Judul Skripsi استراتيجية الإعلان التجاري ودوره في تنمية المؤسسات المالية الإسلامية (دراسة حالة مصرف الجمهورية في ليبيا) Alamat Rumah Libya
7		NIM 14800030 Nama Mahasiswa TALAL OMAR ABULGASEM KAZUZ Tempat dan Tanggal Lahir ZWARA, 17 Januari 1984 Tahun Masuk UIN 2014 Tanggal Lulus 15 Juli 2016 Judisium 3.31 (Sangat Baik) No. Ijazah UIN 1985/UIN-S2/2016 Judul Skripsi استراتيجية التمويل للشروعات الصغرى في المصارف الإسلامية Alamat Rumah Libya
8		NIM 14800021 Nama Mahasiswa FATMA OMAR A. KAZOUZ Tempat dan Tanggal Lahir ZWARA, 13 Maret 1982 Tahun Masuk UIN 2014 Tanggal Lulus 07 Maret 2016 Judisium 3.61 (Cumlaude) No. Ijazah UIN 1748/UIN-S2/2016 Judul Skripsi مؤقت تمكن المرأة الاقتصادي والعولم المتغيرة مدينة الجميل ليبيا- دراسة ميدانية Alamat Rumah Libya
9		NIM 14800022 Nama Mahasiswa MOUSA AHMED ABDO OMAR Tempat dan Tanggal Lahir SIRTE, 01 Desember 1986 Tahun Masuk UIN 2014 Tanggal Lulus 07 Maret 2016 Judisium 3.82 (Cumlaude) No. Ijazah UIN 1749/UIN-S2/2016 Judul Skripsi مكتبات تمويل المصارف التقليدية الى المصارف الإسلامية في ليبيا دراسة ميدانية على مصرف الجمهورية فرع طبرق Alamat Rumah Libya
10		NIM 14801002 Nama Mahasiswa SUBARI Tempat dan Tanggal Lahir SAMPANG, 04 Agustus 1989 Tahun Masuk UIN 2014/2 Tanggal Lulus 26 Desember 2016 Judisium 3.58 (Cumlaude) No. Ijazah UIN 2216/UIN-S2/2017 Judul Skripsi ANALISIS PENERAPAN HYBRID CONTRACT PADA PRODUK UNIT LINK DI ASURANSI JIWA PT PRUDENTIAL PAMEKASAN Alamat Rumah Desa poroh العقود الهجينة في شركة التامين دراسة تطبيقية تحليلية
11		NIM 14801006 Nama Mahasiswa HAS NIRA TUL MAFAZA MUTIARA Tempat dan Tanggal Lahir SURABAYA, 08 Agustus 1992 Tahun Masuk UIN 2014/2 Tanggal Lulus 26 Desember 2016 Judisium 3.55 (Cumlaude) No. Ijazah UIN 2217/UIN-S2/2017 Judul Skripsi CADANGAN KERUGSIAN PENURUNAN NILAI PADA PEMBIAYAAN MUDHARABAH (STUDI KASUS : BANK JATIM SYARI'AH KANTOR CABANG MALANG) Alamat Rumah JL. SIDOSEKMO III/27 B, SURABAYA خطابيات المحاسبة
12		NIM 14805011 Nama Mahasiswa AINUL YAQEN Tempat dan Tanggal Lahir SUMENER, 10 Nopember 1991 Tahun Masuk UIN 2014/2 Tanggal Lulus 26 Desember 2016 Judisium 3.55 (Cumlaude) No. Ijazah UIN 2218/UIN-S2/2017 Judul Skripsi حسابات الخنازير كوسيلة التمويل بالبنك دراسة حالة في بنك جامع اسلاميا



Universitas Islam Negeri (UIN)
Maulana Malik Ibrahim Malang
Jalan Gajayana No. 50 Malang
Telp: +62 341 551354

Selamat Datang MAGISTER EKONOMI SYARIAH [Logout] [Kamis, 16 Februari 2017]

Menu

BIODATA ALUMNI

BIODATA ALUMNI ANGGATAN 2014/2

Pilih Angkatan: Pilih Aksi: Tampilkan

	<p>NIM 14800002</p> <p>Nama Mahasiswa SUPTAN SAURI</p> <p>Tempat dan Tanggal Lahir KANDANG JAYA KAB. BALANGAN KAL, 05 Maret 1992</p> <p>Tahun Masuk UIN 2014</p> <p>Tanggal Lulus 26 Desember 2016</p> <p>Judisium 3.79 (Cumlaude)</p> <p>No. Ijazah UIN 2211/UIN-S2/2017</p> <p>Judul Skripsi Analisis Pengaruh Kualitas Pelayanan Islami terhadap Kepuasan dan Kepercayaan Anggota di Pusat Koperasi Syariah Arkami Jawa Timur</p> <p>Alamat Rumah Desa Kandang Jaya RT. 4 No. 9 Kec. Lempohong Kab. Balangan Kalimantan Selatan</p>
	<p>NIM 14800004</p> <p>Nama Mahasiswa RAHMI SEPTIYANG, S.E.I</p> <p>Tempat dan Tanggal Lahir JAKARTA, 29 September 1993</p> <p>Tahun Masuk UIN 2014</p> <p>Tanggal Lulus 26 Desember 2016</p> <p>Judisium 3.92 (Cumlaude)</p> <p>No. Ijazah UIN 2212/UIN-S2/2017</p> <p>Judul Skripsi TELAAH STRATEGI PENGHIMPUNAN DANA (FUNDRAISING) WAKAF TURAI-UNTUK MEWUJUDKAN PEMBERDAYAAN MASYARAKAT (STUDI KASUS DI BAITUL MAL HIDAYATULLAH PERWAKILAN JAWA TIMUR)</p> <p>Alamat Rumah PERUM CEMPAKA INDAH F/5 RT. 002 RW. 006 KEL. MULYOREJO KEC. SUKUH</p>
	<p>NIM 14800005</p> <p>Nama Mahasiswa ALFI THORIKATUS SHOFA</p> <p>Tempat dan Tanggal Lahir BOJONEGORO, 09 Oktober 1990</p> <p>Tahun Masuk UIN 2014</p> <p>Tanggal Lulus 26 Desember 2016</p> <p>Judisium 3.61 (Cumlaude)</p> <p>No. Ijazah UIN 2213/UIN-S2/2017</p> <p>Judul Skripsi Pengaruh Pembiayaan Muzara'ah dan Zarah Terhadap Ketahanan Pangan Petani penggarap Di Kecamatan Baureno Kabupaten Bojonegoro Jawa Timur</p> <p>Alamat Rumah Ds. Orajat RT/RW 06/02 Baureno Bojonegoro</p>
	<p>NIM 14800009</p> <p>Nama Mahasiswa HAZAR</p> <p>Tempat dan Tanggal Lahir SUMENEP, 10 Agustus 1990</p> <p>Tahun Masuk UIN 2014</p> <p>Tanggal Lulus 26 Desember 2016</p> <p>Judisium 3.68 (Cumlaude)</p> <p>No. Ijazah UIN 2214/UIN-S2/2017</p> <p>Judul Skripsi ANALISIS MANAJEMEN RISIKO PEMBIAYAAN NATURAL UNCERTAINTY CONTRACTS (NUC) PADA PT BANK SYARIAH MANDOKI KANTOR AREA MALANG</p> <p>Alamat Rumah ERRABU BLUTO SUMENEP</p>
	<p>NIM 14800013</p> <p>Nama Mahasiswa ZAHIDA I TISOMA BILLAH</p> <p>Tempat dan Tanggal Lahir SIDOARJO, 18 Februari 1992</p> <p>Tahun Masuk UIN 2014</p> <p>Tanggal Lulus 26 Desember 2016</p> <p>Judisium 3.66 (Cumlaude)</p> <p>No. Ijazah UIN 2215/UIN-S2/2017</p> <p>Judul Skripsi ANALISIS PENGARUH NILAI SPIRITUAL ZAKAT TERHADAP KESEHATAN MUIZAKKI MELALUI PERILAKU INSHAN (STUDI PADA PENGUSAHA DI KOTA MALANG)</p> <p>Alamat Rumah JL. K. H. A DAHLAN PORONG</p>
	<p>NIM 14800017</p> <p>Nama Mahasiswa AHMAD ALSANOSSEY AHMAD SALEH</p> <p>Tempat dan Tanggal Lahir BAAK., 21 September 1991</p> <p>Tahun Masuk UIN 2014</p> <p>Tanggal Lulus 07 Maret 2016</p> <p>Judisium 3.69 (Cumlaude)</p> <p>No. Ijazah UIN 1746/UIN-S2/2016</p> <p>Judul Skripsi إدارة التمويل والتجارة في المصارف الإسلامية (دراسة وصفية في بنك الكويت (إندونيسيا فرع صلاح)</p> <p>Alamat Rumah Libya</p>

KEMENTERIAN AGAMA
UNIVERSITAS ISLAM NEGERI MAULANA MALIK IBRAHIM MALANG
PASCASARJANA

Jalan Ir. Soekarno, No.1, Kota Batu, Kode Pos: 65323, Telepon(0341) 531133 Faksimile (0341) 531130
Website: <http://pasca.uin-malang.ac.id>, Email: pps@uin-malang.ac.id

JADWAL PERKULIAHAN SEMESTER GENAP TAHUN AKADEMIK 2016-2017
PROGRAM STUDI MAGISTER EKONOMI SYARIAH

No	Hari	Waktu	Prodi	SKS	Smt	Mata Kuliah	Kls	Dosen I	Dosen II	Ruang
	Kamis	08.00	S2 E.Sy	3	I	Studi Al Quran dan Hadits	المقررات	داسة القرآن والحديث		
	Kamis	10.00	S2 E.Sy	3	I	Sejarah Pemikiran Ekonomi Islam	A	تاريخي فكي الاقتصاد الإسلامي		
	Kamis	12.00	S2 E.Sy	3	I	Pendekatan Studi Islam	A	مقاربة إسلامية		
	Jum'at	08.00	S2 E.Sy	3	I	Filsafat Ilmu & Filsafat Ekonomi Islam	A	فلسفة العلوم		
	Jumat	10.00	S2 E.Sy	3	I	Lembaga Keuangan Syariah	A	وقد صفة التمويل الإسلامي		

Direktur,
an. Kaprodi S2 Ekonomi Syariah

Dr. H. Nur Asnawi, M. Ag.
NIP. 19711231 199903 1 003

KEMENTERIAN AGAMA
UNIVERSITAS ISLAM NEGERI MAULANA MALIK IBRAHIM MALANG
PASCASARJANA

Jalan Ir. Soekarno, No.1, Kota Batu, Kode Pos. 65323, Telepon(0341) 531133 Faksimile (0341) 531130
Website: <http://pascauin-malang.ac.id>, Email: pps@uin-malang.ac.id

JADWAL PERKULIAHAN SEMESTER GENAP TAHUN AKADEMIK 2016-2017
PROGRAM STUDI MAGISTER EKONOMI SYARIAH

No	Hari	Waktu	Prodi	SKS	Smt	Mata Kuliah	Kls	Dosen I	Dosen II	Ruang
	Kamis	08:00	S2 E.Sy	3	1	Studi Al Quran dan Hadits	المقررات الأساسية	دائمة الزمان واللاهوتية		
	Kamis	10:00	S2 E.Sy	3	1	Sejarah Pemikiran Ekonomi Islam	أ.أ. شاريق	تاريخي فقه الإسلام واللاهوتية		
	Kamis	12:00	S2 E.Sy	3	1	Pendekatan Studi Islam	أ.أ. مقاربه	مقاربه إسلامية		
	Jumat	08:00	S2 E.Sy	3	1	Filsafat Ilmu & Filsafat Ekonomi Islam	أ.أ. منسفة	منسفة للعلوم الشرعية		
	Jumat	10:00	S2 E.Sy	3	1	Lembaga Keuangan Syariah	أ.أ. فقهية	فقهية للمعاملات الشرعية		

Direktur,
an. Kaprodi S2 Ekonomi Syariah

Dr. H. Nur Asnawi, M. Ag.
NIP. 19711211 199903 1 003

KEMENTERIAN AGAMA
UNIVERSITAS ISLAM NEGERI MAULANA MALIK IBRAHIM MALANG
PASCASARJANA

Jalan Ir. Soekarno, No.1, Kota Batu, Kode Pos: 65323, Telepon(0341) 531133 Faksimile (0341) 531130
Website: <http://pasca.uin-malang.ac.id> Email: pps@uin-malang.ac.id

JADWAL PERKULIAHAN SEMESTER GENAP TAHUN AKADEMIK 2016
PROGRAM STUDI MAGISTER EKONOMI SYARIAH

No	Hari	Waktu	Prodi	SKS	Smt	Mata Kuliah	Kls	Dosen I	Dosen II	Ruang
	Rabu	08.00	E.Sy	3	III	Ekonomi Makro Islam	A	اقتصاد الاسلام		
	Rabu	10.00	E.Sy	3	III	Metodologi Penelitian Kualitatif	A	منهج البحث الاصطلاحات البحثية		
	Kamis	08.00	E.Sy	3	III	Ekonomi Moneter Islam	A	اقتصاد النقد في الاسلام		
	Kamis	10.00	E.Sy	3	III	Ekonomi Pembangunan Islam	A	شعبة التنمية الاقتصادية		
						Proposal				

Direktur,
an. Kaprodi S2 Ekonomi Syariah

Dr. H. Nur Asnawi, M. Ag
NIP. 19711211 199903 1 003



صورة رقم 1 ندوة الاقتصاد الاسلامي مجموعة دول مشاركة



صورة رقم 2 الباحث مع أ. د. بحر الدين عميد كلية الدراسات العليا

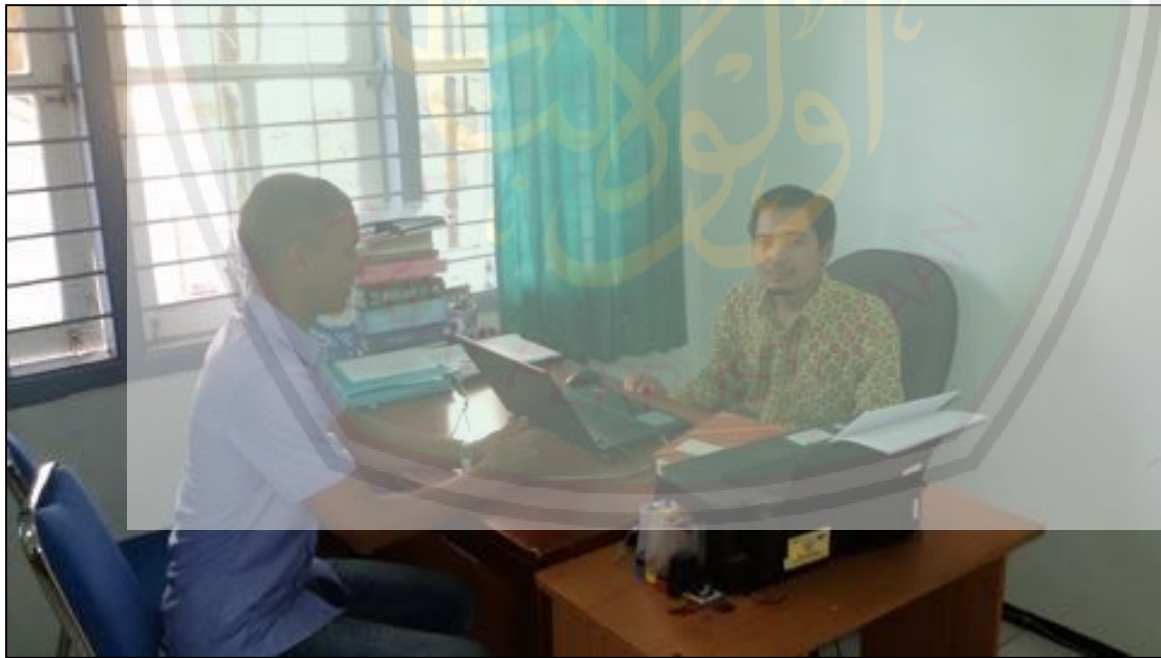
بجامعة مولانا مالك ابراهيم



صورة رقم 3 الدكتور نور اسناوي رئيس قسم الاقتصاد الإسلامي



صورة رقم 4 الدكتور أحمد جلال الدين نائب رئيس قسم الاقتصاد الإسلامي



صورة رقم 5 الباحث مع د. برهان نائب مدير مركز الزكاة بالجامعة



صورة رقم 6 الباحث مع الدكتورة عمرة الحسنة بقسم الاقتصاد الاسلامي



صورة رقم 7 الباحث مع الدكتور طريق الدين مدير مركز الزكاة



صورة رقم 8 الدكتور طريق الدين المحاضر بقسم الاقتصاد الاسلامي



صورة رقم 9 طلبة أثناء المحاضرة بالجامعة الإسلامية



صورة رقم 10 طلبة أثناء المحاضرة بالجامعة الإسلامية



صورة رقم 11 واجهة جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية مالانج